

جمهورية مصر العربية



وزارة المالية

البيان المالى

عن

مشروع الموازنة العامة للدولة

للسنة المالية ٢٠٢٥/٢٠٢٤

يقدمه

د/ محمد معيط

وزير المالية

محتويات البيان المالي
لمشروع الموازنة العامة للدولة
للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥

**رقم
الصفحة**

١	المقدمة
٧	<u>الفصل الأول</u> : الإطار العام لمشروع الموازنة العامة للدولة
١٢	أولاً : الأسس والأطر والأهداف الحاكمة لإعداد الموازنة
١٦	ثانياً : آفاق الاقتصاد العالمي
٢٠	ثالثاً : آفاق الاقتصاد المحلي
٣٨	رابعاً : السياسة المالية وأهم النتائج المحققة
٤٥	خامساً : المستهدفات المالية
٦٨	سادساً : تنويع مصادر التمويل وإدارة أكثر كفاءة للدين العام
٧٥	سابعاً : المخاطر المالية
٨٦	ثامناً : المشاركة المجتمعية والشفافية
٩٣	<u>الفصل الثاني</u> : البيانات التحليلية لمشروع الموازنة العامة للدولة
٩٥	الاستخدامات
١٢٩	الموارد
١٤٩	<u>الفصل الثالث</u> : التوازنات المالية الأساسية لمشروع الموازنة
١٥٧	<u>الفصل الرابع</u> : مشروع موازنة الخزانة العامة
١٦١	<u>الفصل الخامس</u> : العلاقات مع الهيئات الاقتصادية
١٦٧	<u>الفصل السادس</u> : موازنة الحكومة العامة
١٧٣	الخاتمة

بسم الله الرحمن الرحيم

”إِنِّي أُرِيدُ إِذَا لَمْ يَصْلَحْ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي لِلَّهِ تَكْلِيفٌ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ“

صدق الله العظيم

السيد المستشار الجليل/ رئيس مجلس النواب

السيدات والسادة أعضاء المجلس الموقر

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

فلتسمحوا لي في البداية من خلال مجلسكم الموقر نواب الشعب.. أن أتوجه بتحية إجلال وتقدير واعتزاز للشعب المصري العظيم.. الذى تحمل الصعاب.. في اصطفاك وطني متفرد حول قيادته السياسية الحكيمة.. عاقداً العزم على استمرار البناء والتنمية بإرادة صلبة وملهمة تدفعنا جميعاً لبذل جهود مضاعفة من أجل غد أفضل.. نمضى نحوه بخطوات متسارعة فى سبيل إرساء دعائم «الجمهورية الجديدة».. متجاوزين الآثار القاسية لتحديات استثنائية.. يتشابك فيها ما أعقبته جائحة كورونا من آثار سلبية وموجة تضخمية قاسية.. مع تبعات التوترات الجيوسياسية الدولية والإقليمية وأهمها الحرب في أوكرانيا، وغزة.. وتداعيات أخرى لتوترات بالبحر الأحمر التي ألقت بظلال سلبية أيضاً على حركة التجارة وعبور السفن بقناة السويس.. ومع سياسات تقييدية ارتكزت على رفع أسعار الفائدة.. وأدت إلى تضاعف تكاليف التمويل والتنمية، وإلى محدودية التمويل المتاح من مختلف المصادر.. فى ظل استمرار هذه الموجة التضخمية العاتية.. التي انعكست فى ارتفاع أسعار السلع الأساسية خاصة القمح والمواد الخام والمواد البترولية بشكل غير مسبوق، إلى جانب ارتفاع تكاليف النقل والشحن.

كل ذلك؛ جعلنا أمام مشهد أكثر اضطراباً للاقتصاد العالمي.. يتباطأ نشاطه ومعدل نموه.. بين كل صدمة وأخرى.. وفى المقابل تتزايد حالة عدم التيقن بين المستثمرين حول العالم بصفة عامة وفى منطقة الشرق الأوسط بصفة خاصة.

المحور الرابع،

وبتحية مماثلة.. يتواتر تقديري لدوركم المشهود - أعضاء مجلس النواب الموقر- فى هذا المسار الوطنى.. الذى تجسد فى تحديث للبنية التشريعية والرقابية، يتكامل مع برامج الحكومة؛ استهدافاً لإطلاق طاقات البناء فى شتى ميادين العمل والإنتاج.. أملاً فى الوصول لحياة كريمة.. يحصل فيها كل المواطنين على ثمار التنمية المستدامة، بتعدد روافدها..

إننا نلتقى اليوم؛ لأداء الالتزام الدستوري بعرض مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٤ / ٢٠٢٥، على مجلسكم الموقر.. متطلعاً لنقاشاتكم الثرية.. فى لجانكم المختصة.. كى نتبادل الرؤى.. ونشارك القرار من واقع المسؤولية الوطنية..

المحور الخامس والسابع،

يأتى مشروع الموازنة الجديدة أكثر إدراكاً واستجابة للصدمات المتتالية التى نشاهد آثارها على مدار أكثر من أربع سنوات منذ انتشار وباء كورونا.. على نحو يتجلى فى إعادة ترتيب الأولويات ورفع كفاءة الإنفاق العام.. اتساقاً مع إجراءات إصلاح وتطوير المسار الاقتصادي لمصر.. بحيث تعكس الأرقام الموازنة سياسات وأهداف اقتصادية وتنموية متوازنة ومتكاملة.. تتعامل مع التحديات التى نواجهها بروية توافقية عميقة.. وتُترجم أولويات العمل الوطنى خلال المرحلة المقبلة التى أعلنها فخامة السيد/ رئيس الجمهورية فى مستهل فترة رئاسية جديدة..

وعلى هذا النحو، يُراعى مشروع الموازنة الجديدة.. التوازن المطلوب بين تخفيف الآثار التضخمية التى عانى منها المواطن المصرى على مدار العامين الماضيين والعمل على تحسين مستوى المعيشة وتلبية الاحتياجات التنموية للمواطنين وتخفيف الأعباء عن كاهلهم، وذلك بزيادة مخصصات الدعم والحماية الاجتماعية، وزيادة الإنفاق على الصحة والتعليم، وأيضاً خلق فرص العمل.. وبين الحفاظ على الانضباط المالى من خلال ترشيد الإنفاق العام وتحقيق أكبر فائض أولى فى تاريخ مصر بنسبة ٣,٥٪ من الناتج المحلى الإجمالى، واستهداف معدلات أكثر استدامة فى المدى المتوسط لخفض عجز الموازنة إلى أقل من ٦٪ والدين إلى أقل من ٨٠٪ فى يونيه ٢٠٢٧، وتعزيز الإيرادات العامة، بالعمل على دفع جهود تحفيز الاستثمارات المحلية والأجنبية المباشرة من أجل توطيد الصناعة وتعميق الإنتاج المحلى والتصدير؛ بما يودى إلى تحسين هيكل النمو الاقتصادي.. على أن يقوده القطاع الخاص؛ تعزيزاً لقدرات وإمكانيات الاقتصاد القومى وخلق مليون فرصة عمل للشباب سنوياً.

وإضافة لما سبق من أعباء وفى سبيل دعم القطاعات الإنتاجية كالزراعة والصناعة.. والخدمية كالاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والسياحة.. تتشارك الخزانة العامة للدولة مع المستثمرين أعباء التمويل أيضاً لخفض تكاليف الإنتاج واستدامة النمو الاقتصادي.. باستمرار مبادرة دعم فائدة التسهيلات التمويلية بمبلغ ١٢٠ مليار جنيه.. مع الالتزام الكامل بالحفاظ على استقرار السياسات الضريبية حيث لن يشهد العام المالي الجديد فرض أو زيادة فى الضرائب أو التعريفية الجمركية على المستثمرين والأنشطة الاقتصادية.. بل سنركز على توسيع القاعدة الضريبية والاستغلال الأمثل للأنظمة الإلكترونية فى رفع كفاءة الإدارة الضريبية، ودمج الاقتصاد غير الرسمي وتحصيل حق الدولة.

وتشير مؤشرات الموازنة العامة للدولة إلى أن إجمالي الإيرادات سوف يبلغ نحو ١٦٨،٦٢٥،٢ مليون جنيه، وإجمالي المصروفات نحو ١٦٨،٨٧٠،٣ مليون جنيه والفائض الأولي نحو ٥٩١،٤٤٥ مليون جنيه بنسبة ٣،٥٪ من إجمالي الناتج المحلي والعجز الكلى نحو ١،٢٤٣،٠٢٢ مليون جنيه بنسبة ٧،٣٪ من إجمالي الناتج المحلي وتبلغ نسبة إجمالي دين أجهزة الموازنة العامة للدولة للناتج المحلي نحو ٨٨،٢٪

وتعمل وزارة المالية على تنفيذ استراتيجية محددة.. أكثر استهدافاً لسرعة بدء خفض معدل الدين للناتج المحلي لأقل من ٨٠٪ بحلول يونيه ٢٠٢٧، وسيتم لأول مرة فى تاريخ مصر، وفقاً للتعديلات الأخيرة لقانون المالية العامة الموحد، وضع حد أقصى لسقف دين الحكومة العامة بكل مكوناتها: «أجهزة الموازنة والهيئات الاقتصادية»، يتراجع سنوياً، ولا يمكن تجاوز هذا «السقف» إلا فى الحتميات القومية وحالات الضرورة بموافقة السيد رئيس الجمهورية، ومجلس الوزراء، ومجلس النواب، إضافة إلى وضع «سقف» أيضاً للضمانات التي تصدرها وزارة المالية، مع توجيه الفائض الأولي ونصف إيرادات برنامج «الطروحات» لبدء خفض مديونية الحكومة وأعباء خدمتها، بشكل مباشر، جنباً إلى جنب مع إطالة عمر الدين.

وفى هذا السياق، نود الإشارة إلى أننا اتخذنا معاً خطوة حاسمة على طريق إعادة هيكلة المالية العامة للدولة، وبيان القدرات الحقيقية للاقتصاد المصري، وفقاً للمعايير العالمية.. من خلال إدخال مفهوم «موازنة الحكومة العامة»؛ باعتباره الأكثر وحدة ودقة وشمولاً لموازنات كل الهيئات العامة الاقتصادية والخدمية والجهات الإدارية للدولة والمحليات.

ويبلغ إجمالي مصروفات «الحكومة العامة» نحو ٦,٦ تريليون جنيه، وإيراداتها نحو ٥,٣ تريليون جنيه للعام المالي ٢٠٢٤ / ٢٠٢٥ (بدون العلاقة الموازنة المتبادلة بين الموازنة العامة للدولة، وموازنات الـ ٥٩ هيئة عامة اقتصادية) وتبلغ نسبة الإيرادات الضريبية ٣٨,٢٪ من إجمالي إيرادات الحكومة العامة و١١,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وتبلغ نسبة الإيرادات غير الضريبية ٦١,٨٪ من إجمالي إيرادات الحكومة العامة و١٩,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي، كما يبلغ الفائض الأولي للموازنة العامة للدولة ٣,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي، والفائض الأولي لموازنة الحكومة العامة ٣,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي، والعجز الكلي للموازنة العامة للدولة ٧,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي، والعجز الكلي لموازنة الحكومة العامة ٧,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي على نحو يعكس جهود الدولة في ترسيخ مبدأ «شمولية الموازنة» الذي يساعدنا في امتلاك القدرة بشكل أكبر على التعامل الأكثر تحوطاً في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية.

وعلى ضوء ذلك، واعتباراً من موازنة العام المالي ٢٠٢٤ / ٢٠٢٥، يتم حساب المؤشرات الرسمية للمالية العامة للدولة على أساس إيرادات ومصروفات موازنة «الحكومة العامة» في قراءة كاشفة للقدرات الحقيقية للاقتصاد المصري.

ويتكامل مع هذه الإجراءات الإصلاحية مبادرات أخرى أكثر دعماً وتحفيزاً للقطاع الخاص بما في ذلك القرار الذي اتخذته الحكومة بتبني إطار أقل وتيرة في تنفيذ المشروعات الاستثمارية العامة، ووضع سقف إجمالي الاستثمارات العامة للدولة لا يتجاوز تريليون جنيه، في العام المالي ٢٠٢٤ / ٢٠٢٥، وتتولى لجنة برئاسة الجهاز المركزي للمحاسبات مراجعة ومراقبة تنفيذ ذلك، على نحو يفسح مجالاً أكبر لضخ المزيد من الاستثمارات الخاصة في شرايين الاقتصاد المصري؛ من أجل تحقيق التنمية وتوفير مليون فرصة عمل سنوياً - كما ذكرت - في الاقتصاد القومي.

المحور الثاني،

إن الدولة تتحرك في مسارات متكاملة لضمان استقرار وتحسين وتقوية الوضع الاقتصادي لمصر، بما في ذلك جهود تعزيز حوكمة المنظومة المالية للدولة، والاستغلال الأمثل للموارد العامة من خلال تطوير الهياكل الوظيفية والإدارية والرقابية بالجهات الإدارية والمستقلة؛ على نحو يُساعدنا في تحقيق الانضباط المالي، وخلق وفورات مالية تُمكننا من دعم توجهات الدولة ذات الأولوية بالتوسع في الإنفاق الاجتماعي الذي يشمل قطاعات التنمية البشرية كالصحة والتعليم، والحماية الاجتماعية.

إن قطاعات التنمية البشرية بمحوريها: الصحة والتعليم ستشهد زيادة مخططة في مخصصاتها اعتباراً من العام المالي ٢٠٢٤ / ٢٠٢٥ ، لاستكمال مسيرة بناء الإنسان المصري، حيث تلتزم الحكومة بمواصلة جهود إرساء منظومة تعليمية متميزة.. تُنمى ملكات الإبداع والابتكار، مع تسريع وتيرة تطبيق منظومة التأمين الصحي الشامل في باقي المحافظات؛ باعتباره أداة رئيسية لإصلاح القطاع الصحي، والحماية الاجتماعية، وتخفيض معدلات الفقر، وتحقيق حلم كل المصريين في الرعاية الصحية الشاملة والمتكاملة لكل أفراد الأسرة المصرية، جنباً إلى جنب مع دفع مسيرة المبادرات الرئاسية للصحة العامة.

وفي هذا البيان المالي، للسنة المالية ٢٠٢٤ / ٢٠٢٥ ، تُشير الافتراضات والمستهدفات إلى أهم ملامح السياسات المالية والاقتصادية لمصر، التي تُؤسس لمناخ محفز للنمو والتنمية والإنتاج، وتُعزز تنافسية الاقتصاد المصري، وتُبرز إمكانياته، على نحو تمتد آفاقه بشكل أكثر إيجابية واستقراراً؛ بما يحظى بثقة مستدامة لدى المؤسسات الدولية خاصة مع التزام الحكومة بتنفيذ برنامج شامل للإصلاح الاقتصادي مدعوماً من كل كيانات ومؤسسات الدولة ومختلف المؤسسات المالية العالمية، أخذاً في الاعتبار التدفقات الاستثمارية الأخيرة والمتوقعة خلال الفترة المقبلة، التي سوف تسهم في تخفيف الضغوط التمويلية.. ويؤكد مشروع «تطوير مدينة رأس الحكمة» قدرة مصر على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بما بذلته من جهود ملموسة في تهيئة بيئة مواتية للأعمال وتقديم مزايا تفضيلية للفرص الاستثمارية وتوفير بنية تحتية متطورة وقادرة على استيعاب الأنشطة الاقتصادية.

ونستهدف أن تُمهد موازنة العام المالي ٢٠٢٤ / ٢٠٢٥ ، لانطلاقة قوية للاقتصاد المصري، خلال المرحلة المقبلة.. بحيث يعتمد بشكل أكبر على الإنتاج الزراعي والصناعي والتكنولوجيا المتقدمة، ويمتد لبقية القطاعات والأنشطة الاقتصادية الأخرى؛ استهدافاً لتلبية العديد من الاحتياجات الأساسية بالاكفاء الذاتي، وتعزيز المكون المحلي في الصناعة، ومن ثم تقليل الفاتورة الاستيرادية.. وتوسيع القاعدة التصديرية والنفوذ لأسواق أكثر تنافسية مثل قطاعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.. على نحو ينعكس في تحويل مصر لمركز إقليمي وعالمي للإنتاج والتصدير.

تحيا مصر شامخة.. بشعبها الأبي.. وقيادتها الحكيمة.. ومؤسساتها الوطنية.

وفقنا الله جميعاً لما فيه الخير للبلاد.

وزير المالية



د/ محمد معيط

الفصل الأول

الإطار العام

لمشروع الموازنة العامة للدولة

للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥

السيد الأستاذ الدكتور/ رئيس مجلس النواب

السيدات والسادة أعضاء المجلس الموقر

يتزامن إعداد مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٤ / ٢٠٢٥ ، مع ظروف استثنائية حادة ممتدة لأكثر من أربع سنوات.. أنهكت بقسوة بنية الاقتصاد العالمي بمختلف مكوناته، بصفة عامة، والاقتصادات الناشئة بصفة خاصة، في أعقاب جائحة كورونا.. ومع اندلاع الحرب بأوروبا وتصاعد وتيرتها؛ لتتباطأ حركة النشاط الاقتصادي.. وتراجع معدلات الاستثمار والتنمية والنمو الحقيقي.. وتقفز تكاليف المعيشة وتوفير الاحتياجات الأساسية الضرورية للمواطنين لمستويات غير مسبوقة؛ نتيجة لاختلال ميزان العرض والطلب في سلاسل الإمداد والتموين.. وتزايد حالة عدم التيقن بين المستثمرين.. وتهرع الدول لاحتواء التضخم بسياسات تقييدية.. تجلت في ارتفاع أسعار الفائدة وما نتج عنه من هجرة الأموال من الأسواق الناشئة وارتفاع تكلفة التمويل وضعف القدرة للوصول للأسواق المالية وتأثر عملات تلك الدول بشدة وهو ما ترك آثاره السلبية على مستوى معيشة المواطنين.

وفي قلب التحديات.. تتلاطم أمواج هذه العواصف العاتية بصور شتى.. تتباين أبعادها على الاقتصادات الناشئة بما فيها مصر.. لتصبح أمام معادلة غاية في الصعوبة: العمل على امتصاص هذه الصدمات العالمية والإقليمية بأكبر قدر من المرونة.. وتقليل آثارها على المواطنين والقطاعات الأكثر تضرراً بما يضيفه ذلك من أعباء ضخمة على المواطن والموازنات.. في ظل محدودية الموارد وانحسارها؛ اتصالاً بتباطؤ الاقتصاد العالمي والمحلى أيضاً.. وارتفاع تكاليف التمويل.

وما إن بدأ الاقتصاد المصري يتحرك خطوات في مسار التعافي لتحقيق الاستقرار في مؤشرات الاقتصاد الكلى.. إلا وداهمته صدمة جديدة باندلاع الحرب في غزة.. ثم توترات بمنطقة البحر الأحمر، والسودان وغيرها من مظاهر عدم الاستقرار بمنطقة الشرق الأوسط.. والمحصلة في النهاية يُمكن تلخيصها بشكل مبسط في أمرين:

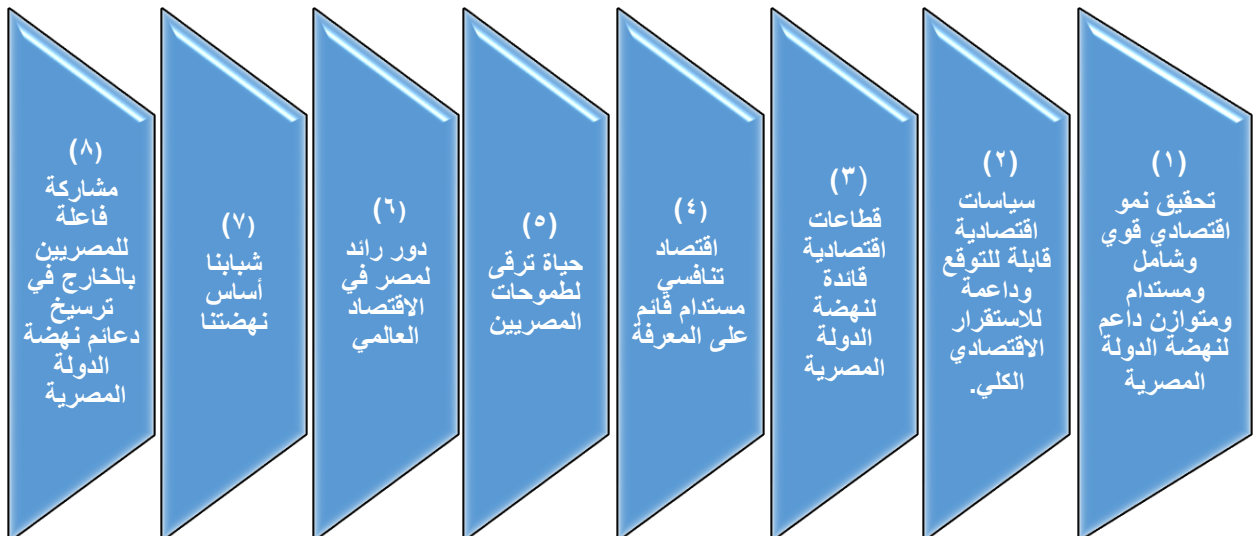
أولاً: تأثر الإيرادات العامة؛ نتيجة لتباطؤ النشاط الاقتصادي والنزاعات الإقليمية والدولية التى أضرت بمعدلات نمو السياحة والإنتاج والتصدير وعوائد قناة السويس.

ثانياً: زيادة المصروفات بشكل غير مسبوق للتعامل مع الآثار السلبية للهزات الاقتصادية العنيفة وتخفيف توابعها التضخمية.. بالتدخل السريع بحزم استثنائية للحماية الاجتماعية الأكثر استهدافاً لمساندة الأسر ذات الدخل المنخفض والمتوسط.. ودعم القطاعات الإنتاجية والتصديرية الأشد تضرراً.

وعلى ضوء الفهم العميق لطبيعة هذه المرحلة المضطربة: اقتصادياً واجتماعياً.. واضطلاحاً بالمسئولية التنفيذية.. وبتوجيهات رئاسية واضحة وحاسمة.. مدعومةً من مجلس النواب الموقر.. بادرت الحكومة باتخاذ العديد من التدابير والإجراءات التحفيزية والإصلاحات الهيكلية؛ وصولاً إلى استعادة المسار الاقتصادي للطريق السليم مرة أخرى؛ ليصبح أكثر قدرة على التماسك والصمود بأقل الخسائر الممكنة فى مواجهة هذه التداعيات السلبية الصعبة.. وأيضاً أكثر تحوطاً من المخاطر المحتملة.. وينطلق مرة أخرى باتجاه التعافي؛ استهدافاً للنمو الاقتصادي المستدام.

وفى هذا المشهد الضبابي، للاقتصاد العالمي، الذى يلقي بظلاله على الاقتصاد المصرى.. تتبنى الحكومة وثيقة تتضمن أهم ملامح برنامج عملها فى إطار التوجهات الاستراتيجية الاقتصادية «٢٠٢٤ - ٢٠٣٠» سواءً السياسات الاقتصادية الكلية أو القطاعية التى تركز على التحول الاقتصادي للدولة المصرية خاصة ما يتعلق بالتحول الرقمى، والتحول الأخضر..

وتتمثل هذه التوجهات الاستراتيجية الاقتصادية فيما يلى:



وقد تم وضع تقديرات الموازنة العامة للعام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥ بعد التفاوض والتشاور مع نحو ٦٦٩ جهة موازنية و ٥٩ هيئة عامة اقتصادية وكذلك كافة المصالح الإيرادية وغير الإيرادية التابعة لوزارة المالية. وفي ضوء تقديرات الاقتصاد العالمي السائدة من قبل المؤسسات الدولية حتى نهاية فبراير ٢٠٢٤ وايضا تقديرات وافتراضات الاقتصاد المحلي المعدة من كافة الجهات والوزارات والمؤسسات الوطنية المعنية.

ومن أهم ملامح السياسة المالية والاقتصادية للبلاد في هذه المرحلة الهامة هو استمرار استهداف خلق مناخ محفز للنمو والتنمية وزيادة الإنتاج، وتحفيز النشاط الاقتصادي. كما تستهدف التركيز علي زيادة الاعتمادات المخصصة للإنفاق على التنمية البشرية خاصة الصحة والتعليم وعلى برامج الحماية الاجتماعية الفعالة وتوسيع شبكة الحماية الاجتماعية واستهداف الفئات الاولى بالرعاية والطبقة المتوسطة للتخفيف من وطأة أزمة ارتفاع تكلفة المعيشة على تلك الفئات، بالإضافة إلى استمرار جهود التطوير الشامل للخدمات العامة الأساسية كالصحة والتعليم والإسكان والطرق ومياه الشرب والصرف الصحي لتحقيق حياه كريمة للمواطنين والاستفادة من ثمار النمو الاقتصادي لكل الفئات ولكل المناطق بالدولة. أخذاً في الاعتبار الأولويات الواردة في برنامج الحكومة فإن الركائز الاساسية للموازنة الجديدة وهي أربع ركائز كما يلي:

الحفاظ على استمرار استدامة الانضباط المالي وخفض المديونية الحكومية وإطالة عمر الدين وخاصة مع بدء التعافي من آثار الأوضاع الاقتصادية الحالية.



دفع جهود الحماية الاجتماعية وتحسين مستوى معيشة المواطن للتعامل مع الآثار السلبية للموجة التضخمية.



التركيز على استمرار دفع جهود التنمية البشرية (الصحة والتعليم).



مساندة ودعم النشاط الاقتصادي خاصة القطاعات الإنتاجية (الصناعة والزراعة والتصدير).



وفي إطار موازنة العام المالي الجديد، تستهدف الحكومة العمل على تطبيق سياسات من شأنها استعادة استقرار الاقتصاد الكلي من خلال تحفيز الأنشطة الاقتصادية والإنتاجية الداعمة للنمو وخاصة في قطاعات الصناعة والزراعة والتصدير، بالإضافة إلى دعم النمو الذي يقوده القطاع الخاص وتوسيع القاعدة الضريبية من خلال ضم الاقتصاد الغير رسمي والحد من اجراءات التهرب والتجنب الضريبي والتوسع في مجالات وأنشطة الميكنة وترشيد الاعفاءات والمزايا الضريبية بما فيها تلك المقدمة للشركات المملوكة للدولة لتحسين التنافسية بين

القطاعين الخاص والعام. كما تستهدف وزارة المالية تنفيذ خطة إصلاح هيكلية شاملة للحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي وضبط المالية العامة وتعزيز تحقيق مسار نمو اقتصادى قوي وشامل يقوده القطاع الخاص. كما تستهدف الموازنة ومخصصاتها تحقيق استدامة الانضباط المالي ورجوع مسار الدين الى مستويات مستدامة من خلال العمل على تعبئة وزيادة حجم الإيرادات وخاصة الغير ضريبية سواء الفوائض والأرباح المحولة للخزانة العامة من قبل كافة الهيئات والشركات المملوكة للدولة أو من خلال استمرار وتيرة برنامج الطروحات والتخارج من بعض الأنشطة والأصول واستخدام ما لا يقل عن ٥٠٪ من حصة التخارج وبرنامج الطروحات الحكومية لزيادة إيرادات الموازنة لخفض حجم الاقتراض الحكومي وخفض حجم المديونية الحكومية، وبالتوازي مع ذلك سنعمل على تحقيق معدلات نمو شاملة وقوية من خلال استهداف الآتى:

١. تحقيق نمو اقتصادي مرتفع واحتوائي ومستدام يقوده القطاع الخاص بما يساهم في تحقيق التمكين الاقتصادي وخفض معدلات الفقر وتحقيق تكافؤ الفرص أمام المواطنين وتحسين مستوى المعيشة.

٢. تسريع جهود زيادة تنافسية الاقتصاد المصري من خلال تبني حزمة متكاملة ومتسقة من السياسات والتدابير والإصلاحات الهيكلية التي من شأنها تحقيق مسار للنمو المرتفع والمستدام المدفوع بدور ومساهمة أكبر من قبل القطاع الخاص وبما يضمن خلق فرص عمل منتجة وكافية تساهم في خفض معدلات البطالة وتوفير ما يقرب من مليون فرصة عمل سنوياً في مختلف القطاعات الاقتصادية.

٣. العمل على إتاحة ورفع كفاءة الخدمات الأساسية لتمكين المواطن من الاستفادة من ثمار النمو.

٤. تهيئة مناخ الاستثمار وتشجيع المستثمرين وتذليل العقبات بما يدعم التوجه نحو التحول الى الأنشطة الإنتاجية والاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التحويلية لزيادة حجم الإنتاج المحلي والتصدير.

٥. الاستثمار في مساندة ودعم القطاعات الاقتصادية والإنتاجية وتوفير الاحتياجات التمويلية لكافة أجهزة الدولة، وزيادة الاستثمار في التعدين والتنقيب وإعادة تدوير الموارد المعدنية.

٦. الاستثمار في سياسة التسعير السليم للسلع والخدمات والتأهب للاضطرابات المفاجئة في إمدادات السلع الأولية.

٧. تعزيز شبكة الأمان الاجتماعي بشكل يضمن الفاعلية والاستهداف وبما يحقق أكبر قدر من الحماية للطبقات الأولى بالرعاية.
٨. تحقيق الاستقرار المالي والنقدي بما يضمن الاستقرار في مستوى أسعار السلع والخدمات للمواطنين وتكلفة التمويل للإنتاج الصناعي والزراعي والخدمي.
٩. زيادة تنافسية وتنوع الاقتصاد المصري والعمل على زيادة الإنتاجية وتعميق المكون المحلي وزيادة درجة اندماج الاقتصاد المصري.
١٠. رفع كفاءة وإعادة ترتيب أولويات الانفاق العام لصالح التنمية البشرية والفئات المهمشة والأقل دخلاً والطبقة المتوسطة والقطاعات الإنتاجية والتصدير.
١١. التوسع في اعداد ومتابعة الموازنة على أساس موازنة البرامج والأداء.
١٢. استمرار تعظيم العائد من أصول الدولة والتقدم في برامج إعادة هيكلة الأصول المالية للدولة والاستمرار في تحسين هيكل الدين من خلال تنفيذ برنامج الطروحات وتشجيع القطاع الخاص وخفض عجز الموازنة والإستمرار في تحقيق فوائض أولية كبيرة.
١٣. زيادة معدلات نمو إيرادات الدولة من خلال زيادة معدلات نمو الإيرادات الغير ضريبية وتوسيع القاعدة الضريبية وزيادة معدلات ميكنة المنظومة الضريبية ورفع كفاءة الإدارة الضريبية وزيادة معدلات دمج الاقتصاد الغير رسمي.
١٤. التركيز على إصلاح الهياكل المالية لرفع كفاءة وأداء الهيئات الاقتصادية والقطاع العام وقطاع الأعمال العام.
١٥. الاستفادة من الذكاء الاصطناعي وقدرته على التحليل المفصل للعلاقات المعقدة بين المؤشرات الاقتصادية أو المتغيرات المالية، وتحسين التنبؤات الاقتصادية ورصد المخاطر وإعداد سيناريوهات بديلة.

أولاً:- الأسس والأطر والأهداف الحاكمة لإعداد الموازنة

التزاماً بأحكام قانون المالية العامة الموحد رقم ٦ لسنة ٢٠٢٢ والمعدل بالقانون رقم ١٨ لسنة ٢٠٢٤ فقد تم اعداد مشروع موازنة العام المالي الجديد ٢٠٢٤/٢٠٢٥ بشكل تفصيلي يستهدف العمل على تحقيق الآتي:

(١) الاستمرار في جهود الحفاظ على الاستقرار المالي المتوازن في ظل تداعيات الأزمة الراهنة وجهود مساندة النشاط الاقتصادي وتحفيزه دون الاخلال باستدامة مؤشرات الموازنة والدين حيث تستهدف الموازنة تحقيق فائض اولى قدره ٣,٥٪ من الناتج المحلي لضمان استمرار الاتجاه النزولي لمسار دين اجهزة الموازنة كنسبة من الناتج المحلي مع نهاية العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥ إلا أنه في ظل مستويات التضخم وأسعار الفائدة المتوقعة فإنه يتوقع تحقيق عجز كلى للموازنة العامة قدره ٧,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

(٢) الاستمرار في دعم ومساندة القطاعات الانتاجية والفئات الأكثر تأثراً بالأزمات الاقتصادية بالتزامن مع استمرار جهود تحسين جودة البنية التحتية والتأكد من استفادة أوسع شريحة من المجتمع من تحسن الخدمات وجودة المرافق، تستهدف دعم مبادرات محددة واجراءات تعمل على تعزيز مجالات التنمية البشرية وبالأخص قطاعي الصحة والتعليم وكذلك مساندة بعض المشروعات القومية مثل رفع كفاءة وتحسين جميع الخدمات والبنية التحتية بالقرى المصرية من خلال مبادرة "حياة كريمة" والتي تعتبر واحدة من اهم المشروعات التنموية والطموحة على مستوى العالم والتي تقوم بها الحكومة المصرية والتي توليها القيادة السياسية ممثلة في فخامة السيد/ رئيس الجمهورية أهمية وأولوية قصوى لسرعة إنجازها في اقل وقت وبشكل يضمن إيجاد نقلة حقيقة ملموسة في مستوى المعيشة وجودة الخدمات لنحو ٥٠٪ من سكان جمهورية مصر العربية.

(٣) الاستمرار في سياسة التسعير السليم للسلع والخدمات لضمان كفاءة تخصيص الموارد والاستخدامات خاصة في ظل الأزمة الاقتصادية الراهنة والضغوطات التضخمية على أسعار السلع الأساسية والغذائية.

(٤) العمل على توسيع القاعدة الضريبية (زيادة نسبة الإيرادات الضريبية بـ ٠,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي سنوياً) من خلال الاستناد إلى استراتيجية الإيرادات على المدى المتوسط والتي تعتمد على تنمية الإيرادات والإسراع في إجراءات الميكنة الشاملة وتشجيع الاقتصاد غير الرسمي على الانضمام للمنظومة الرسمية للدولة بالإضافة إلى ترشيد الاعفاءات والمزايا الضريبية وتحسين مناخ التنافسية بين القطاعين العام والخاص، وكذلك استهداف اجراءات للحد من التهرب والتجنب الضريبي.

٥) العمل على تعظيم العائد من أصول الدولة من خلال زيادة الفوائض المحولة إلى الخزانة العامة والعمل على سياسة تحويل فوائض جديدة تضمن للخزانة الحصول على مقابل حجم المساندة المقدم من جانبها لكافة جهات الدولة خلال السنوات الماضية.

٦) العمل على تكوين احتياطات وقائية على مستوى المالية العامة والقطاع المالي لمواجهة الكوارث الطبيعية الناتجة عن تغيرات المناخ استعدادا لمواجهة أية صدمات مستقبلية محتملة.

٧) وتستهدف وزارة المالية حزمة متكاملة من الإجراءات لدفع جهود التحول إلى الاقتصاد الأخضر وخفض الانبعاثات ومنها:

أ. تطوير منظومة الإيرادات والضرائب لتشجيع التحول للأنشطة الخضراء والحد من الانبعاثات.

ب. اقتراح منظومة من الحوافز والمبادرات لمساندة التحول إلى الاقتصاد الأخضر وخفض الانبعاثات.

ج. التوسع في استخدام التكنولوجيا النظيفة، وخاصة مشروعات إعادة تدوير المخلفات وذلك في إطار مفهوم التوجه نحو الاقتصاد الأخضر واستخدام مصادر الطاقة النظيفة المستدامة والمشروعات صديقة البيئة.

د. التوسع في استخدام وسائل التمويل الخضراء.

٨) استمرار جهود التوسع في منظومة إعداد ومتابعة الموازنة على أساس موازنة البرامج والأداء لضمان متابعة مبادرات محددة وبأهداف واضحة يمكن قياسها لضمان رفع كفاءة وجودة الاتفاق العام وكذلك موازنة تكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين.

٩) العمل على تحسين مؤشرات المالية العامة للدولة من خلال استخدام موازنة الحكومة العامة بشمول قيم موارد وإستخدامات الموازنة العامة للدولة وموارد وإستخدامات الهيئات العامة الاقتصادية بالكامل (عدد ٥٩ هيئة إقتصادية) بمشروع موازنة العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥.

أ - الإجراءات المتخذة بشأن عرض موازنة الحكومة العامة

- تشمل الموازنة العامة للدولة المخصصات المالية للبرامج التي يقوم بها كل من الجهاز الإداري للدولة ووحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة الخدمية، وما يتبعها من وحدات ذات طابع خاص والصناديق والحسابات الخاصة، والمشروعات الممولة من الحسابات الخاصة.
- وفي إطار تحرك وزارة المالية نحو ترسيخ مبدأ شمولية وشفافية الموازنة العامة لكافة أجهزة الدولة وعرض بيانات المالية العامة للدولة بشكل أكثر دقة وشمولاً يتسق مع القواعد والأسس الإحصائية المتعارف عليها دولياً لنشر البيانات والمؤشرات المالية للدول المختلفة، وافق مجلس النواب على القانون رقم (١٨) لسنة ٢٠٢٤ متضمناً التعديلات اللازمة على قانون المالية العامة الموحد الصادر بالقانون رقم (٦) لسنة ٢٠٢٢، وقد تضمنت تلك التعديلات ما يلي:
 ١. احتساب مؤشرات المالية العامة للدولة على أساس موازنة الحكومة العامة والتي تشمل إجمالي موارد واستخدامات الموازنة العامة للدولة وجميع الهيئات العامة الاقتصادية (عدد ٥٩ هيئة) بعد استبعاد العلاقة الموازنية المتبادلة وفقاً لقانون ربط الموازنة العامة للدولة، بدءاً من السنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥.
 ٢. أن يضع مجلس الوزراء حد أقصى سنوي لسقف دين الحكومة العامة ونسبته للنتائج المحلى وقد وافق مجلس الوزراء بتاريخ ٢٧/٣/٢٠٢٤ على ان يكون سقف الدين بنحو ١٦ تريليون جنيه وهو ما يمثل ٩٦,٤٪ من الناتج المحلى للعام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥، مما يساعد على خفض الدين وأعبائه بصفة تدريجية لكل كيانات الحكومة العامة متضمنة الهيئات الاقتصادية مما يضمن تحقيق الاستدامة المالية لدين الحكومة العامة.
 ٣. يُرفق بمشروع الموازنة العامة للدولة موازنة الحكومة العامة عند تقديم الموازنة لمجلس النواب.

ب - نتائج ومؤشرات موازنة الحكومة العامة

عكفت وزارة المالية على دراسة عرض المؤشرات المالية العامة للدولة المصرية بكافة أجهزتها بعد استحداث مفهوم موازنة الحكومة العامة وذلك بتضمين إيرادات ومصروفات الهيئات العامة الاقتصادية إلى موارد واستخدامات الموازنة العامة للدولة من جهاز إداري وإدارة محلية وهيئات عامة خدمية لتحسين تلك المؤشرات ليتسق مع الواقع الفعلي للنشاط الاقتصادي وقوته في مصر مع إيجاد الآليات التنظيمية والتشريعية اللازمة، وسيؤدي تنفيذ هذا الإصلاح إلى تحسين الشفافية بشأن أنشطة الهيئات الاقتصادية وستكون خطوة ذات قيمة في تعزيز قدرتنا على مراقبة أدائها المالي وكذلك حجم الاستثمار العام وحجم مديونية كافة أجهزة الدولة وأعباء خدمة تلك المديونية.

(بالمليون جنيه)

موازنة الحكومة العامة بدون العلاقة مع الهيئات العامة الاقتصادية			موازنة الحكومة العامة المجمعة (موازنة عامة + هيئات عامة اقتصادية)			البيان
الاجمالي	الهيئات العامة الاقتصادية	الموازنة العامة	الاجمالي	الهيئات العامة الاقتصادية	الموازنة العامة	
٥,٢٩٩,٤٢٣	٢,٧٦٦,٢٨٢	٢,٥٣٣,١٤٢	٥,٨٥٩,٥٦٣	٣,٢٣٤,٣٩٥	٢,٦٢٥,١٦٨	# الإيرادات
٢,٠٢١,٩٩١	٠	٢,٠٢١,٩٩١	٢,٠٢١,٩٩١	٠	٢,٠٢١,٩٩١	١ - الضرائب
%٣٨,٢	%٠,٠	%٧٩,٨	%٣٤,٥	%٠,٠	%٧٧,٠	% نسبة الى جملة الإيرادات
%١١,٨	%٠,٠	%١١,٨	%١١,٨	%٠,٠	%١١,٨	% نسبة الى الناتج المحلي الإجمالي
٣,٢٧٣,٢٧٧	٢,٧٦٥,٧١٠	٥٠٧,٥٦٦	٣,٨٣٣,٤١٦	٣,٢٣٣,٨٢٣	٥٩٩,٥٩٣	٣ - الإيرادات الأخرى
%٦١,٨	%١٠٠,٠	%٢٠,٠	%٦٥,٤	%١٠٠,٠	%٢٢,٨	% نسبة الى جملة الإيرادات
%١٩,١	%١٦,٢	%٣,٠	%٢٢,٤	%١٨,٩	%٣,٥	% نسبة الى الناتج المحلي الإجمالي
٦,٦٢٨,٥٤٧	٣,٢٠٦,١٦٧	٣,٤٢٢,٣٨٠	٧,٠٨١,٧٠٦	٣,٢١١,٥٣٨	٣,٨٧٠,١٦٨	# المصروفات
١,٩٤٦,٥٩٠	١١٧,٤٩٢,٧	١,٨٢٩,٠٩٧	١,٩٥٧,٣٣١	١٢٢,٨٦٣	١,٨٣٤,٤٦٨	٣ - الفوائد
%٢٩,٤	%٣,٧	%٥٣,٤	%٢٧,٦	%٣,٨	%٤٧,٤	% نسبة الى جملة المصروفات
%٣٦,٧	%٤,٢	%٧٢,٢	%٣٣,٤	%٣,٨	%٦٩,٩	% نسبة الى جملة الإيرادات
%١١,٤	%٠,٧	%١٠,٧	%١١,٤	%٠,٧	%١٠,٧	% نسبة الى الناتج المحلي الإجمالي
١,٣٢٩,١٢٤	٤٣٩,٨٨٦	٨٨٩,٢٣٨	١,٢٢٢,١٤٣	(٢٢,٨٥٧)	١,٢٤٥,٠٠٠	العجز / (الفائض) النقدي
١,٣٠٩,٧١٢	٤٣٩,٨٨٦	٨٦٩,٨٢٦	١,٢٢٠,١٦٦	(٢٢,٨٥٧)	١,٢٤٣,٠٢٢	العجز / (الفائض) الكلي
(٦٣٦,٨٧٨)	٣٢٢,٣٩٣	(٩٥٩,٢٧١)	(٧٣٧,١٦٥)	(١٤٥,٧٢٠)	(٥٩١,٤٤٥)	قيمة العجز (الفائض) الأولى
%٣١,٠	%١٦,٢	%١٤,٨	%٣٤,٣	%١٨,٩	%١٥,٤	نسبة الإيرادات الى الناتج المحلي الإجمالي
%٣٨,٨	%١٨,٧	%٢٠,٠	%٤١,٤	%١٨,٨	%٢٢,٦	نسبة المصروفات الى الناتج المحلي الإجمالي
%٧,٨	%٢,٦	%٥,٢	%٧,١	(%٠,١)	%٧,٣	نسبة العجز (فائض) النقدي الى الناتج المحلي الإجمالي
%٧,٧	%٢,٦	%٥,١	%٧,١	%٠,١=	%٧,٣	نسبة العجز الكلي الى الناتج المحلي الإجمالي
(%٣,٧)	%١,٩	(%٥,٦)	(%٤,٣)	(%٠,٩)	(%٣,٥)	نسبة العجز الأولى (الفائض) الى الناتج المحلي الإجمالي
%٩٦,٤	%١٢,٣	%٨٤,١	%١٠١,٩	%١٣,٧	%٨٨,٢	نسبة الدين الى الناتج المحلي الإجمالي

المؤشر	وفقاً لمفهوم الموازنة العامة للدولة فقط	وفقاً لمفهوم الحكومة العامة
نسبة الضرائب الى جملة الإيرادات	%٧٧,٠	%٣٨,٢
نسبة الإيرادات الأخرى الى جملة الإيرادات	%٢٢,٨	%٦١,٨
نسبة الفوائد الى جملة الإيرادات	%٦٩,٩	%٣٦,٧
قيمة العجز / (الفائض) الأولى بالمليون جنيه	(٥٩١,٤٤٥)	(٦٣٦,٨٧٨)
نسبة الإيرادات الى الناتج المحلي الإجمالي	%١٥,٤	%٣١,٠
نسبة العجز الكلي الى الناتج المحلي الإجمالي	%٧,٣	%٧,٧
نسبة العجز الأولى (الفائض) الى الناتج المحلي الإجمالي	(%٣,٥)	(%٣,٧)
نسبة الدين الى الناتج المحلي الإجمالي	%٨٨,٢	%٩٦,٤

بدراسة ما ورد بالجدول السابق يتبين تحسن أغلب مؤشرات المالية العامة وفقاً لمفهوم الحكومة العامة أهمها نسب الفوائد والضرائب والإيرادات الأخرى لاجمالي الإيرادات ونسبة الفائض الأولى للناتج المحلي الإجمالي ما عدا نسبة العجز الكلي ونسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي نتيجة لإضافة عجز ودين الهيئات العامة الاقتصادية.

ثانياً: آفاق الاقتصاد العالمي

١. أداء الاقتصاد العالمي:

تشير التنبؤات في آخر تقرير لصندوق النقد الدولي والصادر في إبريل ٢٠٢٤ إلى نمو النشاط الاقتصادي العالمي بنحو ٣,٢٪ في عام ٢٠٢٣ ويستمر بالوتيرة نفسها في عامي ٢٠٢٤، ٢٠٢٥ في ظل تباطؤ معدل التضخم العالمي وارتفاع أسعار الفائدة الأساسية التي حددتها البنوك المركزية لمكافحة التضخم، وسحب الدعم المالي في سياق ارتفاع الديون وتكلفة التمويل بصورة كبيرة مما يؤثر سلباً على النشاط الاقتصادي وانخفاض نمو الإنتاجية الأساسية. ومن المتوقع حدوث تغير محدود في معدلات نمو اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. وتشير التنبؤات إلى تراجع التضخم العالمي من ٦,٨٪ في عام ٢٠٢٣ و ٥,٩٪ في عام ٢٠٢٤ مع تخفيض تنبؤات ٢٠٢٥ لتصل ٤,٥٪ ويتوقع انخفاضه بوتيرة أكثر تدرجاً مع التوقعات بخروج البنوك المركزية من مرحلة تشديد السياسة النقدية.

آفاق الاقتصاد العالمي

البيان	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٥
الاقتصاد العالمي					
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (%)	٦,٣	٣,٥	٣,٢	٣,٢	٣,٢
معدل التضخم (%)	٤,٧	٨,٩	٦,٨	٥,٩	٤,٥
الاقتصادات المتقدمة					
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (%)	٥,٦	٢,٦	١,٦	١,٧	١,٨
معدل التضخم (%)	٣,١	٧,٣	٤,٦	٣,٠	٢,٣
الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية					
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (%)	٦,٩	٤,١	٤,٣	٤,٢	٤,٢
معدل التضخم (%)	٥,٩	٩,٨	٨,٨	٧,٨	٦,٢
آسيا الصاعدة والنامية					
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (%)	٧,٥	٤,٥	٥,٦	٥,٢	٤,٩
معدل التضخم (%)	٢,٢	٣,٨	٢,٨	٢,٧	٢,٩
الشرق الأوسط و آسيا الوسطى					
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (%)	٤,٣	٥,٦	٢,٠	٢,٨	٤,٢
معدل التضخم (%)	١٢,٨	١٤,٠	١٨,٠	١٥,٢	١٢,٠
أفريقيا والصحراء الكبرى					
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (%)	٤,٧	٤,٠	٣,٤	٣,٨	٤,٠
معدل التضخم (%)	١١,٠	١٤,٥	١٥,٨	١٣,١	١٠,٥

المصدر: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي إبريل ٢٠٢٤، صندوق النقد الدولي

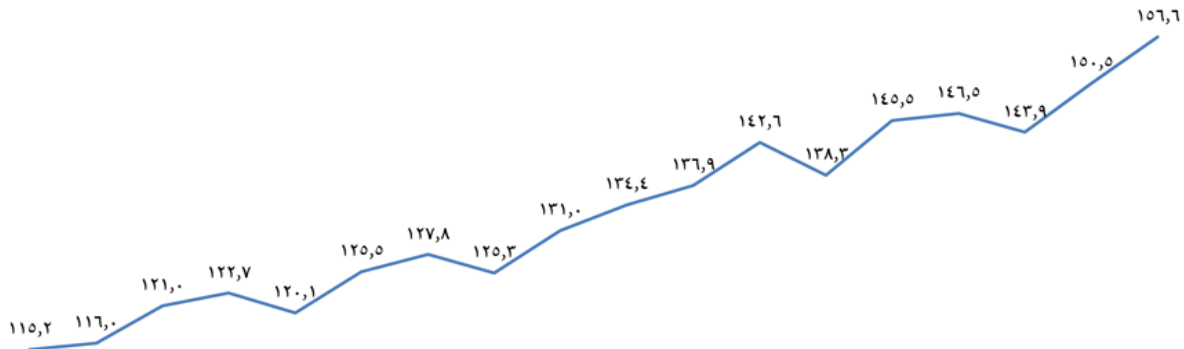
٢. استمرار ارتفاع معدلات التضخم وأسعار الفائدة:

تستمر الموجات التضخمية عالمياً على الرغم من انحسارها بشكل كبير في معظم الاقتصادات بالإضافة إلى تفاقم الاضطرابات في سلاسل الامداد والتجارة العالمية في ظل الأزمة الحالية الموجودة حالياً في منطقة البحر الأحمر، هذا ويتوقع الخبراء أن يكون النمو الاقتصادي العالمي مبني على زيادة الطلب في كافة الاقتصادات العالمية خلال المرحلة القادمة، وفي ضوء ذلك لم تقرر معظم البنوك المركزية العالمية مسار واضح وقريب لخفض أسعار الفائدة الا ان كافة المحللين يتوقعوا بدء حدوث تراجع في اسعار الفائدة خلال النصف الثاني من عام ٢٠٢٤. هذا ومع استمرار سياسات التشديد النقدي من قبل البنوك المركزية فهناك توقعات أن يكون هناك استمرار لتباطؤ معدلات النمو العالمية مما قد يؤدي إلى دخول الاقتصاد العالمي في حالة انكماش واحتمالية زيادة معدلات البطالة.

٣. السلع الأساسية:

أظهر مؤشر الحبوب للبنك الدولي أن هناك انخفاض مستمر ومتواصل خلال العام ونصف الماضي وذلك في ضوء انخفاض اسعار ومعدلات نمو اسعار معظم السلع الأساسية، ولكن لا يزال المؤشر أعلى بالمقارنة بفترة ما قبل جائحة كورونا، ويشكل هذا تطور ايجابي بالمقارنة بما حدث في عام ٢٠٢٢/٢٠٢٣، ومازال هناك احتمالية كبيرة وتوقع من قبل العديد من المحللين وبنوك الاستثمار لاستمرار انخفاض أسعار الحبوب مثل القمح والذرة وبالتالي انخفاض مؤشر الحبوب لمستويات ما قبل الجائحة.

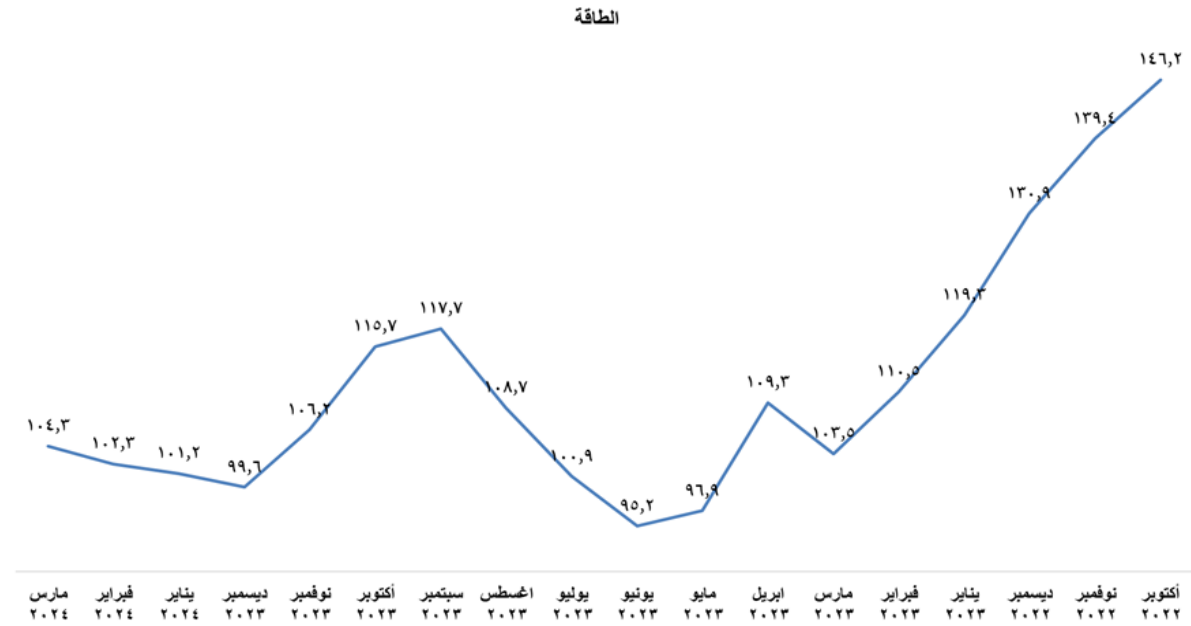
الحبوب



أكتوبر ٢٠٢٢
نوفمبر ٢٠٢٢
ديسمبر ٢٠٢٢
يناير ٢٠٢٣
فبراير ٢٠٢٣
مارس ٢٠٢٣
أبريل ٢٠٢٣
مايو ٢٠٢٣
يونيو ٢٠٢٣
يوليو ٢٠٢٣
أغسطس ٢٠٢٣
سبتمبر ٢٠٢٣
أكتوبر ٢٠٢٣
نوفمبر ٢٠٢٣
ديسمبر ٢٠٢٣
يناير ٢٠٢٤
فبراير ٢٠٢٤
مارس ٢٠٢٤

مؤشر اسعار الحبوب هو مؤشر المستوى القياسي للأسعار وسنة الأساس هي ٢٠١٠ والنسبة ١٠٠ تساوي متوسط اسعار الحبوب لسنة ٢٠١٠
المصدر: البنك الدولي، أسواق السلع الأساسية

وعلى نحو آخر فقد تحسن مؤشر الطاقة الصادر عن البنك الدولي مقارنة بمستوياته العالية المحققة في عام ٢٠٢٢ بسبب تداعيات الحرب في أوروبا، وكان ذلك نتيجة لأمرين، أولاً آثار ارتفاع أسعار الفائدة والذي أدى إلى تباطؤ الاقتصاد العالمي وبالتالي انحسار الطلب على النفط، وثانياً زيادة معدلات استخراج وإنتاج وبيع النفط من الدول خارج منظومة الأوبك، وتجدر الإشارة إلى أنه من المتوقع أن يظل المؤشر متقلباً خلال الفترة القادمة وعلى المدى القريب في ضوء ما شهده قطاع الطاقة مؤخراً من خفض الإنتاج الطوعي الأخير من دول منظمة الأوبك بلس والذي تم الإعلان عنه مؤخراً حيث أن تلك القرارات والالتزام بها من قبل معظم الدول الأعضاء لا يزال يوفر مجاًلاً لمزيد من زيادة في الأسعار وبشكل أكثر حدة وأيضاً يتوقع أن تستمر الزيادة في أسعار الطاقة نتيجة لإستمرار حرب غزة والاضطرابات في منطقة البحر الأحمر ومؤخراً الحرب بين إيران وإسرائيل . وقد ارتفع المؤشر بنسبة ١٪ خلال العام الماضي بسبب الضغوطات على جانب الأسعار في ظل التوترات الجيوسياسية التي تشهدها المنطقة.



مؤشر اسعار الطاقة هو مؤشر المستوى القياسي للأسعار وسنة الأساس هي ٢٠١٠ والنسبة ١٠٠ تساوي متوسط الطاقة لسنة ٢٠١٠
المصدر: البنك الدولي، أسواق السلع الأساسية

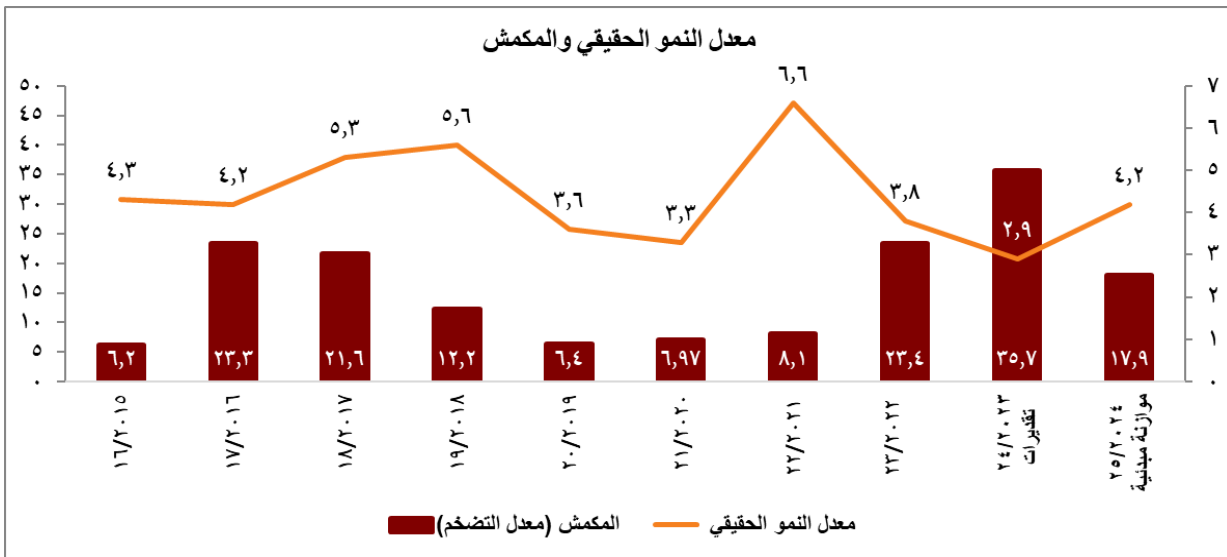
أهم المخاطر التي تواجه الاقتصاد العالمي

١. استمرار وتفاقم الأزمات الجيوسياسية والإقليمية والتي تؤدي الى ارتفاع في أسعار كافة السلع الأساسية مع احتمالية عدم القدرة على توفيرها بالكميات المطلوبة أو بالأسعار المعقولة وبالتالي قد يؤدي هذا الى حدوث ركود في الاقتصاد العالمي بسبب عدم توافر مستلزمات الانتاج والوقود وزيادة معدلات التضخم بشكل كبير، وقد يؤثر ذلك على الإنتاج والتجارة العالمية لفترة طويلة الاجل، مما سيؤثر على النشاط الاقتصادي بمصر وبالأخص على القطاع الخارجي لديها من خلال تدهور الميزان التجاري وزيادة أسعار الواردات السلعية، بالإضافة إلى حدوث انخفاض ملحوظ في الإيرادات الدولارية من قناة السويس.
٢. كما أن وقوع مزيد من صدمات الأحوال الجوية القاسية وتقلبات المناخ بما فيها الفيضانات والجفاف يمكن أن تؤدي لارتفاعات حادة في أسعار الغذاء وانعدام الامن الغذائي وتهدد بتراجع معدل التضخم في العالم.
٣. استمرار ارتفاع أسعار الفائدة عالمياً وخاصة بالاقتصادات المتقدمة لكبح جماح معدلات التضخم المرتفعة وابتعادها عن مستهدفات البنوك المركزية مما قد يؤدي إلى حدوث المزيد من الاضطرابات وركود نشاط الاقتصاد والتجارة العالمية وأسواق المال العالمية وسيساهم ذلك في مزيد من استمرار ارتفاع أسعار السندات السيادية، بالإضافة إلى استمرار السياسة التقييدية للبنوك المركزية مما قد تؤدي إلى حدوث ركود اقتصادي عالمي.
٤. قد تؤدي الازمة الحالية في منطقة البحر الاحمر إلى تزايد اضطرابات سلسلة التوريد وحركة التجارة العالمية مما سيكون له تأثير ملحوظ وحتمي على القطاعات الإستراتيجية والإنتاجية العالمية مما سيؤدي إلى تدهور المؤشرات الاقتصادية على المدى القصير ومتوسط الاجل، خاصة ان هذه الاضطرابات ستؤدي الى زيادة في معدلات التضخم واستمرار السياسات النقدية التقييدية عالمياً مما سيكون له أثر في تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي.
٥. استمرار تصاعد تكاليف خدمة الدين والذي أدى إلى وصول أكثر من نصف البلدان النامية إلى حالة المديونية الحرجة أو بات معرضاً لمخاطر عالية لا يمكن تحملها وخاصة البلدان منخفضة الدخل واقتصادات الأسواق الصاعدة، الامر الذي يتطلب ضرورة اتخاذ إجراءات تصحيح صارمة لضبط أوضاع المالية العامة في مختلف بلدان العالم وخاصة الناشئة والنامية منها.

ثالثاً: آفاق الاقتصاد المحلي

١. آفاق نمو الاقتصاد المصري

في ظل تداعيات الأزمات العالمية ومعدلات التضخم والفائدة العالية، من المتوقع أن يرتفع معدل النمو الحقيقي للاقتصاد المصري ليصل نحو ٤,٢٪ للعام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥، مقابل تقديرات لنمو يصل الى ٢,٩٪ في العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤، بعد تحقيق معدل نمو إيجابي قدره ٣,٨٪ في العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣. أخذين في الاعتبار الأثر السلبي للأزمة الراهنة على الأداء الاقتصادي المصري خلال العام القادم فضلاً عن التباطؤ المحتمل لأداء بعض القطاعات في ظل الضغوط التضخمية التي يواجهها الاقتصاد المصري.



وتعمل الحكومة في الوقت الراهن على مساندة جهود البنك المركزي المصري الرامية إلى خفض معدلات التضخم السنوية لتصل إلى معدلات سنوية منخفضة نحو ٧٪ (± ٢ ٪)، وفقاً لأهداف التضخم المعلنة والمنشورة من البنك المركزي المصري. وتعكس هذه المستهدفات جهود الحكومة في التصدي للاضطرابات الاقتصادية العالمية والاستمرار في تطبيق الإصلاحات الاقتصادية الشاملة وكذلك تنفيذ الإصلاحات الهيكلية الضرورية لتحقيق معدلات نمو شاملة ومستدامة يجنى جميع المواطنين ثمارها وتساعد على خلق المزيد من فرص العمل خاصة للشباب والمرأة، وبما يضمن استمرار خفض معدلات البطالة.

وعلى الرغم من التباطؤ الذي شهده الاقتصاد المصري بسبب الصدمات المتتالية له إلا أن هناك تراجع مستمر في معدلات البطالة مما يعنى أن النمو المحقق ساهم في خلق فرص عمل حقيقية وبأعداد جيدة للراغبين في العمل وهو الهدف الأهم لبرنامج الإصلاح الاقتصادي، حيث يعتبر خلق فرص عمل لائقة أهم وسائل تحسين دخول المواطنين وأفضل برامج الحماية والعدالة الاجتماعية من حيث الكفاءة والتأثير والاستدامة.

وعلى صعيد آخر، قام البنك المركزي المصري برفع أسعار الفائدة بمقدار ٨٠٠ نقطة مؤخراً لمحاربة مستويات التضخم المرتفعة ليصل متوسط الكوريدور إلى ٢٧,٧٥٪. ومع توتر الأوضاع الاقتصادية والجيوسياسية وتباطؤ حركة التجارة العالمية، فإنه من المتوقع أن يتراجع المتوسط السنوي لمعدل التضخم ليصل إلى ١٧,٩٪ في العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥ مقارنة بتقديرات العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤ والبالغة ٣٥,٧٪.

٢. جهود الحكومة لدفع ومساندة النشاط الاقتصادي والحماية الاجتماعية:

مع التغيرات العالمية الطارئة نتيجة الأزمات المتتالية والتوترات التي اندلعت بين روسيا وأوكرانيا والحرب في غزة والتي ترتب عليها ضغوطات تضخمية هائلة وتبعيات اقتصادية كبيرة على الاقتصاد العالمي وبالأخص الاقتصادات الناشئة استهدفت الحكومة مساندة كافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق تعافي ونمو اقتصادي قوي ومستدام. أعلنت وخصصت الحكومة حزم اجتماعية للتعامل مع الأوضاع الحالية متمثلة في مجموعة من حزم الإنفاق والدعم الاجتماعي في ضوء توجيهات فخامة السيد/ رئيس الجمهورية لتخفيف الأعباء عن كاهل المواطنين. فقد تم إقرار الحزمة الأولى لمساندة القطاع الصحي في بداية أزمة فيروس كورونا في مارس ٢٠٢٠ ثم تلاها مجموعة من الحزم الاجتماعية حتى حزمة مارس ٢٠٢٤ وفقاً لما يلي:



وقد تضمنت الحزمتين الخامسة والسادسة والتي تم إقرارهما خلال العام المالي الحالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤ ما يلي: -

أ. مجموعة الإجراءات التي تم إقرارها في أكتوبر ٢٠٢٣ وتبلغ قيمتها ٦٠ مليار جنيه.

- زيادة علاوة غلاء المعيشة الاستثنائية السابق إقرارها في نوفمبر ٢٠٢٢ لتصبح مبلغ ٦٠٠ جنيه شهرياً بدلا من ٣٠٠ جنيه، لكافة العاملين بالجهاز الإداري للدولة بمختلف المستويات الوظيفية بدءاً من الدرجة السادسة وحتى الدرجتين العالية والممتازة يستفيد منها نحو ٤,٥ مليون موظف بتكلفة سنوية تبلغ ١٦,٤ مليار جنيه، هذا بالإضافة إلى العاملين بالهيئات الاقتصادية والبالغ عددهم نحو ٣٣٦,٤ ألف موظف يستفيدون من هذه الزيادة أيضاً بتكلفة سنوية تصل لنحو ١,٢ مليار جنيه علي أن تتحمل كل هيئة اقتصادية هذه الزيادة من مواردها الذاتية .
- زيادة الحد الأدنى لإجمالي الدخل للدرجة السادسة ليصبح ٤,٠٠٠ جنيه بدلا من ٣,٥٠٠ جنيه، وزيادة الحد الأدنى لكل الدرجات الوظيفية الأعلى بما لا يقل عن ٥٠٠ جنيه لكافة العاملين بالجهات الداخلة في الموازنة العامة للدولة والهيئات الاقتصادية.
- رفع حد الاعفاء الضريبي بنسبة ٢٥٪ من ٣٦ ألف جنيه إلى ٤٥ ألف جنيه، وذلك لكافة العاملين بالجهات الداخلة في الموازنة العامة للدولة والهيئات الاقتصادية والقطاع العام وقطاع الأعمال العام بتكلفة سنوية نحو ٤,٥ مليار جنيه تتحملها الخزنة العامة للدولة.
- زيادة أعداد المستفيدين من برنامج معاش تكافل وكرامة ليصل لأكثر من ٥,٠ مليون أسرة وزيادة الفئات المالية الممنوحة للمستفيدين من البرنامج بنسبة ١٥٪ لتصل نسبة الزيادة منذ إبريل ٢٠٢٣ إلى نحو ٤٠٪ وبتكلفة سنوية قدرها ٤,٥ مليار جنيه.
- مضاعفة المنحة الاستثنائية لأصحاب المعاشات والمستفيدين منها لتصبح ٦٠٠ جنيه بدلا من ٣٠٠ جنيه شهرياً لما يقرب من ١١ مليون مواطن بتكلفة إجمالية ٣٢ مليار جنيه سنويا تتحملها صناديق التأمينات والمعاشات.
- زيادة بدل التدريب والتكنولوجيا للصحفيين المقيدون بالنقابة بمبلغ ٣٠٠ جنيه شهريا.
- قيام البنك الزراعي المصري بإطلاق مبادرة للتخفيف عن كاهل صغار الفلاحين والمزارعين من الأفراد الطبيعيين المتعثرين من البنك قبل أول يناير ٢٠٢٢.
- إعفاء المتعثرين من سداد فوائد وغرامات تأخير سداد الأقساط المستحقة، للهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية، وبعد أقصى نهاية ٢٠٢٤.

ب. مجموعة الإجراءات التي تم إقرارها في مارس ٢٠٢٤ وتبلغ قيمتها ١٨٠ مليار جنيه سنوياً، و ٢٤٠ مليار جنيه عن سنة وثلاث السنة اعتباراً من مارس ٢٠٢٤.

- زيادة الحد الأدنى للأجور بنسبة ٥٠٪ ليصل إلى ٦,٠٠٠ جنيه شهرياً.
- زيادة أجور العاملين بالدولة والهيئات الاقتصادية بحد أدنى يتراوح بين ١,٠٠٠ إلى ١,٢٠٠ جنيه بحسب الدرجة الوظيفية (١,٠٠٠ جنيه للدرجات من السادسة إلى الرابعة، و ١,١٠٠ جنيه للدرجات من الثالثة للأولى و ١,٢٠٠ جنيه للدرجات من مدير عام إلى وكيل أول وزارة)، وذلك من خلال تعجيل صرف العلاوة الدورية للمخاطبين بقانون الخدمة المدنية في شهر مارس ٢٠٢٤ بنسبة ١٠٪ من الأجر الوظيفي، و ١٥٪ من الأجر الأساسي لغير المخاطبين، وبحد أدنى ١٥٠ جنيهًا بتكلفة إجمالية ١١ مليار جنيه ، وصرف حافز إضافي يبدأ من ٥٠٠ جنيه للدرجة السادسة ويزيد بقيمة ٥٠ جنيهًا لكل درجة، ليصل إلى ٩٠٠ جنيه للدرجة الممتازة، بتكلفة ٣٧,٥ مليار جنيه.
- تخصيص ٦,٦ مليار جنيه لتعيين ١٢٠ ألفاً من أعضاء المهن الطبية والمعلمين والعاملين بالجهات الإدارية الأخرى.
- تخصيص نحو ١٥ مليار جنيه زيادات إضافية للأطباء والتمريض والمعلمين وأعضاء هيئة التدريس بالجامعات منها (٨,١ مليار جنيه لإقرار زيادة إضافية في أجور المعلمين بالتعليم قبل الجامعي، تتراوح بين ٣٢٥ جنيهًا إلى ٤٧٥ جنيهًا، و ١,٦ مليار جنيه لإقرار زيادة إضافية لأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بالجامعات والمعاهد والمراكز البحثية، و ٤,٥ مليار جنيه لإقرار زيادة إضافية لأعضاء المهن الطبية وهيئات التمريض تتراوح من ٢٥٠ إلى ٣٠٠ جنيه في بدل المخاطر للمهن الطبية، وزيادة تصل إلى ١٠٠٪ في بدل السهر والمبيت).
- زيادة حد الإعفاء الضريبي لكافة العاملين بالدولة بالحكومة والقطاعين العام والخاص بنسبة ٣٣٪، من ٤٥ ألف جنيه إلى ٦٠ ألف جنيه، بتكلفة إجمالية سنوية ٥ مليارات جنيه.
- إقرار زيادة في المعاشات بنسبة ١٥٪ لـ ١٣ مليون مواطن، بتكلفة إجمالية ٧٤ مليار جنيه.
- زيادة في معاشات "تكافل وكرامة" بنسبة ١٥٪ بتكلفة ٥,٥ مليار جنيه، لتصبح الزيادة خلال عام ٥٥٪ من قيمة المعاش، يستفيد منها نحو ٢٢ مليون مواطن.

وتستهدف الحكومة العمل على تطبيق سياسات جديدة من شأنها تحفيز الأنشطة الاقتصادية الانتاجية الداعمة للنمو وخاصة في قطاعات الاستثمار والصناعة والتصدير. كما ستستمر الحكومة في صياغة خطط وبروتوكولات لفض التشابكات المالية بين قطاعات الدولة المختلفة ولعل من أهمها جهود سداد كافة متأخرات مخصصات مساندة ورد اعباء الصادرات والذي قامت به الحكومة لتحفيز القطاع الخاص على التوسع الأفقي وزيادة الإنتاج. وتجدر الإشارة الى ان وزارة المالية قد قامت بسداد نحو ٦٠ مليار جنيه للمصدرين لسداد مستحقات رد اعباء التصدير خلال السنوات القليلة الماضية.

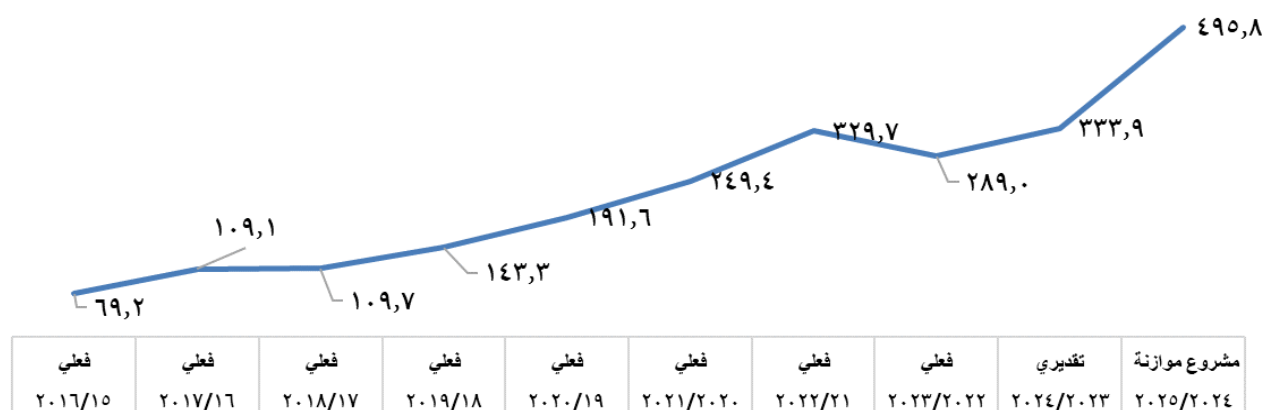
ويمثل إصدار القانون رقم ٣٠ لعام ٢٠٢٣ بشأن تعديل بعض أحكام قانون الضريبة على الدخل لحظة تحول في النهج الذي تتبعه مصر تجاه الضرائب حيث يهدف هذا القانون لتعزيز البيئة الضريبية لتصبح أكثر كفاءة وإنصافاً وخاصة للشركات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر وذلك بتطبيق الضريبة المقطوعة (١،٠٠٠، ٢،٥٠٠، ٥،٠٠٠ جنيه،) لتسوية كافة الملفات الضريبية القديمة للممولين والتي تقدر بعشرات الالاف للتخفيف عن تلك المشروعات.

وتبرهن الإصلاحات الهيكلية الجارية والمستقبلية على توجه الحكومة نحو استهداف مسار للنمو مرتفع ومرن ومستدام فمن المتوقع أن يرتفع معدل النمو بشكل إيجابي ومتزايد، وكذلك سيكون مسار النمو أكثر استجابة للتحول الأخضر وللنوع الاجتماعي، وشاملاً لكافة فئات المجتمع قائماً ومدفوعاً بالقطاع الخاص وأنشطته المتنوعة. وأنه برغم التحديات التي واجهتها مصر في الآونة الأخيرة والتي أثرت على القدرة المالية ووجود أزمة في النقد الأجنبي، استطاعت مصر مؤخراً ان تصيغ وتبنى وتنفذ حزمة من الإصلاحات الاقتصادية على جانب السياسة النقدية والمالية وكذلك اصلاحات هيكلية لاستعادة الاستقرار الاقتصادي الكلي ودعم الموازنة العامة للدولة وضمان وضع الدين العام على مسار تنازلي واستدامة الدين وكذلك تحقيق المستهدفات المالية المتفق عليها ضمن محاور اتفاقية صندوق النقد الدولي وكذلك استهداف حزمة من الإصلاحات الهيكلية التي تساهم في تعزيز استثمارات القطاع الخاص ورفع مستوى تنافسيته، من خلال خفض التدرجى لدور الدولة في النشاط الاقتصادي، وتحقيق مناخ تنافسي عادل بين الشركات المملوكة للدولة والشركات الخاصة المحلية منها والأجنبية.

كما تستهدف الحكومة خفض قيمة الاستثمارات الممولة من جانب الخزنة العامة للحفاظ على الملاءة المالية وتخفيض التضخم وتقليص ضغط الطلب على العملة الأجنبية كما جاء في قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٤١ لسنة ٢٠٢٤ المتضمن النص على تباطؤ وتيرة تنفيذ المشروعات القومية والتي اكتملت بنسبة أقل من ٧٠ بالمائة أو لها مكون دولاري، وذلك في ضوء مستهدف العمل على خفض تمويل استثمارات أجهزة الموازنة العامة في النصف الثاني من العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤.

وبالرغم من توقع ارتفاع جملة الاستثمارات المدرجة بمشروع الموازنة العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥ بنحو ٤٨,٥ ٪ مقارنة بالتقديرات المتوقعة للعام المالي الحالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤ لتصل جملة المخصصات الى ٤٩٥,٨ مليار جنيه في ٢٠٢٤/٢٠٢٥ مقابل ٣٣٤ مليار جنيه تقريبا للعام المالي الحالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤، ولكن تلك الزيادة مدفوعة باستثمارات ممولة ذاتياً وليس لها تأثير على عجز الخزنة ومن ثم حجم الاقتراض الحكومي.

شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)
(مليار جنيه)



٣. جهود الحكومة نحو التحول للاقتصاد الأخضر:

تسعى الدولة للتحول نحو الاقتصاد الأخضر وتحويل هذا الهدف الاستراتيجي لمشروعات تنموية في إطار جهود الحكومة من خلال زيادة نسبة الاستثمارات العامة الخضراء الممولة حكوميًا من ٤٠٪ العام الجاري إلى ٥٠٪ من إجمالي الاستثمارات العامة لعام ٢٠٢٤/٢٠٢٥، وكذلك إضافة فئات جديدة للمشروعات الخضراء ضمن "محفظة مصر المستدامة".

وفي ضوء التحديات التمويلية التي تواجهها مصر وتحد من القدرة على تمويل تلك المشروعات الخضراء، جاءت مصر كأول دولة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لتطلق السندات الخضراء في ٢٠٢٠ بقيمة ٧٥٠ مليون دولار، التي تُركز على تمويل النفقات المرتبطة بمشروعات خضراء صديقة للبيئة، ومن ناحية أخرى، فإن المبادرات التنموية الكبرى التي تُنفذها الدولة للتوجّه نحو التحول الأخضر مثل مبادرة "حياة كريمة" التي تهدف إلى خلق مجتمعات ريفية مستدامة ومبادرة "القرية الخضراء" والتي تهدف إلى تأهيل قرى المشروع القومي لتطوير الريف المصري "حياة كريمة" وتطبيق معايير الاستدامة البيئية في الريف المصري، للوصول إلى مجتمعات ريفية مستدامة. كما تم إصدار مصر لإطار «التمويل السيادي المستدام» الذي يُحدد الأولويات البيئية والاجتماعية للحكومة، والذي مثل خطوة جديدة للحفاظ على مكانة مصر الرائدة في مجال التمويل المبتكر للمناخ والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في أفريقيا والشرق الأوسط، والذي يُساهم في تعزيز قدرات «التعافي الأخضر»؛ لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

وتوالت جهود مصر في تنويع مصادر تمويل عجز الموازنة وللتخفيف من أعباء الديون، حيث نجحت وزارة المالية لأول مرة وكأول دولة أفريقية في إصدار سندات باندا المستدامة في الأسواق المالية الصينية لمدة ثلاث سنوات بقيمة ٥٠٠ مليون دولار تقريبًا، تأكيدًا على التزام الحكومة بالوصول إلى مصادر رأس المال غير المستغلة سابقًا لدفع النمو الاقتصادي وخاصة لتمويل "جهود التحول نحو الاقتصاد الأخضر".

حيث سيتم استخدام عائدات السندات لتحقيق النمو الشامل والأهداف الخضراء بموجب إطار التمويل السيادي المستدام والذي تم إطلاقه قبل مؤتمر المناخ COP27 الذي عقد في مصر، والذي يستهدف التنمية المستدامة وعلى سبيل المثال وليس الحصر الاستثمارات في النقل النظيف، والطاقة المتجددة، وكفاءة الطاقة، والإدارة المستدامة للمياه ومياه الصرف الصحي، وتمويل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، ومبادرات الخدمات الصحية الأساسية.

ومن جانب آخر، بذلت الدولة جهود كثيرة لتحفيز الاستثمار الخاص في مجالات التحول الأخضر، وفي مقدمة هذه الجهود هو إصلاح البيئة التشريعية والمؤسسية من أجل خلق مناخ جاذب للاستثمار المحلي والأجنبي وإعطاء حوافز للمشروعات الخضراء لتحفيز الفرص الاستثمارية التي تحقق المصالح المشتركة لجميع الأطراف. وقد صدر القانون رقم ٢ لسنة ٢٠٢٤ بشأن حوافز مشروعات إنتاج الهيدروجين الأخضر ومشتقاته، ويهدف القانون إلى إقرار بعض الحوافز والإعفاءات والضمانات للحفاظ على المستثمرين الحاليين والموقعين على مذكرات التفاهم والاتفاقيات الإطارية في مجال إنتاج الهيدروجين الأخضر ومشتقاته لخلق بيئة استثمارية جاذبة لهم تمكنهم من الإسراع في تنفيذ مشروعاتهم داخل مصر، لتصبح مركزا دوليا لمشروعات الهيدروجين الأخضر ومشتقاته باعتباره وقود المستقبل لاعتماده بالأساس على الطاقات المتجددة "شمسي - رياح".

وتمثلت بعض تلك الحوافز الضريبية لمشروعات إنتاج الهيدروجين الأخضر ومشتقاته وتوسعاتها الخاضعة لأحكام هذا القانون، على سبيل المثال في: إقرار حافز استثماري نقدي يسمى "حافز الهيدروجين الأخضر" لا يقل قيمته عن ٣٣٪ ولا يجاوز ٥٥٪ من قيمة الضريبة المسددة مع إقرار الضريبة على الدخل المتحقق من مباشرة النشاط في المشروع أو توسعته، بحسب الأحوال. كما تضمنت الحوافز أيضا إعفاء المعدات والأدوات والآلات والأجهزة والمواد الخام ووسائل النقل عدا سيارات الركوب من ضريبة القيمة المضافة، وأن تكون ضريبة القيمة المضافة بسعر (صفر٪) لصادرات مشروعات الهيدروجين الأخضر ومشتقاته.

كما منح القانون العديد من الحوافز غير الضريبية الأخرى لمشروعات إنتاج الهيدروجين الأخضر ومشتقاته وتوسعاتها الخاضعة لأحكام هذا القانون، والتي تمثلت أهمها في: حصول شركة المشروع على "الموافقة الواحدة"، والسماح لشركة المشروع أن تستورد بذاتها أو عن طريق الغير، ما تحتاج إليه في إنشائها أو التوسع فيها أو تشغيلها من المواد الخام ومستلزمات الإنتاج والآلات وقطع الغيار ووسائل النقل المناسبة لطبيعة نشاطها، دون حاجة لقيدها في سجل المستوردين، كما يحق لها أن تصدر منتجاتها بالذات أو الواسطة دون ترخيص وبغير حاجة لقيدها في سجل المصددين، السماح لشركة المشروع خلال العشر سنوات الأولى من تاريخ توقيع اتفاقيات المشروع في استخدام عاملين أجانب في حدود نسبة ٣٠٪ من إجمالي عدد العاملين بالمشروع، وتخفيض بنسبة ٣٠٪ من قيمة رسوم وفئات مقابل الانتفاع بالموانئ البحرية والنقل البحري ومقابل الخدمات التي تؤدي للسفن في الموانئ البحرية المصرية، وتخفيض بنسبة ٢٥٪ من قيمة مقابل حق الانتفاع بالأراضي الصناعية المخصصة لإقامة مصنع إنتاج الهيدروجين الأخضر ومشتقاته.

وقد استكمل ذلك القانون القرارات التي وافق عليها المجلس الأعلى للاستثمار، الذي عُقد برئاسة السيد رئيس الجمهورية يوم ١٦ مايو ٢٠٢٣، في ملف الاستثمار والتي شملت عدداً من التسهيلات الإجرائية واعتماد حزمة من الحوافز دعماً للاستثمار في عدد من القطاعات والمشروعات، ومنها ما يتعلق بدعم القطاع الزراعي، والصناعي، والطاقة فيما يخص إنتاج الهيدروجين الأخضر.

كما تم إنشاء "المجلس الوطني للهيدروجين الأخضر ومشتقاته" برئاسة السيد الدكتور/ رئيس مجلس الوزراء مما يؤكد التزام الدولة بتحفيز الاستثمار في مجال الهيدروجين الأخضر ومشتقاته، بما يتماشى مع متطلبات التنمية المستدامة وخطط الدولة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويضمن تنافسيتها على المستويين الدولي والإقليمي، الذي يستهدف تذليل معوقات الاستثمار في مجال الهيدروجين الأخضر ومشتقاته، بالإضافة إلى مراجعة التشريعات والنظم والقواعد المنظمة لمجال الهيدروجين الأخضر ومشتقاته، واقتراح تحديثها.

كما تضمنت اللائحة التنفيذية لقانون المالية العامة الموحد رقم ٦ لسنة ٢٠٢٢ أنه يتعين على كل وزارة، وكل جهة مستقلة موافاة الوزارة، والوزارة المختصة بشئون التخطيط بمصفوفة البرامج الرئيسية والفرعية والأنشطة والمشروعات مع إيضاح البرامج الموجهة للاقتصاد الأخضر والتحسين البيئي، معتمدة من السلطة المختصة، وذلك في إطار الأهداف الاستراتيجية للدولة والاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة "رؤية مصر ٢٠٣٠" وتحديثاتها، لدراستها واعتمادها من الوزارة المختصة ووزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

أهم الإصلاحات الهيكلية التي تبنتها الدولة المصرية

أ. الإصلاحات الهيكلية العامة

١. صدور القانون رقم (١٨) لسنة ٢٠٢٤ بتعديل قانون المالية العامة الموحد رقم ٦ لسنة ٢٠٢٢ والذي يتضمن تغييراً جوهرياً، يركز على ترسيخ مبدأ شمولية الموازنة من خلال إدخال مفهوم «الحكومة العامة» في إعداد الموازنة، بداية من العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥ لتشمل الموازنة العامة للدولة وموازنات كافة الهيئات الاقتصادية (بعد استبعاد العلاقات الموازنة المتبادلة بينهما). وسيؤدي تنفيذ هذا الإصلاح إلى تحسين الشفافية بشأن أنشطة الهيئات الاقتصادية والحكومة العامة وسيكون خطوة مهمة في تعزيز القدرة على مراقبة أدائها المالي وحجم مديونيتها وأعباءها المالية وكذلك حجم الاستثمار العام بما فيها إستثمارات الهيئات الاقتصادية.

٢. تتبنى الحكومة إطاراً أقل وتيرة في تنفيذ المشروعات الاستثمارية العامة، وقد تم وضع سقف لإجمالي الاستثمارات العامة، يشمل كافة المشروعات الاستثمارية لأجهزة الموازنة العامة والشركات المملوكة للدولة والهيئات الاقتصادية والكيانات الأخرى المملوكة للدولة، وتتولى لجنة برئاسة الجهاز المركزي للمحاسبات مراجعة ومراقبة تنفيذ ذلك حيث تم تقليص الإنفاق على الاستثمارات العامة وتحديد إجمالي ما يتم إنفاقه إلى ١ تريليون جنيه للعام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥ وذلك في ضوء ما تضمنه قرار السيد الدكتور/ رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٣٩ لسنة ٢٠٢٤ وهو ما يتماشى مع الهدف الرئيسى للحكومة المتمثل في خفض العجز المالي.

٣. كما صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٤٩٩ لسنة ٢٠٢٣، بشأن ترشيد الإنفاق العام بالجهات الداخلة في الموازنة العامة للدولة والهيئات العامة والاقتصادية لتخفيف الضغط على مسحوبات العملة الأجنبية، ويتضمن القرار عدة بنود أبرزها تأجيل تنفيذ أي مشروعات جديدة لم يتم البدء في تنفيذها ولها مكون دولاري واضح، وتأجيل الصرف على أي احتياجات لا تحمل طابع الضرورة القصوى، وترشيد كافة أعمال السفر خارج البلاد إلا للضرورة القصوى، وبعد موافقة رئيس مجلس الوزراء، أو في حالة تحمل الجهة الداعية لكل تكاليف السفر وبعد موافقة السلطة المختصة.

٤. كما يلزم الحصول على موافقة وزارة المالية بالترخيص بالصرف بالمكون الأجنبي على أي من أوجه الصرف وذلك بعد التنسيق مع البنك المركزي والجهات المعنية ذات الاختصاص في هذا الشأن، على أن يعرض وزير المالية تقريراً دورياً كل شهرين على رئاسة مجلس الوزراء بمدى التزام الجهات المخاطبة بتنفيذ أحكام هذا القرار وبناتج تنفيذه.

٥. صدور اللائحة التنفيذية لقانون المالية العامة الموحد الصادر بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٢٢ بقرار وزير المالية رقم ٧٣ لسنة ٢٠٢٤ والذي يهدف إلى إرساء دعائم الإنضباط المالي في إعداد وتنفيذ والرقابة على الموازنة العامة للدولة والهيئات الاقتصادية بما يضمن الإستغلال الأمثل لموارد الدولة.

٦. استمرار تطبيق آلية التسعير التلقائي للمواد البترولية بشكل كامل ودائم مع استمرار برنامج التحوط ضد مخاطر ارتفاع أسعار البترول.

ب. إصلاحات لإدارة الدين العام

١. لإدارة المخاطر التي قد تتعرض لها محفظة دين الحكومة، تبنت وزارة المالية خطة تنفيذ استراتيجية إدارة الديون متوسطة الأجل MTDS على مدى أربع سنوات ٢٠٢٤-٢٠٢٨ لتحقيق مستهدفات الدين بما في ذلك هيكل المديونية الحكومية المركزية والتي تعكس خيارات الحكومة من حيث التكلفة والمخاطر، وذلك بموجب القرار الوزاري رقم ٥١٥ لسنة ٢٠١٥.

٢. وفقاً لتعديلات قانون المالية العامة الموحد الصادرة بالقانون رقم ١٨ لسنة ٢٠٢٤، سيتم سنوياً تحديد سقف لدين أجهزة الموازنة والهيئات الاقتصادية بقانون الموازنة السنوي المعد والمرسل الى مجلس النواب الموقر، ولا يمكن تجاوزه إلا بموافقة رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء ومجلس النواب؛ بما يتسق مع جهود الدولة الهادفة لوضع معدلات الدين في مسار نزولي مستدام، وبدء تخفيض نسبة الدين للناتج المحلي لأقل من ٨٠٪ خلال الاربعة سنوات المقبلة.

٣. وكجزء من إستراتيجية إدارة الدين، تراقب وزارة المالية حالياً حجم الضمانات السيادية الصادرة بالإضافة إلى الضمانات المطلوبة لما تشكله من التزامات محتملة على الموازنة العامة للدولة، وكذلك العمل على مراجعة كافة الضمانات المطلوبة والتفاوض على شروطها.

٤. ولمواصلة تعزيز السيطرة على مخاطر المالية العامة الناجمة، سوف يتم خفض رصيد الضمانات السيادية كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي ابتداءً من العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥

٥. استمرار التوسع في اصدار أدوات تمويل جديدة ومتنوعة من حيث طبيعة أداة التمويل وعملة الإصدار والمستثمر والأسواق المستهدفة مثل الصكوك التي تم إصدارها خلال العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣ والسندات الخضراء والسندات باليورو وإصدار السندات الدولية بعملات متنوعة كسندات الباندا وسندات الساموراي بالإضافة إلى دراسة إصدار سندات التنمية المستدامة كسندات الباندا المستدامة – السندات الخضراء.

ج. إصلاحات لتعزيز مستوى الشفافية

١. نشر بيانات المناقصات الحكومية التي تزيد قيمتها عن ٢٠ مليون جنيه على موقع هيئة المشتريات الحكومية، على أن تتضمن البيانات المنشورة طريقة الترسية، والعرض الفائز، واسم الشركة أو الجهة أو التحالف صاحب العرض الأفضل/الفائز، مع ضمان السماح للجميع بالاطلاع على نتائج المناقصات الحكومية والبيانات المنشورة.
٢. نشر تقرير سنوي شامل عن الإنفاق الضريبي، يتضمن التقديرات والتفاصيل الخاصة بحجم الفاقد الضريبي والإعفاءات الضريبية موزعة حسب التصنيف، بما في ذلك تلك المقدمة للشركات العاملة في المناطق الاقتصادية الحرة ولجميع المؤسسات المملوكة للدولة والتي تتضمن شركات القطاع العام وقطاع الأعمال العام والشركات المملوكة للمؤسسة العسكرية والهيئات الاقتصادية والمشاريع القائمة على الشراكة بين القطاعين الخاص والعام.
٣. نشر التقرير السنوي لأخر ثلاث أعوام والصادر عن الجهاز المركزي للمحاسبات عن الحسابات الختامية للموازنة وباقي الجهات، وكذلك إصدار قرار أو قانون ملزم يضمن وينص على الالتزام بتوقيعات نشر التقرير.

د. إصلاحات لتعزيز مستوى المنافسة والحياد التنافسي

١. الموافقة على تعديلات اللائحة التنفيذية لقانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية في إبريل ٢٠٢٤، لتقييم آثار "التركز الاقتصادي" على المنافسة والسوق الحرة. وبموجب تلك التعديلات، سيكون جهاز حماية المنافسة مسؤولاً عن تقييم تأثيرات التركيز الاقتصادي على المشهد التنافسي للسوق، والتدخل في حال الإضرار بالمنافسة، وتم إصدار تلك اللائحة التنفيذية لتنفيذ تعديلات قانون جهاز المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية المتعلقة بإضافة فصل ينظم عملية الدمج والاستحواذ وبما يتيح للجهاز القدرة على التقييم المسبق والموافقة على كافة طلبات الدمج والاستحواذ بالسوق المصري وعلى أن يكون رأي الجهاز استرشادي فقط في الحالات الخاصة بالدمج والاستحواذ للكيانات التابعة للبنك المركزي والهيئة العامة للرقابة المالية. وتعتبر الموافقة على إضافة فصل ينظم عملية الدمج والاستحواذ خطوة هامة لتنظيم عملية التخارج الكلي أو الجزئي للدولة من بعض الأنشطة الاقتصادية لصالح تعزيز دور القطاع الخاص.
٢. إصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٥٩ لسنة ٢٠٢٣ الذي يستهدف الحد والغاء التدريجي لأية امتيازات تحصل عليها أيًا من جهات الدولة والشركات التابعة للجهات السيادية والتي تعمل بالأنشطة التجارية والاستثمارية والصناعية والخدمية بهدف تحقيق الربح لضمان وجود بيئة تنافسية سليمة بين تلك الشركات والكيانات وباقي شركات القطاع الخاص العاملة بالسوق المصري.

٣. تفعيل وتنفيذ إصلاحات جديدة تضمن زيادة درجة الحياد التنافسي والحد من أو التوقف شبة الكامل عن تقديم اية امتيازات إضافية سواء لجهات أو شركات الدولة لا تكون متاحة لشركات القطاع الخاص في كافة المجالات الضريبية والجمركية والرسوم وكذلك فيما يخص اتاحة وتخصيص وتسعير الأراضي والرخص والموافقات وتسعير الطاقة والمياه ومستلزمات الانتاج.

هـ. الإجراءات المتخذة لتطبيق موازنة البرامج والأداء:

تعد موازنة البرامج والأداء إحدى أدوات الإصلاح الاقتصادي لتنفيذ رؤية مصر ٢٠٣٠ لتحقيق التنمية المستدامة بمختلف أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتعد ترجمة حقيقية لبرنامج عمل الحكومة وتستهدف توحيد الأنشطة المتشابهة بمختلف القطاعات، وتضمن التنفيذ الفعلى للبرامج بما يساهم فى تحقيق الأهداف المرجوة التى تركز على ربط الاعتمادات المالية ببرامج محددة وفق مؤشرات أداء دقيقة.

◀ الإطار المؤسسى:

- صدر قرار السيد الأستاذ الدكتور/ رئيس مجلس الوزراء رقم (١١٦٧) لسنة ٢٠١٩ في شأن موازنة البرامج والأداء،

◀ الإطار التشريعى:

- القانون رقم ٦ لسنة ٢٠٢٢ بشأن قانون المالية العامة الموحد وتعديلاته:

وتضمنت المادة الثانية منه: يطبق نظام موازنة الأبواب والبنود مع التطبيق الكامل لموازنة البرامج والأداء خلال ست سنوات على الأكثر من تاريخ العمل بأحكام هذا القانون، مع مراعاة تطوير الهياكل الوظيفية والإدارية ومقومات التنفيذ للجهات المخاطبة بأحكام هذا القانون والقانون المرافق له للقدر الذى تستطيع معه إنفاذ هذا النظام والتحكم فى أدواته ومخرجاته، مع مراعاة تطوير نظم الرقابة بما يناسب تطبيق هذا النظام ويحقق الاستخدام الامثل لموارد الدولة بكفاءة وفاعلية ويضمن تحقيق أهداف الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والأهداف الاستراتيجية للدولة.

كما تضمنت المادة الثامنة: تعد وتنفذ الموازنة العامة للدولة على أساس موازنة البرامج والأداء فى ضوء أهداف خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والأهداف الاستراتيجية للدولة، وتبويب وفقا لكل من البرامج، والتصنيف الاقتصادى والتصنيف الوظيفى والتصنيف الإدارى، وتعد وتنفذ موازنات الهيئات العامة الاقتصادية على أساس موازنة البرامج والأداء وفقا للنظام المحاسبى الموحد وفى ضوء أهداف خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والأهداف الاستراتيجية للدولة وتبويب وفقا لكل من البرامج والتقسيم الوظيفى والنمطى لموازنات الهيئات العامة الاقتصادية.

■ قرار وزير المالية رقم (٧٣) لسنة ٢٠٢٤ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون المالية العامة الموحد الصادر بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٢٢ حيث تضمنت:

تطبق موازنة البرامج والأداء تدريجياً مع موازنة الأبواب والبنود على الجهات الإدارية المخاطبة بأحكام هذا القانون، وذلك خلال فترة زمنية تدريجية، وبما لا يجاوز المدة المنصوص عليها في المادة الثانية من مواد القانون، حيث قامت وزارة المالية خلال السنوات السابقة بالعديد من الجهود والإجراءات لإعداد وتطبيق موازنة البرامج والأداء، حيث تم مراعاة تطبيق أحدث الخبرات الدولية في موازنة البرامج والأداء مع السعي الجاد نحو إدراجها ضمن منظومة إدارة المعلومات الحكومية GFMIS ضماناً لمزيد من الحوكمة، وفي ظل إشادة من المؤسسات الدولية ومنها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بالتجربة المصرية في تطبيق موازنات البرامج والأداء، ومنها:

١. تم تصميم نموذج موحد لإعداد الموازنة على أساس البرامج والأداء يتضمن كيفية توزيع الاعتمادات المقدرة والمنصرف الفعلي للموازنة وفقاً للتصنيف الاقتصادي (لجهات الموازنة العامة)، ووفقاً للتقسيم النمطي (للهيئات الاقتصادية)، وذلك على الأهداف الاستراتيجية والبرامج الرئيسية والفرعية لكل جهة لتسهيل إعداد وتنفيذ الموازنة على أساس البرامج والأداء.

٢. في أكتوبر ٢٠٢٠، أصدرت وزارة المالية أول دليل لموازنة البرامج والأداء بالتعاون مع الوكالة الأمريكية للتنمية USAID باللغتين العربية والإنجليزية ليكون بمثابة دليل مرجعي لمسئولي الموازنة في مجال إعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة، كما يهدف الدليل إلى توجيه القطاع الحكومي في مصر حول المبادئ الأساسية لموازنة البرامج والأداء وتم نشره على موقع وزارة المالية،

٣. إعتباراً من إعداد الموازنة لعام ٢٠٢٠/٢٠٢١ فقد ألزم منشور وزارة المالية الوزارات والجهات بتقديم مشروع موازنتها على أساس البرامج والأداء بجانب الأبواب والبنود.

٤. كما أكد منشور وزارة المالية بشأن إعداد الموازنة العامة للدولة للعام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥ على حرص الحكومة المصرية في المضي قدماً نحو تحقيق أهداف استراتيجية التنمية المستدامة "رؤية مصر ٢٠٣٠"، وربطها بمؤشرات التنمية المستدامة "SDGS" والاستمرار في تحقيق الأهداف الاستراتيجية لرؤية مصر ٢٠٣٠، وتحقيق الأهداف الاستراتيجية الواردة ببرنامج عمل الحكومة وهي أهداف متداخلة ومتكاملة تسعى في مجموعها لضمان الاستمرار في تحسين الحياة للمواطنين وخاصة الاستثمار في تمويل المشروعات القومية للدولة المصرية مع مراعاة كافة الجهات استيفاء نماذج مشروع الموازنة على أساس البرامج في موازنتها مع ايضاح مؤشرات الأداء لهذه البرامج بالتوازي مع مشروع الموازنة وفقاً للتقسيم الاقتصادي للموازنة العامة.

و. الإجراءات المتخذة بشأن موازنة تكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين:

تولي الدولة اهتماماً كبيراً بتحقيق تكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين، وفقاً لما نص عليه الدستور صوناً لحقوق الفئات الأولى بالرعاية، وضماناً لمشاركتهم الفاعلة في المجتمع، لذا تحرص وزارة المالية على مراعاة التوزيع العادل لاعتمادات الموازنة العامة للدولة لتشمل جميع الفئات.

في إطار حرص وزارة المالية على تحقيق مستهدفات التنمية المستدامة ورؤية مصر ٢٠٣٠ المحدثه، من خلال تحقيق الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة وهو "المساواة بين الجنسين"، والهدف العاشر "الحد من أوجه عدم المساواة"، والهدف السابع عشر وهو "الشراكات"، من خلال التعاون مع الجهات ذات الصلة على المستويين الدولي والمحلي ومنها هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والمجلس القومي للمرأة، فضلاً عن تحقيق الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة ٢٠٣٠، والاستراتيجية الوطنية لحقوق الانسان ٢٠٢١-٢٠٢٦ لتنفيذ مشروع موازنات البرامج المستجيبة لتكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين.

وفي ظل الشراكة والتعاون بين وزارة المالية ممثلة في وحدة حقوق الإنسان وتكافؤ الفرص، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة لتنفيذ مشروع موازنات البرامج المستجيبة لتكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين، ليكون الركيزة الأساسية في فعالية توظيف الموارد المتاحة بالدولة وضمان تحقيق تكافؤ الفرص بين جميع فئات المجتمع من الجنسين والاستخدام الأمثل لموارد الدولة بكفاءة وفاعلية.

ز. الإجراءات التي اتخذتها وزارة المالية خلال العام المالي السابق:

تم إطلاق الدليل الإجرائي لموازنات البرامج المستجيبة لتكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين والذي يهدف إلى تزويد القائمين على إعداد الموازنات في الوزارات والجهات بمفاهيم تكافؤ الفرص والمساواة بشكل أكثر تفصيلاً بالإضافة إلى التعريف بأهمية قياس فجوات النوع وكيفية توجيه البرامج للعمل على تقليص تلك الفجوات.

كما تم تنفيذ العديد من ورش العمل الفنية والتقنية بالتنسيق مع جميع جهات الدولة لتضمين منظور تكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين في البرامج المقدمة من تلك الجهات.

الإجراءات المستهدفة تحقيقها بوزارة المالية خلال العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥ حيث سيتم ما يلي:

١. نشر الدليل الإجرائي لموازنات البرامج المستجيبة لتكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين على الوزارات والجهات وبصفة خاصة الإدارات المعنية بـ (التخطيط الاستراتيجي - الموازنة - الإحصاء - حقوق الإنسان وتكافؤ الفرص).

٢. استكمال تنفيذ ورش العمل الفنية مع الوزارات والجهات من خلال وحدة حقوق الإنسان وتكافؤ الفرص بوزارة المالية بشأن موازنات البرامج المستجيبة بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة UNW، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD.

٣. إعداد دليل تدريبي فني عملي لإدماج منظور تكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين في الموازنة العامة للدولة في شكل إجراءات تنفيذية بالتعاون مع القطاعات المعنية بالوزارة.

وتحقيقاً لهذا التوجه، تراعى كل الوزارات والجهات عند تقديم مشروع موازنات البرامج والأداء الخاصة بها للعام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥ أن تكون هذه البرامج مستجيبة لتكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين:

١. تحديد أهم البرامج والمشروعات الموجهة لفئات النوع والمراعية لمنظور تكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين (الأطفال، الشباب، المسنين) مع مراعاة الأشخاص ذوي الهمم بهذه الفئات، وتكلفتها موزعة على أبواب الموازنة المخصصة لذلك والأعداد المستفيدة من هذه البرامج موزعة جغرافياً على المحافظات.

٢. إعداد وتقديم بيان بأعداد مقدمي الخدمة والمستفيدين من كل برنامج أو نشاط / مشروع وتصنيفهم وفقاً للنوع.

٣. تحديد مؤشرات قياس الأداء التي يمكن من خلالها قياس مدى تحقيق المستهدف لكل برنامج وقياس مدى شمول مخصصات الموازنة لتلبية احتياجات الفئات (الأطفال، الشباب، المسنين) مع مراعاة الأشخاص ذوي الهمم بهذه الفئات، وتوصيف الأثر المتوقع للبرامج من منظور تكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين مع مراعاة البُعد الجغرافي لمعالجة الفجوات بين الجنسين.

وبالتالي فإن تطبيق موازنات البرامج المستجيبة لتكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين بوزارة المالية سيساعد في تحقيق رفع كفاءة الإنفاق العام، ومتابعة وتقييم الإنفاق والعائد الحكومي، ومراقبة فاعلية الأداء من جهة، وتوجيه الإنفاق بشكل منصف إلى الفئات الأولى بالرعاية من جهة أخرى على النحو الذي يساهم في تطوير الخدمات العامة المقدمة للمواطنين.

٤. الموقف الخارجي لجمهورية مصر العربية:

أ. تصنيف مصر من قبل مؤسسات التصنيف الائتماني

جدير بالذكر أن مؤسستين من مؤسسات التصنيف الائتماني الثلاثة قد قاموا بتعديل النظرة المستقبلية لتصنيف مصر الائتماني إلى نظرة إيجابية مع القاء الضوء على مدى التزام الحكومة المصرية بحزمة الإصلاحات وفاعلية سياسات الحكومة المتبعة من أجل التصدي للتبعات والتداعيات الاقتصادية للتوترات الجيوسياسية والاضغوطات الاقتصادية العالمية والحد من الآثار السلبية على الاقتصاد القومي.

■ خففت مؤسسة التصنيف الائتماني فيتش (Fitch) درجة التصنيف إلى B- من B ولكن مع الإبقاء على نظرة مستقبلية مستقرة في نوفمبر ٢٠٢٣: يعكس هذا التخفيض زيادة المخاطر التي تهدد التمويل الخارجي لمصر، واستقرار الاقتصاد الكلي، ومسار الدين الحكومي المرتفع بالفعل. ولكن تعكس التوقعات المستقرة بأن الإصلاحات - بما في ذلك عملية التخارج، وتباطؤ الانفاق الحكومي على الاستثمارات والمشروعات الحكومية، وتعديل سعر الصرف - مما يمهد الطريق لبرنامج أكبر محتمل لصندوق النقد الدولي ودعم إضافي من دول مجلس التعاون الخليجي.

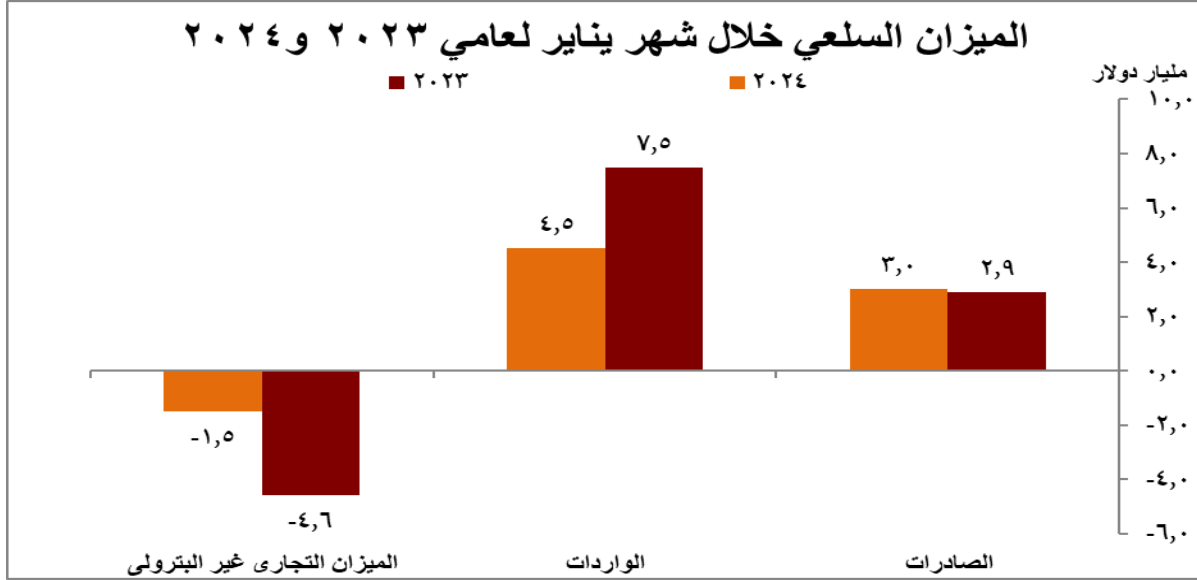
■ قامت مؤسسة التصنيف الائتماني موديز (Moody's) بتعديل النظرة المستقبلية لمصر إلى إيجابية من سلبية مع تثبيت تصنيف مصر عند Caa1 في مارس ٢٠٢٤ وسط الإجراءات والإصلاحات الاقتصادية التي اتخذتها مصر خلال الفترة الأخيرة، بما في ذلك تعويم العملة المصرية وزيادة ٢٠٠، ٦٠٠ نقطة أساس في أسعار الفائدة من قبل البنك المركزي المصري، وأشارت المؤسسة إلى أن الحفاظ على تلك العوامل سيساعد على تجنب تزايد الصدمات الخارجية وتعزيز مرونة الاقتصاد في مواجهة الصدمات بمرور الوقت. ولكن قامت مؤسسة التصنيف الائتماني موديز بتثبيت تصنيف مصر عند Caa1 مما يشير إلى استمرار وجود تحديات "في الوضع الاقتصادي والتعرض لمخاطر ائتمانية عالية للغاية".

■ قامت مؤسسة التصنيف الائتماني ستاندرد آند بورز (S&P) بتعديل النظرة المستقبلية لمصر إلى إيجابية من مستقرة مع تثبيت تصنيف مصر الائتماني طويل وقصير الأجل عند "B-/B" في مارس ٢٠٢٤: ويؤكد هذا التعديل على بدء عودة الثقة في المسار الاقتصادي لمصر، مدفوعا بتحرير سعر الصرف والالتزام بأهداف ضبط أوضاع المالية العامة المستهدفة وتعزيز القدرة على تحمل الديون. أما بالنسبة لتعديل التصنيف، فقد أكدت مؤسسة ستاندرد آند بورز أنه سيتحسن إذا تحسن صافي الدين الخارجي لمصر بشكل أسرع مما تتوقع أو إذا أدى توافر العملة الأجنبية إلى تخفيف القيود على النقد الأجنبي.

تعكس قرارات مؤسسات التصنيفات السيادية مؤخرا بدء عودة ثقة المؤسسات الدولية بالاقتصاد المصري وقدرته على التعامل بإيجابية مع الظروف الاقتصادية الطارئة المحلية والدولية التي تأثرت العام الماضي بتداعيات الحرب في أوروبا والتوترات الجيوسياسية في المنطقة العربية وكذلك مستوى الالتزام في تنفيذ سياسات البرنامج الوطني للإصلاح الاقتصادي المصري.

ب- المؤشرات الخارجية

شهد العجز في الميزان السلعي تحسناً ملحوظاً خلال يناير من العام ٢٠٢٤ مقارنة بالفترة المماثلة خلال العام ٢٠٢٣ بنحو ٦٧,٤٪ وبقيمة ٣,١ مليار دولار، وذلك نتيجة انخفاض الواردات بنحو ٤٠٪ بقيمة ٣ مليار دولار مقارنة بزيادة في الصادرات بنحو ٣,٤٪ بقيمة ٠,١ مليار دولار.



المصدر: تقرير أداء حركة التجارة الخارجية المصرية للسلع غير البترولي عن شهر يناير ٢٠٢٤ - وزارة التجارة والصناعة

حيث تعمل مصر على تحفيز الصادرات وتحقيق الوصول الي ١٠٠ مليار دولار صادرات سنوياً بحلول عام ٢٠٣٠. وجاء ذلك في إطار مواصلة تنفيذ برنامج دعم ومساندة تنشيط الصادرات بموازنة العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥ والتي تقدر مخصصاته بنحو ٢٣ مليار جنيه استمرار لتوفير مخصصات اعلى وكافية لمساندة المصدرين.

وفي ضوء موافقة مجلس الوزراء في شهر أكتوبر ٢٠١٩ على إطلاق ٦ مبادرات لرد مستحقات المصدرين لدى صندوق تنمية الصادرات، تم فتح الباب لتلقي طلبات المصدرين الراغبين في الانضمام للمرحلة السابعة من مبادرة «السداد النقدي الفوري» مع بداية ٢٠٢٤، استجابةً للقطاع التصديري الذي أبدى رغبته في استكمال سلسلة المبادرات الناجحة في سداد متأخرات أعباء الصادرات المستحقة للشركات المصدرة، حيث تم صرف نحو ١٢ مليار جنيه لعدد يصل الى ١٥٥٨ شركة خلال المرحلة السادسة للسداد النقدي الفوري، وذلك في إطار حرص الدولة على دفع عجلة الإنتاج والتصدير.

ومن المبادرات الأخيرة التي تبنتها الحكومة هو اقرار مجلس الوزراء، في ابريل ٢٠٢٣ لبرنامج جديد لدعم الصادرات لمدة ٣ سنوات قادمة التزاماً منه وحرصه على تحفيز القطاع التصديري وتشجيعه على التوسع في الأنشطة الاستثمارية، والحفاظ على العمالة وتوسيع القاعدة التصديرية على نحو يؤدي إلى تعزيز تنافسية المنتجات المصرية في الأسواق الإقليمية والعالمية ورفع معدلات النمو الاقتصادي.

رابعاً: السياسة المالية وأهم النتائج المحققة

تعتبر السياسة المالية إحدى الركائز والأدوات الرئيسية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي الشامل الذي تتبناه الحكومة نظراً لأهميتها في تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي من خلال تحقيق الضبط المالي واستدامة مؤشرات عجز الموازنة العامة والدين وخدمته على المدى المتوسط بالإضافة الى دورها ومساهمتها في تحفيز النشاط الاقتصادي ومعدلات التشغيل وتعزيز كفاءة وقدرة منظومة الحماية الاجتماعية وتحسين جودة وكفاءة و إتاحة الخدمات الأساسية لقطاع عريض من المواطنين.

وفي هذا الإطار يعتبر خفض معدلات دين أجهزة الموازنة العامة والحكومة العامة وعبء خدمته الهدف الرئيسي للسياسة المالية على المدى المتوسط، حيث تستهدف وزارة المالية خفض نسبة دين أجهزة الموازنة العامة والوصول بها الى معدلات أكثر استدامة تتراوح عند حوالي ٨٠٪ من الناتج المحلي مع نهاية العام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٧، مقارنة بنسبة مديونية بلغت ١٠٢,٨٪ من الناتج في نهاية عام ٢٠١٥/٢٠١٦ ومتوقع أن تصل نسبة مديونية أجهزة الموازنة إلى ٨٩٪ من الناتج المحلي في يونيو ٢٠٢٤ ولضمان تحقيق ذلك، تستهدف السياسة المالية تحقيق فائض أولي سنوي قدره ٣,٥٪ خلال العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥ مقارنة بفائض أولي بلغ ٠,١٪ من الناتج المحلي خلال العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٨ ثم ارتفع الي نحو ١,٨٪ في العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩. ونجحت وزارة المالية بعد جائحة كورونا في تحقيق فائض أولي قدره ١,٦٪ من الناتج المحلي خلال العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣ ومتوقع العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤ أن يصل إلى ٥,٨٪ (بعد مراعاة أثر تحصيل نحو ١٢,٠ مليار دولار والتي تمثل ٥٠,٠٪ من حصيلة صفقة رأس الحكمة لصالح الخزنة العامة والتي يمثل مورد استثنائي غير متكرر) وتستهدف وزارة المالية إستدامة تحقيق فائض أولي مستدام يساعد في تخفيض الدين أو علي الأقل يساعد في مجابهة التحديات التي تواجهها المالية العامة في المرحلة الحالية.

كما تستهدف السياسة المالية تحقيق ذلك من خلال توسيع وتنمية قاعدة الإيرادات الضريبية وغير الضريبية، واستمرار اصلاح هيكل الإنفاق العام لضمان فاعليته وبما يسمح بوجود مساحة مالية تمكن الدولة من استمرار زيادة الإنفاق الموجه للتشغيل والإنتاج والتنمية البشرية بدلاً من الإنفاق غير المؤثر على النشاط الاقتصادي أو جودة الحياة للمواطن مثل فاتورة خدمة الدين. ويعتبر هذا تحدى كبير فى ظل ارتفاع معدلات التضخم وارتفاع اسعار الفائدة من قبل البنك المركزى لتصل الى مستويات قياسية خلال النصف الثانى من العام المالى ٢٠٢٣/٢٠٢٤. وعلى الرغم من ذلك فتستهدف السياسة المالية معدلات نمو للمصروفات العامة (خاصة بدون الفوائد) مستدامة تقل عن معدلات نمو الإيرادات العامة على المدى المتوسط.

أ - المؤشرات والنتائج الأولية للفترة يوليو - مارس ٢٠٢٣/٢٠٢٤

١. تشير المؤشرات المالية الأولية للفترة يوليو - مارس ٢٠٢٣/٢٠٢٤ إلى استمرار الانضباط المالي المستهدف من قبل وزارة المالية بالرغم من الأزمة الراهنة والضغط التضخمية حيث بلغت نسبة العجز الكلى للموازنة نحو ٥,٤٪ مقابل ٥,٤٪ من الناتج خلال نفس الفترة من العام السابق ومقابل عجز بلغ ٩,٤٪ من الناتج خلال يوليو-مارس ٢٠١٥/٢٠١٦.

٢. كما حققت الموازنة فائض أولى (قبل سداد الفوائد) خلال يوليو - مارس ٢٠٢٣/٢٠٢٤ قدره ٤١٥ مليار جنيه (٢,٩٧٪ من الناتج المحلي) وذلك مقابل فائض أولى قدره ٥٠,١ مليار جنيه (٠,٥٪ من الناتج) خلال نفس الفترة من العام السابق ومقابل عجز أولى قدره ٤١,٦ مليار جنيه (١,٣٪ من الناتج) في ٢٠١٥/٢٠١٦.

٣. بلغت نسبة دين أجهزة الموازنة العامة نحو ٧٧,٥٪ من الناتج المحلي في ديسمبر ٢٠٢٣ مقابل ١٠,١٪ من الناتج المحلي في يونيو ٢٠١٧ ومن المتوقع ان تصل الى نحو ٨٩٪ من الناتج المحلي مع نهاية يونيو ٢٠٢٤. وتؤكد تلك المؤشرات الى اهمية ضرورة العمل على رجوع الدين لمستويات أكثر استدامة في المدى المتوسط لضمان تحسن وتراجع نسبة مديونية أجهزة الموازنة للناتج وذلك وعلى الرغم من الصدمات والازمات العالمية وتداعياتها السلبية الكبيرة والمؤثرة. وأيضاً لا بد من العمل على خفض اعباء خدمة الدين من خلال العمل على تخفيض التضخم ومعدلات الفائدة وتعظيم إيرادات الموازنة والتوسع في استخدام أكبر قدر من حصيله الطرقات لخفض المديونية الحكومية والعمل على توسيع قاعدة الإيرادات العامة سواء الضريبية أو الغير ضريبية.

٤. وفي ظل ترشيد الحكومة للإنفاق الاستثماري بشكل خاص كما تم ذكره سلفاً، قد صاحب الأداء المالي للفترة يوليو - مارس من العام المالي الحالي انخفاض ملحوظ في استثمارات أجهزة الموازنة بنحو ١٣٪ لتصل إلى ١٦١ مليار جنيه مقارنة بـ ١٨٤ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام الماضي بسبب حدوث انخفاض كبير في الاستثمارات الممولة من الخزينة العامة بنحو ١٩٪ سنوياً خلال يوليو - مارس من العام المالي الحالي، ومن ناحية أخرى ارتفعت مخصصات شراء السلع والخدمات بـ ٣٠٪ خلال يوليو - مارس ٢٠٢٣/٢٠٢٤. وقد شهدت الشهور التسعة الأولى من العام المالي الحالي زيادة كبيرة في مخصصات قطاعي التعليم والصحة لتنمو بشكل سنوي بنحو ١٩,١٪ و ٣٣,٨٪ على التوالي لتصل إلى ١٨١ مليار جنيه وإلى ١٢٥,٣ مليار جنيه على التوالي. كما قامت وزارة المالية بتوفير نحو ١٥١,٥ مليار جنيه لصناديق المعاشات كجزء من التسوية المخصصة للصناديق لهذا العام، وبذلك تكون الخزينة العامة للدولة قد قامت بتدبير إجمالي مبلغ يقترب من ٨٥٣ مليار جنيه للصناديق المعاشات حتى مارس ٢٠٢٤.

٥. وفى هذا الصدد فنود الإشارة إلى أن استدامة الأداء واستمرار الانضباط المالي قد تحققت فى وقت تستمر معدلات التضخم مرتفعة حيث وصلت إلى ٣٣,٣٪ فى مارس ٢٠٢٤ مقارنة بـ ١٠,٥٪ خلال مارس ٢٠٢٢، الأمر الذي أدى إلى قيام البنك المركزي برفع سعر الفائدة بنسبة ٢٪ فى شهر فبراير ٢٠٢٤ ثم ٦٪ خلال شهر مارس ٢٠٢٤ ليصل سعر فائدة متوسط الكوريدور ٢٧,٧٥٪ للسيطرة على الضغوط التضخمية السائدة ويالتوازي قام البنك المركزي بالاعلان رسميا عن التحول إلى اتباع سعر صرف مرن يحدده آليات السوق من عرض وطلب. هذا وقد سجلت معدلات التضخم متوسط سنوي قدره ٤,٥٪ فى عام ٢٠٢١ و ٥,٧٪ فى عام ٢٠٢٠ و ١٣,٩٪ فى عام ٢٠١٩ و ٢١,٦٪ فى عام ٢٠١٨، وقد ارتفعت أسعار العديد من السلع الغذائية مؤخرا خاصة أسعار القمح والذرة والزيوت وأسعار الوقود خاصة بعد اندلاع الأزمة الحالية بين روسيا وأوكرانيا والتي أثرت بشكل خاص على أسعار الحبوب والسلع الغذائية ومستلزمات الانتاج بشكل عام بالإضافة إلي ارتفاع سعر الدولار في السوق الموازية ونقصه في القطاع المصرفي مما ساهم في الموجه التضخمية محلياً. ومع ارتفاع معدلات التضخم المحلية والعالمية وانخفاض قيمة الجنيه المصري في ظل التطورات الاقتصادية السائدة، ساهمت السياسة النقدية المتبعة والسياسة المالية المنضبطة فى الحفاظ على نسبة الاحتياجات التمويلية لأجهزة الموازنة كنسبة من الناتج المحلي مستقرة على الرغم من ارتفاع تكلفة ومعدلات الاقتراض لتصل حالياً على الأذون والسندات الحكومية المصدرة من قبل وزارة المالية عند ٢٦-٢٧٪ فى الوقت الراهن، الأمر الذي خلق ضغوطات كبيرة على الموازنة العامة من حيث ارتفاع تكلفة وفاتورة خدمة الدين. وتعمل وزارة المالية قدر المستطاع على خفض عبء خدمة الدين على المدى القصير والمتوسط لايجاد مساحة مالية إضافية للموازنة تسمح باستمرار زيادة المخصصات الكافية لتمويل برامج مساندة النشاط الاقتصادي خاصة للقطاعات الاقتصادية الانتاجية وكذلك استمرار العمل على تنويع وزيادة تمويل برامج التنمية البشرية والاجتماعية وتحسين البنية التحتية والخدمات الاساسية المقدمة للمواطنين.

٦. وفى الوقت نفسه فقد وصل رصيد الاحتياطي من النقد الأجنبي إلى ٤٠,٤ مليار دولار فى نهاية مارس ٢٠٢٤ مقابل ٣٤,٤ مليار دولار فى مارس ٢٠٢٣، وهو رصيد يغطى أكثر من ٦ أشهر من فاتورة الواردات المصرية من السلع والخدمات. ويأتي ذلك الارتفاع فى ضوء التوصل إلى اتفاق يعد الأكبر فى تاريخ مصر مع دولة الإمارات لضخ استثمارات مباشرة تعادل ٣٥ مليار دولار (أي ما يقرب من ٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي) فى منطقة رأس الحكمة بالساحل الشمالي.

٧. وفي ضوء الوصول إلى اتفاق على مستوى الخبراء مع صندوق النقد الدولي وموافقة مجلس إدارة صندوق النقد الدولي على برنامج الإصلاح الاقتصادي المصري المدعوم بتسهيل ائتماني ممتد من قبل الصندوق حيث تم زيادة حزمة بمقدار ٥ مليار دولار ليصل إجمالي التمويل من قبل الصندوق الى نحو ٨ مليار دولار علي مدار ثلاث سنوات بالإضافة إلى ١,٢ مليار دولار يمكن الحصول عليها من صندوق المرونة والاستدامة، بالإضافة إلى إعلان العديد من صفقات التمويل من شركاء التنمية مثل الاتحاد الأوروبي (٧,٤ مليار يورو) والبنك الدولي (٦,٠ مليار دولار على ٣ سنوات) وصفقة رأس الحكمة التي ستدخل موارد دولارية للبلاد قدرها ٣٥ مليار دولار إلي جانب دعم تمويل من بعض الدول مثل اليابان وبريطانيا، فقد قامت العديد من المؤسسات الدولية بالإشادة بالاجراءات التي تمت على جانب السياسة النقدية مؤخرًا وكذلك بالإصلاحات الهيكلية المالية والانضباط المالي المحقق بالرغم من صعوبة الموقف الاقتصادي حيث قامت مؤخراً مؤسستي ستاندرد أند بورز وموديز للتصنيف الائتماني خلال شهر مارس ٢٠٢٤ بالإعلان عن الإبقاء على التصنيف الائتماني لجمهورية مصر العربية عند مستوى B- وCaa1 مع تغيير النظرة المستقبلية المستقرة والسلبية على التوالي للاقتصاد المصري إلى نظرة إيجابية مما يمهد الى حدوث تحسن في التصنيف اذا استمرت السياسات المتبعة السليمة وتحسنت المؤشرات الاقتصادية والمالية. ويعكس هذا القرار ترحيب المؤسسات الدولية ومؤسسات التصنيف الائتماني بقرار السلطات المصرية باتخاذ إجراءات اقتصادية سليمة تهدف إلى تصحيح مسار الاقتصاد المصري وتحقيق استقرار اقتصادي كلي سيتيح قدر من المساحة والصلابة للاقتصاد المصري تمكنه من التعامل مع التحديات والصدمات الخارجية.

وقد قامت الحكومة بوضع إطار عام للتعامل مع الأوضاع الجيوسياسية غير المسبوقة بالمنطقة والعالم من حيث التأثير السلبي على الاقتصاد المحلي والعالمي في ظل عدم وضوح أو وجود تصور لمداها الزمنى المتوقع. ويقوم الإطار العام على أربعة ركائز أساسية وتم وضع خطة يتم تنفيذها على أربع مراحل متتالية:

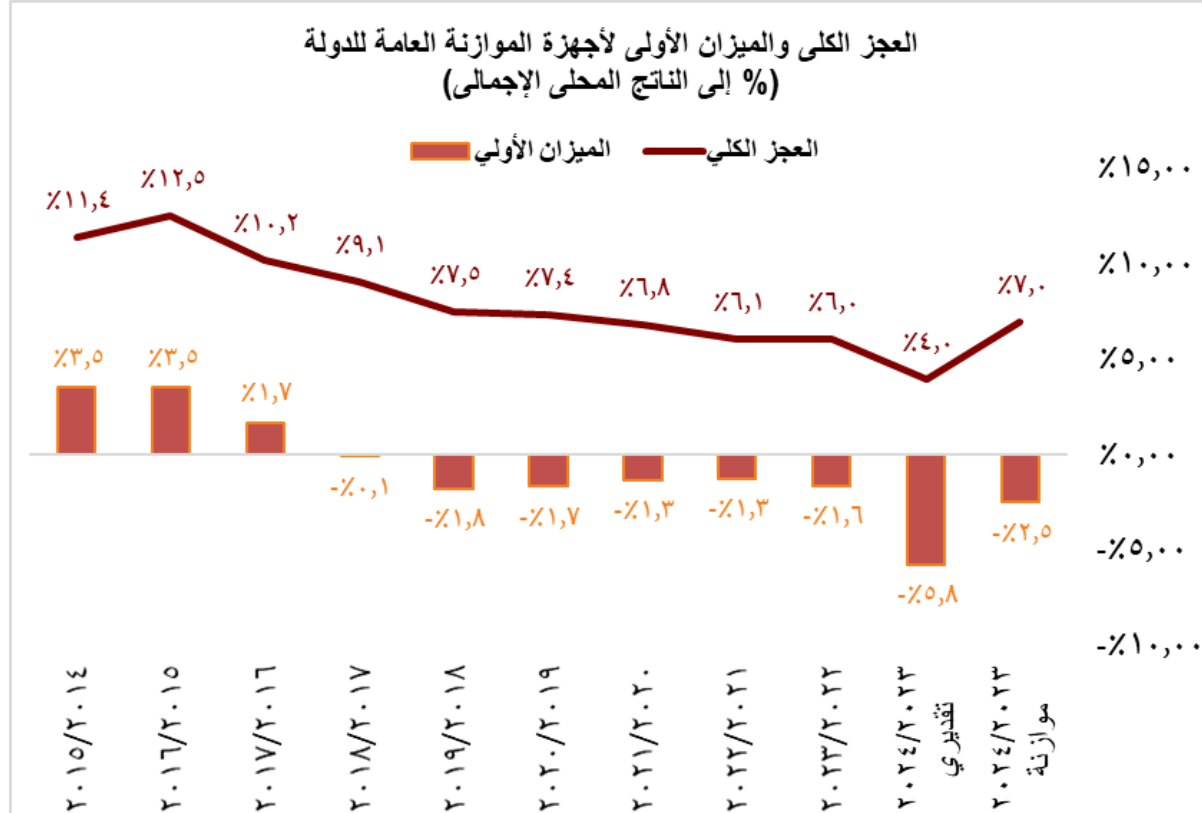
١. دراسة التأثير المحتمل للأزمة على الاقتصاد المصري بهدف الوصول إلى مساحة مالية يمكن للاقتصاد ان يتحملها على المدى القصير، دون الاخلال بتحقيق المستهدفات المالية للموازنة العامة للدولة للأعوام المالية بدءاً من العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥ حتي العام المالي ٢٠٢٧/٢٠٢٨.
٢. الإعلان عن وبدء تنفيذ مجموعة من التدابير والاجراءات التي تستهدف القطاعات والفئات الأولى بالرعاية.

٣. تحديث الإطار الكلى للموازنة العامة للدولة وفقاً للتقديرات الواردة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي أكتوبر ٢٠٢٣ وإبريل ٢٠٢٤، وكذلك وفقاً للتقديرات المحدثة من قبل وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والبنك المركزى المصرى.

٤. الالتزام بمعايير الشفافية والافصاح ومشاركة الاجراءات وكذلك الأهداف المالية المحدثة مع مجلس النواب المصرى وكذلك البنوك الاستثمارية والمؤسسات الدولية.

ب - التقديرات المالية المحدثة للعام المالى ٢٠٢٤/٢٠٢٣ وفقاً للتقديرات المبدئية التى يتم تحديثها دورياً في ضوء البيانات الفعلية المحققة خلال العام المالى الحالى

أكدت الحكومة التزامها وحرصها على الحفاظ على وتيرة الاصلاح الاقتصادي والاستمرار فى تنفيذ الاجراءات المالية والاجتماعية المستهدفة لتحقيق مستهدفات الموازنة وبأقل قدر من الانحراف. ولكن في ضوء التعامل المرن والمتوازن للسياسة المالية فنتوقع تحقيق فائض اولى مستدام يبلغ نحو ٥,٧٥٪ من الناتج المحلى الإجمالي فى العام المالى ٢٠٢٤/٢٠٢٣ وخفض عجز الموازنة الى نحو ٣,٩٥٪ من الناتج والعمل على الحفاظ على استدامة معدل دين اجهزة الموازنة العامة. وتجدر الاشارة الى تلك التقديرات تتضمن أثر تحصيل نحو ١٢ مليار دولار (تمثل ٥٠٪ من حصيلة صفقة رأس الحكمة لصالح الخزانة العامة كإيراد استثنائى غير متكرر).



* تعكس المؤشرات استخدام سلسلة الناتج المحلى الإجمالى المعدلة من قبل وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

كما تستهدف الحكومة زيادة الإيرادات الضريبية بنحو ٢,٢٪ خلال العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤ من خلال استمرار تطوير المنظومة الضريبية وتنويع مصادر الإيرادات. وتعكس النتائج المحققة حتى نهاية مارس ٢٠٢٤ القدرة على تحقيق المستهدفات حيث ارتفعت جملة الإيرادات الضريبية خلال الشهور التسعة الأولى من العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤ بنحو ٤١,٢٪ لتحقيق ١,٠٤٦ مليار جنيه مقابل نحو ٧٤١ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق. وتؤكد تلك النتائج نجاح جهود وزارة المالية في تنفيذ برنامج إصلاح السياسة الضريبية وتعظيم إيرادات الدولة من خلال التوسع في مجالات الميكنة وضبط وحصر المجتمع الضريبي، وتطوير أداء مصلحة الضرائب والجمارك.

كما يستهدف برنامج الإصلاح المالي الاستمرار تدريجياً في تحجيم معدلات نمو الانفاق العام ليبلغ نحو ٣٧٪ في ٢٠٢٣/٢٠٢٤ كنتيجة لاستمرار جهود إصلاح هيكل الانفاق والحد من زيادة اعباء فاتورة خدمة الدين. كما أنه من المتوقع ان ترتفع قيمة مخصصات دعم السلع التموينية خلال عام ٢٠٢٣/٢٠٢٤ بنحو ١٥,٨٪ مقارنة بالعام المالي السابق لتصل إلى ١٤١,٠ مليار جنيه، ومن المتوقع ارتفاع باب الأجور وتعويضات العاملين بنحو ١٩,٧٪ مقارنة بالعام المالي السابق لتصل الي نحو ٤٩٤ مليار جنيه ويأتي ذلك في ضوء اقرار حزمة من الاجراءات التي تستهدف زيادة دخول العاملين بكافة اجهزة الدولة خاصة العاملين فى قطاعى الصحة والتعليم لمساندتهم خاصة في ظل معدلات التضخم المرتفعة المحققة حالياً. وعلى الجانب الآخر، من المتوقع أن تشهد الاستثمارات الحكومية تباطؤ خلال العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤ لتصل إلى نحو ٣٣٤ مليار جنيه مقارنة بنحو ٥٨٧ مليار جنيه المدرجة بالموازنة ويأتي ذلك في ضوء قرار دولة رئيس الوزراء بترشيد الانفاق وتباطؤ وتيرة تنفيذ المشروعات القومية والتي اكتملت بنسبة أقل من ٧٠٪ أو لها مكون دولاري. كما أنه من المتوقع ارتفاع مخصصات شراء السلع والخدمات بنحو ٧٪ خلال العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤، مما يعكس أكبر قدر ممكن من الاهتمام بتلبية الاحتياجات الأساسية للمواطنين وزيادة الانفاق على الخدمات الاساسية وخاصة الصحة في ظل الموجه التضخمية الحالية.

تطور حصيلة الإيرادات العامة

(مليون جنيه)

البيان	٢٠١٧/٢٠١٦	٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠٢١/٢٠٢٠	٢٠٢٢/٢٠٢١	٢٠٢٢/٢٠٢٢	٢٠٢٤/٢٠٢٣ تقديري *
إجمالي الإيرادات العامة	٦٥٩,١٨٤	٨٢١,١٣٤	٩٤١,٩١٠	٩٧٥,٤٢٩	١,١٠٨,٦٢٥	١,٣٤٧,١٧٨	١,٥٦٣,٩٢١	٢,٤٢٠,٣٣٦
معدل النمو %	٣٤,١	٢٤,٦	١٤,٧	٣,٦	١٣,٧	٢١,٥	١٦,١	٥٤,٨
الإيرادات الضريبية	٤٦٢,٠٠٧	٦٢٩,٣٠٢	٧٣٦,١٢١	٧٣٩,٦٣٣	٨٣٣,٩٩٣	٩٩١,٤٠٢	١,٢٥٨,٥٨٢	١,٥٥٠,٦٥٧
معدل النمو %	٣١,١	٣٦,٢	١٧,٠	٠,٥	١٢,٨	١٨,٩	٢٦,٩	٢٣,٢
المنح	١٧,٦٨٣	٣,١٩٤	٢,٦٠٩	٥,٢٦٣	٢,٩٥٥	٤,٠٨١	٥,٤٣٢	٤,٤٠٢
معدل النمو %	٣٩٩,١	٨١,٩-	١٨,٣-	١٠١,٨	٤٣,٩-	٣٨,١	٢٣,١	١٩,٠-
الإيرادات الأخرى	١٧٩,٤٩٤	١٨٨,٦٣٩	٢٠٣,١٨١	٢٣٠,٥٣٣	٢٧١,٦٧٨	٣٥١,٦٩٤	٢٩٩,٩٠٧	٨٦٥,٢٧٧
معدل النمو %	٣٢,٣	٥,١	٧,٧	١٣,٥	١٧,٨	٢٩,٥	١٤,٧-	١٨٨,٥

تطور المصروفات العامة

(مليون جنيه)

البيان	٢٠١٧/٢٠١٦	٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠٢١/٢٠٢٠	٢٠٢٢/٢٠٢١	٢٠٢٢/٢٠٢٢	٢٠٢٤/٢٠٢٣ تقديري *
إجمالي المصروفات العامة	١,٠٣١,٩٤١	١,٢٤٤,٤٠٨	١,٣٦٩,٨٧١	١,٤٣٤,٧٢٣	١,٥٧٨,٧٧٤	١,٨٣١,٠٢٢	٢,١٨٤,٥٩٥	٢,٩٩٩,٦٦٣
معدل النمو (%)	٢٦,٢	٢٠,٦	١٠,١	٤,٧	١٠,٠	١٦,٠	١٩,٣	٣٧,٣
الأجور وتعويضات العاملين	٢٢٥,٥١٢,٦	٢٤٠,٠٥٣,٩	٢٦٦,٠٩١,١	٢٨٨,٧٧٣,١	٣١٨,٨٠٦,٤	٣٥٨,٧٣٥,٣	٤١٢,٤٦٣,٨	٤٩٣,٨٦٠,٢
معدل النمو %	٥,٥	٦,٤	١٠,٨	٨,٥	١٠,٤	١٢,٥	١٥,٠	١٩,٧
شراء السلع والخدمات	٤٢,٤٥٠,١	٥٣,٠٨٨,٤	٦٢,٣٦٥,٤	٦٩,٨٧١,١	٨١,٤٦١,٩	٩٩,٥٧٩,٧	١٢٧,٧٨٠,٠	١٣٦,٥١٨,٨
معدل النمو %	١٩,٠	٢٥,١	١٧,٥	١٢,٠	١٦,٦	٢٢,٢	٢٨,٣	٦,٨
مدفوعات الفوائد	٣١٦,٦٠٢	٤٣٧,٤٤٨	٥٣٣,٠٤٥	٥٦٨,٤٢١	٥٦٥,٤٩٧	٥٨٤,٨٢٦	٧٧٤,٢٠٣	٨٣٦,٠٠٩٤
معدل النمو %	٢٩,٩	٣٨,٢	٢١,٩	٦,٦	٠,٥-	٣,٤	٣٢,٤	٧٥,٧
الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية	٢٧٦,٧١٩	٣٢٩,٣٧٩	٢٨٧,٤٦٢	٢٢٩,٢١٤	٢٦٣,٨٨٦	٣٤٣,٤٠٥	٤٥٤,١٠١	٥٣٢,٨١٨
معدل النمو %	٣٧,٧	١٩,٠	١٢,٧-	٢٠,٣-	١٥,١	٣٠,١	٣٢,٢	١٧,٣
المصروفات الأخرى	٦١,٥١٧	٧٤,٧٥٨	٧٧,٥٦٥	٨٦,٨٠٣	٩٩,٧٥١	١١٤,٧٤٦	١٢٧,٠٦٠	١٤٢,٤٣١
معدل النمو %	١٢,٨	٢١,٥	٣,٨	١١,٩	١٤,٩	١٥,٠	١٠,٧	١٢,١
الاستثمارات	١٠٩,١٤١	١٠٩,٦٨٠	١٤٣,٣٤٢	١٩١,٦٤٢	٢٤٩,٣٧٢	٣٢٩,٧٣٠	٢٨٨,٩٨٧	٣٣٣,٩٤٢
معدل النمو %	٥٧,٦	٠,٥	٣٠,٧	٣٣,٧	٣٠,١	٣٢,٢	١٢,٤-	١٥,٦

* تقديرات مبدئية جارى تحديثها في ضوء البيانات الفعلية المحققة خلال الربع الأخير من العام المالي الحالي.

** متضمنه المقابل المحلي لمبلغ ١٢ مليار دولار يمثل ٥٠٪ من إيرادات رأس الحكمة.

*** مدفوعة بقرارات البنك المركزي بزيادة معدلات الفائدة للسيطرة علي التضخم.

خامساً: المستهدفات المالية

تشير المؤشرات الأخيرة أن الاقتصاد المصري أصبح أكثر قدرة على التعامل مع المتغيرات الاقتصادية العالمية، وامتصاص الصدمات الخارجية والداخلية، إلا أن تغير الافتراضات والمؤشرات الاقتصادية والمالية وحالة عدم اليقين السائدة يتولد عنها تحديات كبيرة في وضع إطار اقتصادي سليم ودقيق ومحدث لمشروع الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠٢٤/٢٠٢٥ وتحديث التقديرات السائدة بشكل دقيق.

لذا فتستهدف وزارة المالية وفي ضوء المؤشرات الفعلية المحدثّة العمل على استقرار نسبة معدل دين أجهزة الموازنة العامة للعام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥، وفي ضوء توقع تحقيق فائض أولى قدره ٣,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي وبافتراض تحقيق معدل نمو حقيقي قدره ٤,٢٪ خلال العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥. وتؤكد تلك المستهدفات أننا نستطيع بمساندة كافة الشركاء وعلى رأسهم مجلس النواب الموقر في استمرار تحقيق تحسن في مؤشرات أداء المالية العامة والذي بدأ يتحقق بشكل يتسم بالاستدامة خلال السنوات الماضية.

أهم الافتراضات الاقتصادية الرئيسية

البيان	٢٠١٧/٢٠١٦	٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠٢١/٢٠٢٠	٢٠٢٢/٢٠٢١	٢٠٢٣/٢٠٢٢	٢٠٢٤/٢٠٢٣	٢٠٢٥/٢٠٢٤
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (%) ^{١/}	٤,٢	٥,٣	٥,٦	٣,٦	٣,٣	٦,٦	٣,٨	٢,٩	٤,٢
المكشم (معدل التضخم) (%) ^{١/}	٢٣,٣	٢١,٦	١٢,٢	٦,٤	٦,٧	٨,١	٢٣,٤	٣٥,٧	١٧,٩
الناتج المحلي الإجمالي - مليار جنيه ^{١/}	٣,٧١٤	٤,٧٦٨	٥,٧٢٤	٦,٢٩٥	٦,٩٢٣	٧,٩٤١	١٠,١٠٠	١٤,٠٠٠	١٧,١٠٠
متوسط سعر الفائدة على الأذون والسندات الحكومية (%)	١٨,٠	١٨,٥	١٨,٠	١٤,٨	١٤,٠	١٤,٣	١٨,٥	٢٦,٥	٢٥,٠
متوسط سعر برميل برنت ^{٢/} (دولار / برميل)	٥٠,٠	٦٤,٠	٧٠,٠	٥٢,٠	٦١,٠	٩١,٠	٨٧,٠	٨٥,٠	٨٢,٠
متوسط سعر القمح الأمريكي ^{٣/} (دولار)	١٨٩,٦	١٨٥,٦	١٧٨,٣	١٧٨,٣	١٩٣,٩	٣٤٥,٠	٤٢٤,٠	٢٨٠,٠	٢٨٠,٠

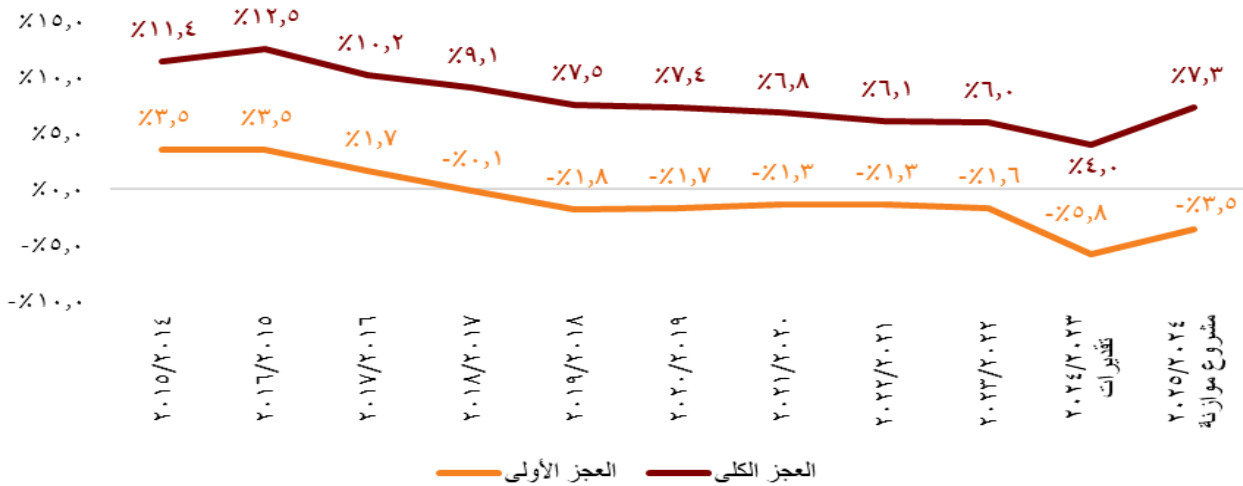
١/ في ضوء تقديرات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية ومستهدفات البنك المركزي المصري وتقديرات الأسعار العالمية.

٢/ تم توقع سعر برميل البرنت مستقبلياً باستخدام متوسط سعر عقود الشراء المستقبلية للبرنت وتوقع صندوق النقد الدولي لأسعار البترول في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. كما يتم أيضاً الإسترشاد بتوقعات عدد كبير من المؤسسات المالية الدولية.

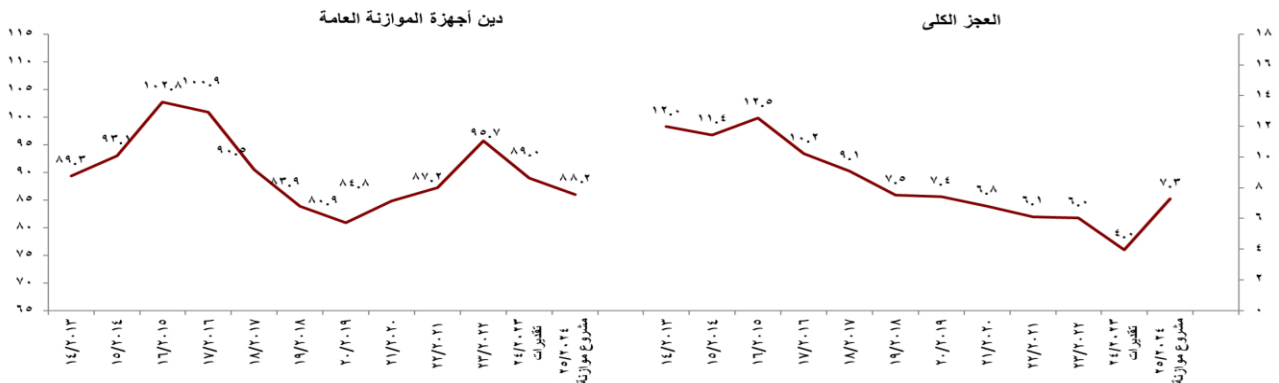
٣/ تم توقع سعر القمح الأمريكي مستقبلياً باستخدام متوسط سعر عقود الشراء المستقبلية المتداولة في البورصة العالمية AHDB. كما يتم أيضاً الإسترشاد بتوقعات عدد كبير من المؤسسات المالية الدولية.

كما نستهدف خلال الاعوام القادمة استمرار جهود الضبط المالي المتوازن والداعم للنمو والنشاط الاقتصادي فضلاً عن المساهمة في خفض التدرجي لأعباء خدمة دين أجهزة الموازنة العامة من خلال خفض نسبة الفوائد المسددة الى إجمالي مصروفات وإيرادات الموازنة بعد السيطرة على التضخم واستقرار أسعار الفائدة المحلية.

العجز الكلي و الأولي (% إلى الناتج)

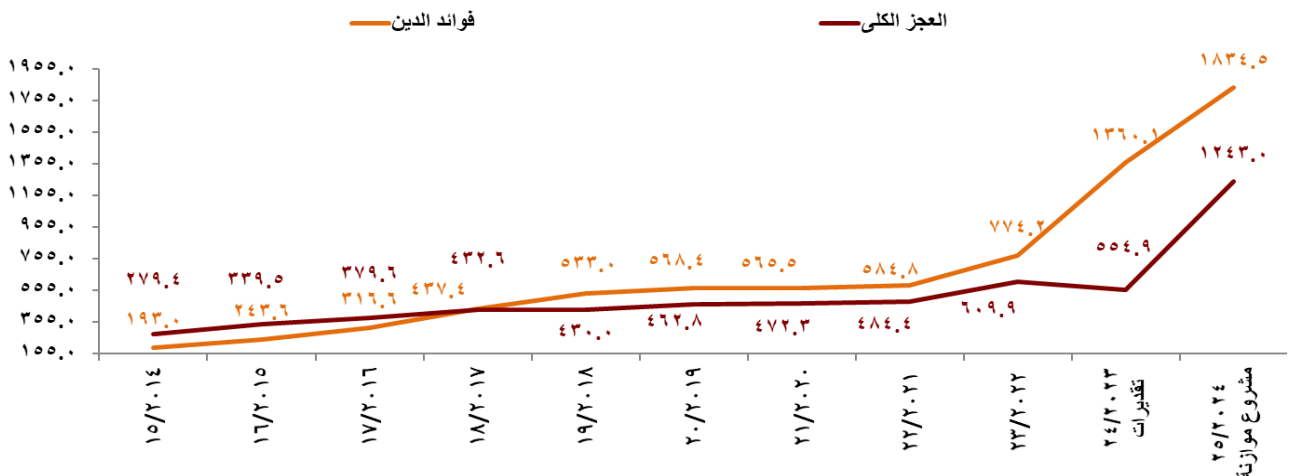


مستهدفات العجز الكلي ودين أجهزة الموازنة العامة (% من الناتج المحلي الإجمالي)



يبين الشكل البياني أنه بعد كل إصلاح وخفض للدين تأتي حزمة أو مجموعة من الصدمات تؤدي مرة أخرى إلى زيادة حجم الدين.

تطور قيمة العجز الكلي ومدفوعات الفوائد (مليار جنيه)



يبين الشكل البياني أن العجز الكلي أصبح مدفوعاً بمقدار وحجم فوائد خدمة الدين وما يمكن تحقيقه من فوائد أولية تخفض من ذلك من الأثر السلبي على العجز الكلي.

وفيما يلي جدول ملخص لأهم إجماليات الموازنة العامة للدولة:

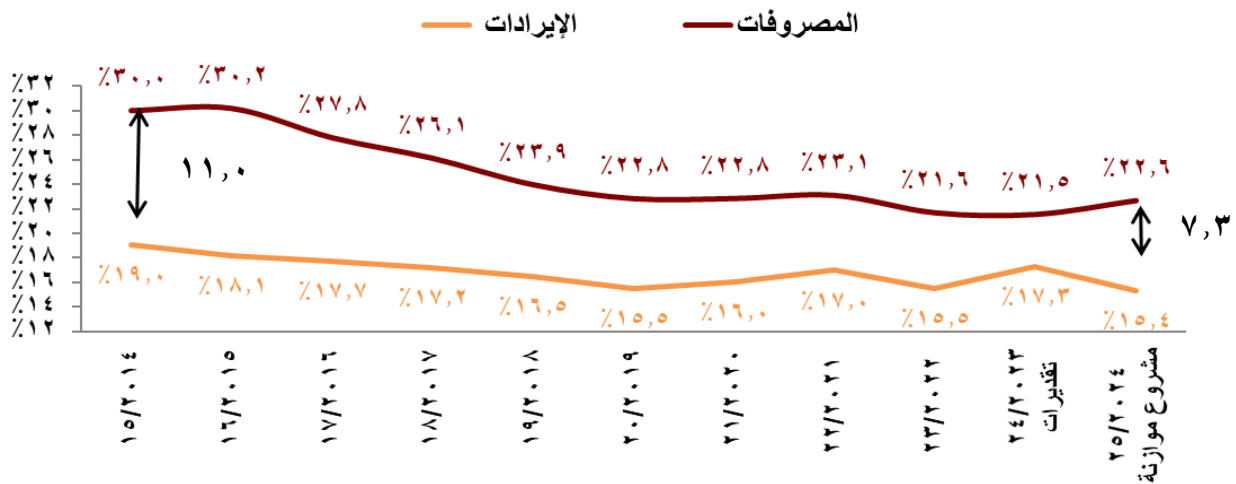
جدول ملخص لأداء الموازنة العامة للدولة

مليار جنيه

٢٠٢٥/٢٠٢٤ مشروع موازنة	٢٠٢٤/٢٠٢٣ تقديرات	٢٠٢٣/٢٠٢٢ فعل	٢٠٢٢/٢٠٢١ فعل	٢٠٢١/٢٠٢٠ فعل	٢٠٢٠/٢٠١٩ فعل	٢٠١٩/٢٠١٨ فعل	٢٠١٨/٢٠١٧ فعل	٢٠١٧/٢٠١٦ فعل	
٢٦٢٥,٢	٢٤٢٠,٣	١٥٦٣,٩	١٣٤٧,٢	١١٠٨,٦	٩٧٥,٤	٩٤١,٩	٨٢١,١	٦٥٩,٢	إجمالي الإيرادات
%٨,٥	%٥٤,٨	%١٦,١	%٢١,٥	%١٣,٧	%٣,٦	%١٤,٧	%٢٤,٦	%٣٤,١	معدل النمو (%)
٢٠٢٢,٠	١٥٥٠,٧	١٢٥٨,٦	٩٩١,٤	٨٣٤,٠	٧٣٩,٦	٧٣٦,١	٦٢٩,٣	٤٦٢,٠	الضرائب
٦٠٣,٢	٨٦٩,٧	٣٠٥,٣	٣٥٥,٨	٢٧٤,٦	٢٣٥,٨	٢٠٥,٨	١٩١,٨	١٩٧,٢	إيرادات غير ضريبية
٣٨٧٠,٢	٣٠٠٠,٠	٢١٨٤,٦	١٨٣١,٠	١٥٧٨,٨	١٤٣٤,٧	١٣٦٩,٩	١٢٤٤,٤	١٠٣١,٩	إجمالي المصروفات
%٢٩,٠	%٣٧,٣	%١٩,٣	%١٦,٠	%١٠,٠	%٤,٧	%١٠,١	%٢٠,٦	%٢٦,٢	معدل النمو (%)
١٢٤٣,٠	٥٥٥,٠	٦٠٩,٩	٤٨٤,٤	٤٧٢,٣	٤٦٢,٨	٤٣٠,٠	٤٣٢,٦	٣٧٩,٦	العجز الكلي المستهدف
%٦,٣	%٤,٠	%٦,٠	%٦,١	%٦,٨	%٧,٤	%٧,٥	%٩,١	%١٠,٢	نسبة الناتج المحلي الإجمالي (%)
(٥٩١,٤)	(٨٠٥,١)	(١٦٤,٣)	(١٠٠,٤)	(٩٣,٢)	(١٠٥,٦)	(١٠٣,١)	(٤,٩)	٦٣,٠	العجز (الفائض) الأولي المستهدف
%٣٠,٥	%٥,٨	%١,٦	%١,٣	%١,٣	%١,٧	%١,٨	%٠,١	%١,٧	نسبة الناتج المحلي الإجمالي (%)

يوضح الشكل التالي زيادة معدلات النمو السنوية للمصروفات العامة عن معدل نمو الإيرادات العامة بسبب الزيادة الضخمة في الفوائد مع استمرار تحقيق فوائض أولية بالموازنة هي الأعلى في تاريخ مصر. كما ساهمت الإجراءات والاصلاحات الداعمة للنمو والنشاط الاقتصادي في استمرار انضباط اوضاع المالية العامة.

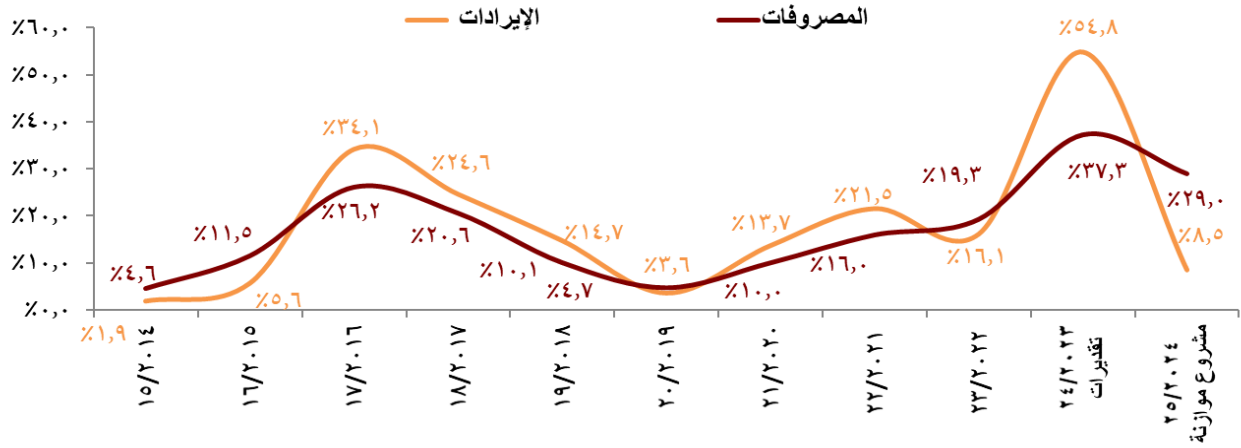
تطور نسبة الإيرادات والمصروفات العامة إلى الناتج المحلي (%)



* تعكس المؤشرات سلسلة الناتج المحلي الإجمالي المعدلة من قبل وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

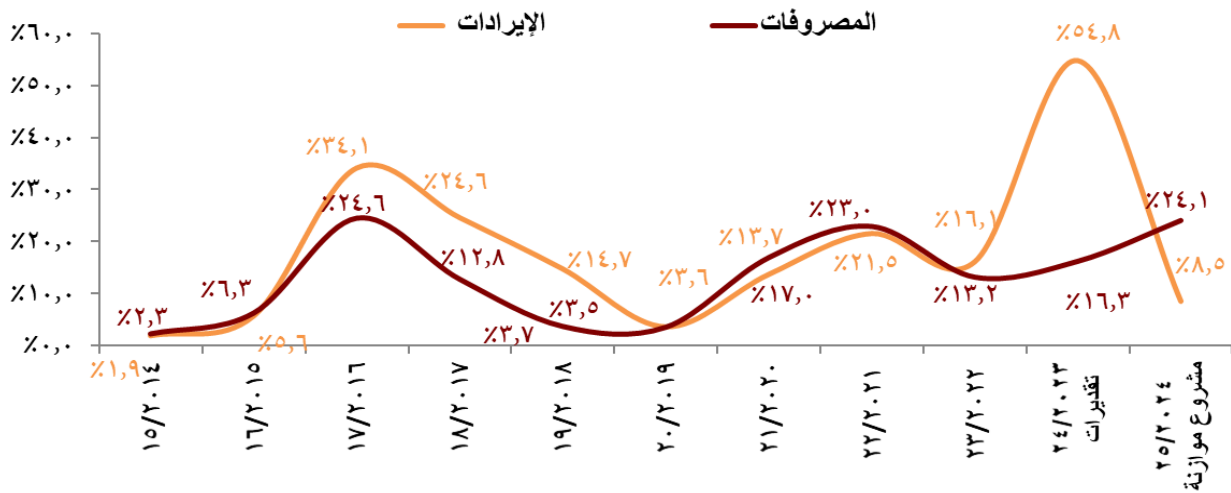
ويمثل الفرق بين النسبتين مقدار العجز النقدي الذي تحققه الموازنة العامة ويضاف إلى حجم الدين السنوي.

الإيرادات والمصروفات (معدل النمو السنوي)



للسيطرة علي الدين فلا بد من العمل علي إستدامة معدلات نمو للإيرادات تفوق معدلات نمو المصروفات لا تقل سنوياً عن ٨٪ إلا أنه مع كل صدمة يتعرض لها الاقتصاد المصري يحدث الخلل ويزيد معدل نمو المصروفات عن معدل نمو الإيرادات وهو ما لا يساهم في الإسراع في خفض نسبة الدين للناتج المحلي.

الإيرادات والمصروفات باستبعاد مدفوعات الفوائد (معدل النمو السنوي)



الإيرادات العامة:

يتضمن مشروع موازنة السنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥ زيادة سنوية لجملة الإيرادات بنحو ٨,٥٪ مقارنة بالتقديرات المحدثه للعام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤ لتصل الى نحو ٢,٦٢٥ مليار جنية (١٥,٤٪ من الناتج المحلي مع ملاحظة تضخم الإيرادات المقدرة للعام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤ بقيمة الـ ١٢ مليار دولار حصة الخزانه العامة في إيراد رأس الحكمة)، وذلك في ضوء التطبيق الكامل للإجراءات الاصلاحية الضريبية وغير الضريبية والتي نفذت خلال الفترة السابقة وكذلك الاجراءات المستهدفة بمشروع الموازنة المعروض على مجلسكم الموقر، والتي ستعمل على توسيع قاعدة الإيرادات بشكل فعال وعادل وزيادة درجة ربط القاعدة الضريبية بالنشاط الاقتصادي.

كما تعكس التقديرات أثر تنفيذ الإصلاحات الخاصة بميكنة وتحسين اداء الادارة الضريبية واناذا القوانين والقرارات الضريبية بشكل كامل وفعال. كما نستهدف العمل على زيادة اعداد المسجلين المخاطبين بهذه القوانين، واستمرار التوسع فى حصر المجتمع الضريبي وتحسين الخدمات المقدمة للممولين، وتحصيل الضريبة المفروضة على الارباح الرأسمالية بشكل عادل وكفاء يضمن حقوق الخزانة العامة والشركات المملوكة للدولة بالإضافة إلى الحد من الاعفاءات والمزايا الضريبية والتي تمثل جزء كبير من الايرادات العامة المحتملة للخزانة العامة.

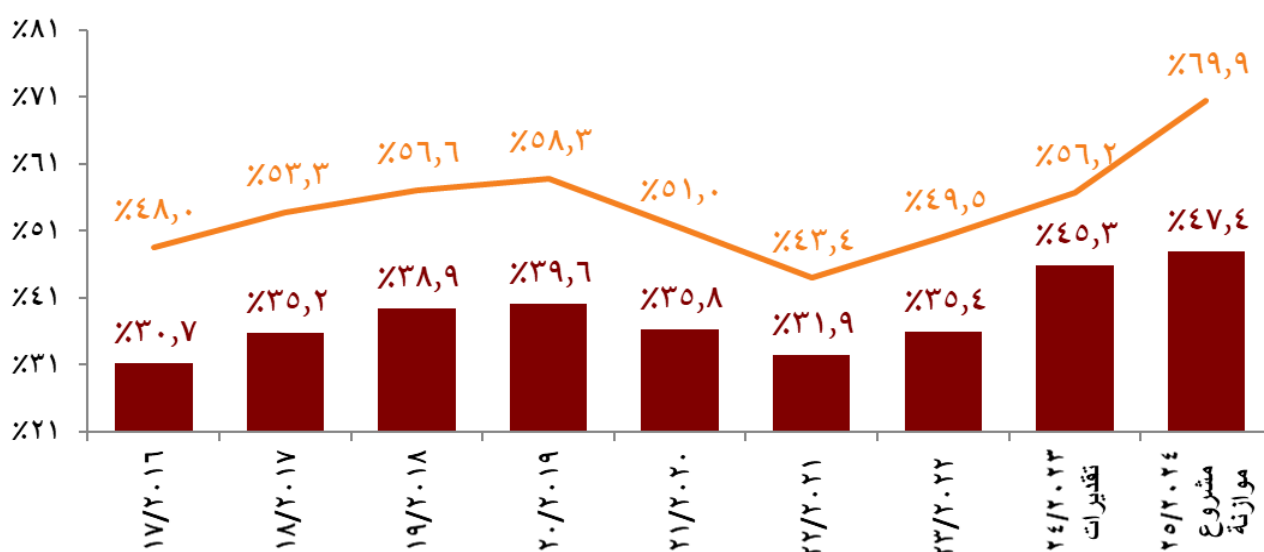
وبالرغم من ان كافة تلك الإصلاحات المستهدفة على جانب السياسة والادارة الضريبية تعمل وتستهدف توسيع القاعدة الضريبية وتحصيل مستحقات الخزانة العامة، إلا أن الحكومة أخذت فى الاعتبار الظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد والاقتصاد العالمي حيث قامت باتخاذ العديد من الاجراءات المحددة والمؤقتة والتي تستهدف تقديم المساندة للفئات والقطاعات الاكثر تضررا بهدف تخفيف العبء الضريبي عليهم مثل إصدار القانون رقم (٣٠) لسنة ٢٠٢٣ بهدف تطبيق الضريبة المبسطة والمقطوعة للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة على عشرات الاف الملفات القديمة وتسويتها وإغلاقها بدون محاسبة أو فحص ضريبي وكذلك تعديل منظومة الضرائب على الاجور والمرتبات لزيادة حد الاعفاء من الضريبة بنسبة ٣٣,٣ ٪ من ٤٥ ألف جنيه إلى ٦٠ ألف جنيهه للتخفيف عن المواطنين بالإضافة إلى تحمل الخزانة العامة للدولة لقيمة الضريبة العقارية المستحقة عن قطاعات الصناعة لمدة ٣ سنوات بقيمة ٣,٧٥ مليار جنيهه مع تحمل ١٠ قروش لكل كيلو وات ساعة للقطاع الصناعي بمبلغ ٦ مليار جنيهه سنوياً وأيضاً تحمل فرق سعر فائدة بمقدار ١٢,٧٥ ٪ لقيمة تسهيل تمويل بمبلغ ١٢٠ مليار جنيهه للقطاعات الصناعية والإنتاجية وبتكلفة تقديرية مبدئية ٨ مليار جنيهه سنوياً مع توفير مخصصات كافية لدعم الإنتاج الصناعي بقيمة ١٧,٥ مليار جنيهه، فضلاً عن اقرار قانون الغاء الاعفاءات والمزايا الضريبية المقدمة للشركات المملوكة للدولة والجهات الحكومية التي تعمل بالأنشطة التجارية والاستثمارية وتشارك بالعمل الاقتصادي وذلك بهدف تحسين بيئة التنافسية بين القطاعين العام والخاص.

الإنفاق العام:

فى ضوء المستهدفات والافتراضات الاقتصادية من معدلات نمو ومعدلات تضخم واسعار فائدة متوقعة على إصدارات الحكومة من الأذون والسندات المحلية والدولية، وكذلك أخذاً فى الاعتبار الأسعار العالمية لأهم السلع الأولية وكذلك المستهدفات الخاصة بجملة الإيرادات العامة سواء الإيرادات الضريبية وغير الضريبية المتوقع تحصيلها، وكذلك فى ضوء استهداف خفض نسبة دين أجهزة الموازنة للناتج المحلى الإجمالى، فيجب ألا يتعدى حجم المصروفات العامة بما فيها مدفوعات الفوائد بمشروع موازنة الدعم المالى ٢٠٢٤/٢٠٢٥ نحو ٣,٨٧٠ مليار جنيه. وسيسمح هذا الحد الأقصى للإنفاق فى تحقيق مستهدف الفائض الأولى والذي يبلغ ٣,٥ ٪ من الناتج المحلى بما يسهم فى خفض نسبة دين أجهزة الموازنة للناتج المحلى.

مدفوعات الفوائد لأجهزة الموازنة العامة (نسبة الى المصروفات والإيرادات)

■ ٪ إلى إجمالى المصروفات ■ ٪ إلى إجمالى الإيرادات



لتحقيق المستهدفات المالية بمشروع موازنة العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥ وكذلك على المدى المتوسط وأهمها تحقيق فائض أولى وخفض نسبة الدين للناتج المحلي، فتسعى وزارة المالية الى استمرار وتيرة الاصلاح من خلال تنفيذ سياسات وتدابير إصلاحية في مجال السياسات والتشريعات وتطوير منظومة العمل بالوزارة ومصالحها وبما يضمن رفع كفاءة وقدرة العاملين بها مع التركيز على المجالات التالية:

١. توسيع القاعدة الضريبية وزيادة الحصيلة الضريبية من خلال ربطها بالنشاط الاقتصادي نظراً لأن نسبة الضرائب للناتج المحلي الاجمالي بمصر تؤكد وجود فرص لزيادتها من خلال زيادة فاعلية استهداف زيادة الضرائب من جهات غير سيادية كنسبة من الناتج بمتوسط سنوي قدره نحو ٠,٥٪ من الناتج المحلي على الاقل، حيث أن مشروع موازنة ٢٠٢٤/٢٠٢٥ يستهدف نسبة إيرادات ضريبية ١١,٨٪ من الناتج المحلي مقارنة بتقديرات العام المالي الحالي تبلغ نحو ١١,١٪ (مع ملاحظة أنه علي الرغم من نسب النمو العالمية في الحصيلة الضريبية إلا ان التأثير الضخم للناتج المحلي الإسمي نتيجة نسب التضخم العالية فإن ذلك الأثر لم ينعكس في هذ المؤشر بل حدث إنخفاض في المؤشر عن ما كان متوقفاً قرب ١٣٪ إلى ١١,١٪).

٢. استمرار تعظيم العائد على أصول الدولة من خلال تبني سياسات اقتصادية سليمة المضي بقوة في برامج اعادة هيكلة الأصول المالية للدولة بشكل يضمن تحقيق تحسن تدريجي في الأوضاع المالية لأجهزة الدولة وتحسين الخدمات المقدمة، والتوسع في برامج المشاركة بين القطاع العام والخاص في المجالات الاستثمارية وإدارة أصول الدولة، موضحاً هدف واستراتيجية الحكومة لتعزيز دور القطاع الخاص.

٣. استمرار العمل على تحسين الإدارة الضريبية وذلك من خلال توحيد الاجراءات لجميع المصالح الضريبية، وإنشاء مكاتب تحصيل ضريبي متخصصة للتعامل مع كبار وصغار الممولين كل على حدة، بالإضافة إلى إلزام كبار ومتوسطي وكافة الممولين بالميكنة الالكترونية في عمليات الدفع والتحصيل، وكذلك العمل على تطبيق نظام ضريبي مبسط للشركات المتناهية الصغر والصغيرة.

٤. رفع كفاءة وإعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام لصالح الفئات والمناطق المهمشة والأقل دخلاً وإتباع سياسات توزيعية أكثر كفاءة وعدالة فضلاً عن التوسع التدريجي في استخدام برامج الدعم العيني الموجه للفئات المستحقة والأماكن المستهدفة، وزيادة قيمة ومعدلات الإنفاق الاستثماري الموجه لتحسين البنية الأساسية ورفع مستوى الخدمات العامة وبالأخص الصحة والتعليم، وميكنة وربط قواعد البيانات المتاحة بما يسمح بتوجيه موارد الدولة المحدودة الى الفئات المستحقة.

٥. الاستمرار في ترشيد الإنفاق العام بالجهات الداخلة في الموازنة العامة للدولة والهيئات الاقتصادية من دون التأثير على أداء الجهات المعنية بهذا القرار.

٦. التركيز على إصلاح الهياكل المالية لرفع كفاءة وأداء الهيئات الاقتصادية وقطاع الأعمال العام بما يضمن تحقيق عائدات مناسبة عن الخدمات التي تقدمها هذه الهيئات والشركات في القطاعات المختلفة، بالإضافة إلى التركيز على الاصلاحات الهيكلية التي من شأنها أن تحسن من بيئة العمل وتشجيع الصادرات والنهوض بقطاع الصناعات التحويلية والتي من شأنها الاسهام في تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة وخلق فرص عمل حقيقية هدفها خفض معدلات البطالة إلى مستويات مستدامة.

٧. التوسع في عملية ميكنة وتبسيط إجراءات تحصيل الإيرادات والمدفوعات الحكومية وإدارة الأصول والمخاطر (ميكنة ودمج منظومة الضرائب والضريبة العقارية والجمارك - سرعة رد الضريبة - إدارة مخاطر متطورة).

٨. العمل على تقليص والحد من الإعفاءات واستبدالها بحوافز تضمن تحقيق الاستدامة وزيادة الانتاجية.

٩. تحسين منظومة الإيرادات والضرائب لتشجيع التحول للأنشطة الخضراء والحد من الانبعاثات.

أهم الإصلاحات والإنفrazات التي عكسها تقديرات مشروع موازنة السنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥

- يتضمن مشروع موازنة السنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥ زيادة مخصصات الباب الأول "الأجور وتعويضات العاملين" بنحو ٨١ مليار جنيه مقارنة بالتقديرات المتوقعة للعام الحالي لضمان وجود زيادة حقيقية في دخول العاملين بأجهزة الموازنة ومع استهداف توجيه الجزء الأكبر من تلك الزيادة لتحسين أجور موظفي الدرجات الوسطى وكذلك دخول العاملين بقطاعي الصحة والتعليم. كما تتضمن الموازنة المخصصات المالية الكافية لمنح حوافز للعاملين المنقولين للعاصمة الإدارية بتكلفة تقدر بنحو ١,٥ مليار جنيه. كما تستهدف زيادة المعاشات بنحو ١٥٪ لضمان وجود زيادة في دخول أكثر من ١٣ مليون من أصحاب المعاشات. كما تم إعداد تقديرات الموازنة لتتضمن مخصصات كافية لسداد القسط السنوي المستحق لصالح الهيئة القومية للتأمين الإجتماعي بقيمة ٢١٤,٢ مليار جنيه خلال عام ٢٠٢٤/٢٠٢٥ منه مبلغ ١٤٣ مليار جنيه نقدي والباقي بإصدار سندات علي الخزنة العامة للدولة.
- كما يتضمن مشروع موازنة السنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥ الإستمرار في تمويل مجموعة من المزايا المالية للعاملين بالقطاعات الوظيفية الحيوية خاصة العاملين بقطاع التعليم (التعليم ما قبل الجامعي، التعليم العالي والجامعي والبحث العلمي)، وكذلك العاملين بقطاع الصحة.
- ويتضمن مشروع الموازنة أيضاً مخصصات مالية لدعم السلع التموينية بنحو ١٣٤ مليار جنيه. كما تعكس تقديرات الموازنة وجود مخصصات بقيمة ٤٠ مليار جنيه لتمويل برنامج تكافل وكرامة وبما يسمح بتقديم دعم نقدي شهري لنحو ٥ مليون أسرة من الأسر الأقل دخلاً.
- زيادة جملة الاستثمارات الحكومية إلى ٤٩٦ مليار جنيه منها ٢٨٠ مليار جنيه تمويل من الخزنة ضمن الباب السادس ونحو ٢١٦ مليار تمويل ذاتي.
- زيادة المخصصات الإستثمارية للصحة والتعليم بشكل كبير مع التركيز على تحسين البنية التحتية للقرى الريفية المستهدفة ضمن المرحلة الأولى لمبادرة الريف المصري.
- تتضمن الموازنة مخصصات إضافية كبيرة لتمويل البرنامج الجديد للمصدرين وبما يسمح بسداد جميع المبالغ المستحقة للمصدرين لدى صندوق تنمية الصادرات من دعم الدولة للمصدرين ولجهود الوزارة في تحسين وضع ميزان المدفوعات، حيث ارتفعت مخصصات دعم الصادرات من نحو ٢٠ مليار متوقع في ٢٠٢٣/٢٠٢٤ إلى نحو ٢٣ مليار في موازنة عام ٢٠٢٤/٢٠٢٥.
- تحمل الموازنة مساندة للأنشطة الصناعية والإنتاجية بتكلفة ومخصصات سنوية تقترب من ١٧,٥ مليار جنيه.
- إستهداف استكمال تطبيق منظومة التأمين الصحي الشامل لمحافظات الأقصر والإسماعيلية وجنوب سيناء وأسوان والسويس وبورسعيد، بالإضافة إلى إثابة الأطقم الطبية ومعاونتهم والتمريض العاملين بالمبادرات المختلفة بقطاع الصحة خاصة العاملين بمواجهة فيروس كورونا والمبادرات الأخرى تحت مظلة (١٠٠ مليون صحة).
- تتضمن الموازنة مخصصات بمقدار ٦,٦ مليار جنيه لتعيين عدد ١٢٠ ألفاً من أعضاء المهن الطبية والمعلمين والعاملين بالجهات الإدارية الأخرى.

الإيرادات العامة:

ستعمل الحكومة فى مشروع موازنة العام المالى ٢٠٢٤/٢٠٢٥ على استمرار استهداف وتعزيز ارتباط إيرادات الدولة العامة بالنشاط الاقتصادى وبما يتناسب مع القوى الكامنة غير المستغلة بعد فى الاقتصاد المصرى، مع مراعاة أسس ومبادئ العدالة الاجتماعية وضمان التوزيع العادل للأعباء الضريبية على المواطنين دون المساس بالطبقات الأكثر فقراً فى المجتمع والعمل على تحسين الإدارة الضريبية وجعلها أكثر كفاءة وشمولاً.

من المتوقع أن تشهد الحصيلة الضريبية فى العام المالى ٢٠٢٤/٢٠٢٥ زيادة قدرها ٣٠,٤٪ مقارنةً بتقديرات العام المالى ٢٠٢٣/٢٠٢٤. ويعكس ذلك فى الأساس مجهودات تنمية الإيرادات وتوسيع القاعدة الضريبية بالإضافة إلى تطبيق إجراءات هيكلية وإصلاحات ومن ضمنها:

١. زيادة الحدود السعرية للشرائح الضريبية على منتجات التبغ والسجائر.
٢. إلغاء الإعفاءات من الضرائب والرسوم المقررة لجهات الدولة فى الأنشطة الاستثمارية والاقتصادية.
٣. التنفيذ الكامل لميكنة ضريبة الرواتب لجميع العاملين بأجهزة الموازنة والهيئات الاقتصادية مع توجيه إجراءات احتساب ضريبة المرتبات لجميع العاملين بالدولة ومن بينها القطاع الخاص.
٤. إقرار آلية مبسطة لتسوية المنازعات لدافعي الضرائب الذين تقل مبيعاتهم السنوية عن ١٠ مليون جنيه.

الضرائب على الدخل والقيمة المضافة:

وتعتبر الضرائب على الدخل وضريبة القيمة المضافة من أهم مصادر الضرائب العامة، ومن المستهدف أن تنمو حصيلة الضرائب من الجهات غير السيادية (بدون البنك المركزى والبتترول وقناة السويس والضرائب على عوائد الأذون والسندات) فى ٢٠٢٤/٢٠٢٥ بنسبة ٢٤٪ مقارنةً بتقديرات العام المالى ٢٠٢٣/٢٠٢٤ لتصل الحصيلة من تلك الجهات إلى ١,٥ تريليون جنيه وذلك فى ضوء استمرار تحسن مؤشرات النشاط الاقتصادى والجهود المبذولة من قبل مصلحة الضرائب فى زيادة عمليات الحصر وتوسيع القاعدة الضريبية وتطوير الأداء وبالأخص تحسين الإدارة الضريبية وتوسيع العمل بالميكنة والتحصيل الإلكتروني والتوسع فى الضرائب على التجارة الإلكترونية. ومع استمرار جهود وزارة المالية ومصلحة الضرائب المصرية لتطوير الأداء وزيادة القدرة على تحقيق إيرادات إضافية بشكل سليم، فمن المتوقع أن تنمو حصيلة الضريبة على كافة السلع والخدمات فى العام المالى ٢٠٢٤/٢٠٢٥ بنسبة ٢٤٪ عن تقديرات العام المالى السابق، لتصل الحصيلة إلى ٨٢٨ مليار جنيه وذلك فى ضوء تحسين كفاءة التحصيل الضريبي والميكنة وتوسيع القاعدة الضريبية.

الضرائب العقارية:

ومن المتوقع أن تحقق حصيللة الضرائب العقارية نحو ٨ مليار جنيه في العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥ ومعدل نمو بنحو ١٢,٤٪ من النتائج المتوقعة للعام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤ وتأتي هذه الحصيللة المستهدفة نتيجة العمل على تطوير منظومة الضرائب العقارية من خلال تحديث الخرائط الجغرافية للمناطق السكنية والتي سيتم استخدامها في الحصر للمباني لبناء قاعدة بيانات الثروة العقارية، بالإضافة الى التوسع في العمل بنظام التحصيل الإلكتروني للضريبة العقارية.

الضرائب الجمركية:

من المتوقع ان ترتفع جملة الحصيللة لتصل الى ٩٩,٢ مليار جنيه بموازنة العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥ وهو ما يمثل ارتفاع بنحو ٤٧٪ مقارنة بالتقديرات المتوقعة للعام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤ ومن المتوقع ان تستمر مصلحة الجمارك المصرية خلال هذا العام في التطوير المؤسسي الشامل، ومن أهم الاصلاحات الهيكلية التي تمت في منظومة الجمارك:

➤ استصدار قانون الجمارك الجديد رقم ٢٠٧ لسنة ٢٠٢٠ الذي هدف إلى معالجة سلبيات التشريع السابق، وتوحيد المفاهيم الجمركية في قانون واحد، وتبسيط الإجراءات الجمركية، واستحداث نظم جمركية جديدة، وتطوير أساليب العمل بمصلحة الجمارك باستخدام التكنولوجيا الحديثة، والتوافق مع الممارسات العالمية وتحقيق التزامات مصر الدولية واعتماد مستحداثات التجارة الدولية، وتحسين مناخ الاستثمار في مصر وزيادة القدرة التنافسية للاقتصاد المصري ورفع ترتيب مصر في المؤشرات الدولية.

➤ تعديل فئات التعريفات الجمركية المفروضة على بعض السلع الواردة من الخارج والتي راعت تشجيع الاستثمار والصناعة المحلية والحفاظ على البيئة، حيث تم إعدادها وفق آخر إصدارات منظمة الجمارك العالمية للتوافق مع التزامات مصر في هذه المنظمة ورسالة للاستقرار الاقتصادي بالدولة، وإزالة التشوهات الجمركية ولحل المشاكل التي أسفر عنها التطبيق.

➤ تنفيذ المشروع القومي لتحديث وميكنة منظومة الإدارة الجمركية الذي يحظى بدعم كبير من القيادة السياسية، بما يسهم في تبسيط الإجراءات، وتقليص زمن الإفراج الجمركي، وخفض تكلفة السلع والخدمات بالأسواق المحلية، والتي كان من أهمها:

○ مشروع الكشف بالأشعة على الحاويات في المنافذ الجمركية والربط الشبكي لأجهزة المسح بالأشعة للحد من حالات التهرب الجمركي، وإحكام الرقابة على العمليات الجمركية بالموانئ المصرية.

- مشروع النافذة الواحدة القومية للتجارة الذي يشمل إنشاء وتجهيز المراكز اللوجستية فى المنافذ الجمركية بغرض تيسير الإجراءات الجمركية وميكنتها لسد ثغرات التهريب الجمركي وإحداث الربط الإلكتروني بين المنافذ، وتقديم حزمة من الخدمات المميزة تصب جميعها فى التيسير على المتعاملين مع الجمارك ممن يتمتعون بمزايا الفاعل الاقتصادى (القائمة البيضاء)، بحيث يستطيعون سرعة إنهاء الإجراءات اللازمة للإفراج عن شحناتهم فى أى ميناء دون الحاجة للانتقال إليه من خلال استيفاء المستندات والموافقات المطلوبة عنها بهذا المركز. وقد تم الوصول بمنظومة النافذة الواحدة إلى نسبة تغطية ٩٥ ٪ تقريباً من إجمالي البضائع التي ترد إلى مصر.
- مشروع نظام الفاعل الاقتصادى المعتمد، والذي يتضمن إصدار قائمة بالشركات ذات السمعة الطيبة والصحيفة الخالية من المخالفات فى التجارة الدولية بعد استيفاء موافقة الجهات الأمنية لتفعيل نظام الإفراج المسبق على معظم الرسائل المستوردة، حيث تم تصنيف القائمة المعتمدة بالشركات التي بلغ عددها ٣٠٦ شركة فى مجال الاستيراد، وفى مجال التصدير، وفى مجال التخليص الجمركي.
- مشروع نظام التسجيل المسبق للمشحونات قبل الوصول، ونظام إدارة المخاطر، وتهدف هذه الأنظمة إلى الاستغناء عن المستندات الورقية تماماً بالاستفادة بآليات ربط منظومة النافذة الواحدة إلكترونياً مع شبكات سلاسل الإمداد الدولية التي تعمل بالتكنولوجيا الحديثة والمؤمنة للحصول على بيانات الشحنات ومستنداتها إلكترونياً من المصدر والخط الملاحي مباشرة قبل التحميل والشحن من ميناء التصدير، كما توفر آليات الإنذار المبكر للإدارات الجمركية المعنية والقضاء على المهمل والرواكد بالموانئ وإتاحة بيانات الشحنة لجهات الفحص.

الإيرادات الأخرى:

تعمل الحكومة على تنمية وتنويع مصادر إيرادات الدولة الأخرى الغير ضريبية تأكيداً على أن السياسة المالية غير قائمة على فرض أعباء جديدة أو اضافية، ولكنها قائمة فى الأساس على اتخاذ إجراءات لتعزيز العدالة الضريبية وتنويع مصادر الإيرادات غير الضريبية، واستثناء حقوق الخزنة العامة من العوائد على الأصول المملوكة للدولة من خلال تنفيذ إصلاحات هدفها تحسين الأوضاع المالية والاقتصادية للشركات والهيئات العامة الاقتصادية.

كما تهدف الحكومة لتعزيز العائد على أصول الدولة من خلال تبني سياسات اقتصادية سليمة مثل المضي بقوة فى تطبيق سياسة ملكية الدولة واستمرار التعامل مع التشابكات المالية بين جهات الدولة بشكل يضمن تحقيق تحسن تدريجي فى الأوضاع المالية لأجهزة الدولة وتحسين الخدمات المقدمة، والتوسع فى برامج المشاركة بين القطاع العام والخاص فى المجالات الاستثمارية وإدارة أصول الدولة. وبناءً عليه، تستهدف وزارة المالية حصيله إضافية من الطروحات بنحو ١ ٪ من الناتج المحلى فى مشروع موازنة ٢٠٢٤/٢٠٢٥ وبما يساهم فى خفض حجم الاقتراض الحكومى ومن ثم خفض نسبة مديونية أجهزة الموازنة العامة والحكومة العامة للناتج المحلى.

أهم بنود الإيرادات غير الضريبية للموازنة العامة للدولة

(مليار جنيه)

البيان	٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠٢١/٢٠٢٠	٢٠٢٢/٢٠٢١	٢٠٢٣/٢٠٢٢	٢٠٢٤/٢٠٢٣	٢٠٢٥/٢٠٢٤
فعلي	فعلي	فعلي	فعلي	تقديري	مشروع موازنة	
إجمالي الإيرادات الأخرى	٢٣٠,٥٣٣	٢٧١,٦٧٨	٣٥١,٦٩٤	٢٩٩,٩٠٨	٨٦٥,٢٧٧	٥٩٩,٥٩٣
إجمالي الإيرادات الرأسمالية (تمويل ذاتي للاستثمارات)	٤٩,١٠٢	٨٣,٢١٠	١٣١,٣٨٦	٥٢,٠٦٢	٨٣,٢٣١	٢١٣,٢٩٧
موارد جارية من الصناديق والحسابات الخاصة (تمويل ذاتي)	٤٢,٧٨٧	٣٩,٤٩٧	٥١,٥٠٩	٥٩,٣٧٨	٧٣,٨١٦	٧٥,٠٩٠
فوائض وأرباح قناة السويس	١٨,٣٥٤	٢٨,٠٨٢	٢٧,٧٣٤	١٤,٧٢٢	٣٨,٧٩٥	٧٤,٢٠٣
الفوائد المحصلة من القروض المعاد اقراضها لجهات الموازنة	٨,٦٣٦	٤,٨٨٦	٦,٥٧٥	١٤,٤٦١	١٤,٧٩٩	٣٣,٥١٨
فوائض وأرباح الهيئات الاقتصادية	١٢,٠٤٥	١١,٨٦١	١١,١٠٨	١١,١٦٨	١٤,٤٦٤	١٦,٨١٦
حصيلة وزارة المالية من إجمالي إيرادات الصناديق والحسابات الخاصة	٥,٣٩٤	٥,٦٣٢	٦,٥٢٨	١١,٥١٦	١١,٥١٦	١٠,٥٠٠
اتاقوة البترول	١١,١٧٨	١٤,٦٨٠	٢٠,٧١٤	٣٤,١٥٥	١٢,٤٥١	١٠,٠١٧
فوائض وأرباح من شركات القطاع العام (بنكي الاهلي ومصر والمصرية للاتصالات)	٤,٦٢٦	٦,٣١١	٤,٨٣٥	٣,٠٤٦	٣,٧١٣	١٥,١٨١
رسوم قضائية وغرامات (خدمات العدالة عدا رسوم نقل الملكية)	٢,٤٦٥	٢,٦١٤	٦,٦٢٨	٥,٣٨٩	٥,٥٩٣	٥,٦٢٧
فوائض وأرباح من شركات قطاع الأعمال العام	٣,٩٧٣	٤,٨٤١	٦,١٩٨	٥,٣٦٠	٦,٨٤٩	٥,٥٢٣
إيرادات متنوعة جارية أخرى	٧١,٩٧٣	٧٠,٠٦٤	٧٨,٤٧٩	٨٨,٦٥١	* ٦٠٠,٠٥٠	١٣٩,٨٢١

* تتضمن المقابل المحلى لمبلغ ١٢,٠ مليار دولار (يمثل ٥٠٪ من حصيلة مشروع رأس الحكمة).

وفي هذا السياق، فقد حققت قناة السويس نتائج مالية جيدة مؤخراً في ضوء تنفيذ إجراءات إصلاحية مهمة وزيادة سعر الصرف، وهو ما يؤكد على إمكانية زيادة حصيلة الإيرادات المحولة لصالح الخزنة العامة خلال الفترة القادمة، وذلك على أمل تحسن الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط وخاصة منطقة البحر الأحمر.

وفي ضوء سياسات البنك المركزي المتبعة ونظراً لأهميتها كمحور اساسى ضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي المصري والتي تهدف الى السيطرة على معدلات التضخم، فقد تم اعداد مشروع موازنة ٢٠٢٥/٢٠٢٤ بافتراض استمرار عدم تحصيل الخزنة لأية إيرادات من البنك المركزي بما فيها ضريبة القيمة المضافة المنقولة.

المصروفات العامة:

يعتبر اصلاح هيكل المصروفات العامة ركيزة اساسية للإصلاح الاقتصادي والمالي لضمان تحقيق المستهدفات المالية على المدى المتوسط واهمها الوصول بدين أجهزة الموازنة لمعدل لا يتعدى ٨٠٪ من الناتج المحلي خلال السنوات القادمة، ونحو ٨٩٪ بنهاية يونيو ٢٠٢٤، وهو ما يتطلب تحقيق فائض اولى لا يقل عن ٣,٥٪ من الناتج المحلي على المدى المتوسط.

وفي هذا الإطار فقد تم اعداد تقديرات موازنة ٢٠٢٤/٢٠٢٥ على أساس استهداف معدل نمو للمصروفات يقل عن معدل النمو السنوى للإيرادات العامة، وهو أمر ضروري لتحقيق الضبط المالي المستهدف ولخفض معدلات الدين العام فى المدى المتوسط ولخلق مساحة مالية تسمح بزيادة الانفاق على البرامج الاجتماعية التي تستهدف الفئات الأولى بالرعاية وبرنامج التنمية البشرية وخاصة الصحة والتعليم.

كما تم إعداد تقديرات المصروفات العامة في ضوء الالتزامات الحتمية المتمثلة في سداد الأجور والمعاشات ومخصصات الدعم للسلع التموينية وتوفير رغيف العيش المدعوم في ظل ارتفاع أسعار السلع الأساسية والغذائية والتوسع في برنامج تكافل وكرامة وزيادة مبلغ دعم صناديق المعاشات وايضاً سداد كافة فوائد خدمة الدين واستيفاء الاستحقاقات الدستورية المتمثلة في زيادة مخصصات التعليم والصحة والبحث العلمى مع العمل على رفع كفاءة هذا الانفاق والتأكد من استخدامه لتطوير وتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين في مجالى الصحة والتعليم وبما يخدم الجميع خاصة الطبقة المتوسطة، وكذلك تم الأخذ في الاعتبار الأثر المالى المترتب على إستكمال تطوير والتوسع فى تطبيق منظومة التأمين الصحى الشامل.

أهم الإجراءات التي يتضمنها مشروع موازنة العام المالي الجديد:

يهدف مشروع الموازنة للعام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥ الى استكمال إجراءات الضبط المالي للسيطرة على معدلات عجز الموازنة العامة ومعدلات الدين العام من خلال الالتزام بإجراءات الضبط المالي التي تتبعها الحكومة بهدف خفض عجز الموازنة، بالإضافة إلى العمل على زيادة المعروض من السلع والخدمات من خلال تحسين مناخ الاستثمار وتطوير البنية التحتية وزيادة المنافسة والاستثمار في العنصر البشرى من خلال زيادة الإنفاق على الصحة والتعليم إلى جانب العمل على زيادة الإنتاجية بهدف تحقيق معدلات نمو أعلى دون أثر تضخمى.

الأسس والأطر الحاكمة لإعداد موازنة العام المالي الجديد:

١. الاستمرار في الحفاظ على الاستقرار المالي في ظل الازمة العالمية الحالية وجهود مساندة النشاط الاقتصادي وتحفيزه دون الاخلال باستدامة مؤشرات الموازنة والدين، لذا فنستهدف خفض العجز الكلي إلى نحو ٧,٣٪ من الناتج المحلي وتحقيق فائض اولى قدره ٣,٥٪ من الناتج المحلي لضمان استقرار وتراجع مسار دين اجهزة الموازنة خلال العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥.
٢. نستهدف دعم مبادرات محددة واجراءات تعمل على تعزيز مجالات التنمية البشرية وبالأخص قطاعي الصحة والتعليم وكذلك مساندة بعض المشروعات القومية مثل تحسين الخدمات والبنية التحتية بالقرى المصرية وتحسين جودة شبكات الصرف والترع بكافة انحاء الجمهورية.
٣. الاستمرار في سياسة التسعير السليم للسلع والخدمات لضمان كفاءة تخصيص الموارد والاستخدامات.
٤. تحقيق الاستقرار المالي والنقدي بما يضمن تحقيق استقرار في مستوى أسعار السلع والخدمات والتمويل وزيادة تنافسية وتنوع الاقتصاد المصري والعمل على زيادة الإنتاجية وتعميق المكون المحلي وزيادة درجة اندماج الاقتصاد المصري دولياً.
٥. تهيئة مناخ الاستثمار وتشجيع المستثمرين وتذليل العقبات بما يدعم التوجه نحو التحول الى الأنشطة الانتاجية والاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التحويلية.
٦. توفير المخصصات المالية لسداد التزامات الخزانة بالكامل لصالح الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي بإجمالي مبلغ ٢١٤,٢ مليار جنيه منها نحو مبلغ ٧١,٥ مليار جنيه من خلال إصدار سندات على الخزانة لصالح الهيئة.
٧. التأكيد على استيفاء نسب الاستحقاق الدستوري للصحة والتعليم، حيث تبلغ مخصصات الصحة ٤٩٦ مليار جنيه بزيادة ٩٩ مليار جنيه عن موازنة العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤. كما تمت زيادة مخصصات التعليم بـ ٢٦٧ مليار جنيه لتصل الى ٨٥٨ مليار جنيه.

٨. وقد بلغت مخصصات دعم التأمين الصحي والأدوية وعلاج غير القادرين على نفقة الدولة نحو ١٨,٤ مليار جنيه مع استمرار التنفيذ التدريجي لمنظومة التأمين الصحي الشامل والتوسع فيه ليشمل عدد أكبر من المحافظات، هذا بالإضافة إلى الاستمرار في دعم ومساندة المبادرات في مجال الصحة مثل مبادرة ١٠٠ مليون صحة للقضاء على فيروس سي، ومبادرة القضاء على قوائم الانتظار ورفع كفاءة المستشفيات وتوفير الأدوية والأمصال وألبان الأطفال والمستلزمات والأجهزة الطبية، وأيضاً إطلاق المبادرة الرئاسية لدعم وزيادة عدد اسرة العناية المركزة وأيضاً زيادة حضانات الأطفال.

٩. نستهدف زيادة مخصصات الاغذية بالموازنة (تتضمن الاغذية المدرسية) الى ١٤ مليار جنيه بزيادة قدرها ١٠٪ عن التقديرات المتوقعة للعام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤، ومخصصات النقل والانتقالات الى ٦ مليار جنيه بزيادة قدرها ٦٪ عن النتائج المتوقعة للعام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤، ومخصصات المياة الى ٣,٤ مليار جنيه بزيادة قدرها ١٥٪ مقارنة بتقديرات العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤، ومخصصات الادوية الى ١٨,٤ مليار جنيه، ومخصصات المستلزمات الطبية نحو ٨,٤ مليار جنيه، وذلك كله لمواجهة الزيادات في أسعار تلك السلع ولضمان قدرة الجهات على سداد تلك المستحقات بشكل منتظم للجهات الحكومية التي توفر تلك الخدمات لضمان الاستدامة المالية لتلك الجهات، وكذلك لتحمل الخزانة اعباء بعض هذه الخدمات عن الفئات غير القادرة.

١٠. وفي مجال الحماية الاجتماعية فسيتم الحفاظ على توفير مخصصات مالية كافية ومناسبة لدعم السلع التموينية لضمان توافر كل من رغيف العيش لعدد ٦٩,٩ مليون مواطن ودعم سلع البطاقة التموينية الأساسية لنحو ٦٢,٢ مليون مواطن بإجمالي تكلفة مقدارها ١٣٤ مليار جنيه في العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥. كما نستهدف زيادة الدعم المتعلق بالجانب الاجتماعي، والدعم النقدي (معاش الضمان الاجتماعي وتكافل وكرامة) حيث تم تخصيص ٤٠ مليار جنيه بموازنة ٢٠٢٤/٢٠٢٥.

١١. تطوير أسلوب إعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة وذلك عن طريق التوسع في تطبيق موازنة البرامج والأداء لمراقبة فاعلية الأداء وبهدف تعظيم العائد على المصروفات وتحقيق أكبر استغلال ممكن لموارد الدولة وبما يحقق أكبر نفع للمجتمع، مع قيام كافة الوزارات بتطبيق موازنة البرامج والأداء على موازنتها وكافة مديريات الخدمات التابعة لكل منها مع استمرار هذا التوجه وتعزيزه خلال الاعوام القادمة.

كما يعكس مشروع موازنة العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٤ استمرار تنفيذ استراتيجية إعادة ترتيب أولويات الإنفاق بشكل يضمن الاستخدام الأمثل لها. ومن هنا فتعكس تقديرات الموازنة للعام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٤ والتي تبلغ نحو ٢ تريليون جنيه بدون مدفوعات الفوائد، عدد من السياسات الإصلاحية التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

١. نستهدف أن تكون موازنة ٢٠٢٥/٢٠٢٤ موازنة الاستمرار في دعم مبادرات محددة واجراءات تعمل على تعزيز مجالات التنمية البشرية وبالأخص قطاعي الصحة والتعليم وكذلك مساندة بعض المشروعات القومية مثل تحسين الخدمات والبنية التحتية بالقرى المصرية وتحسين جودة شبكات الصرف والترع بكافة انحاء الجمهورية.

٢. مساندة النشاط الاقتصادي والتنمية البشرية والاصلاح الهيكلي من خلال التركيز على تمويل برامج إصلاح منظومة التعليم وبرامج تحسين الخدمات الصحية وزيادة مخصصات التدريب وتأهيل الشباب لسوق العمل، وزيادة مساندة النشاط الاقتصادي بمصر من خلال دعم وإتاحة فرص التنمية للجميع ومساندة المشروعات الإنتاجية، وخاصة المتوسطة منها والصغيرة لزيادة دخول الأفراد والشباب والمرأة وزيادة فرص العمل الحقيقية.

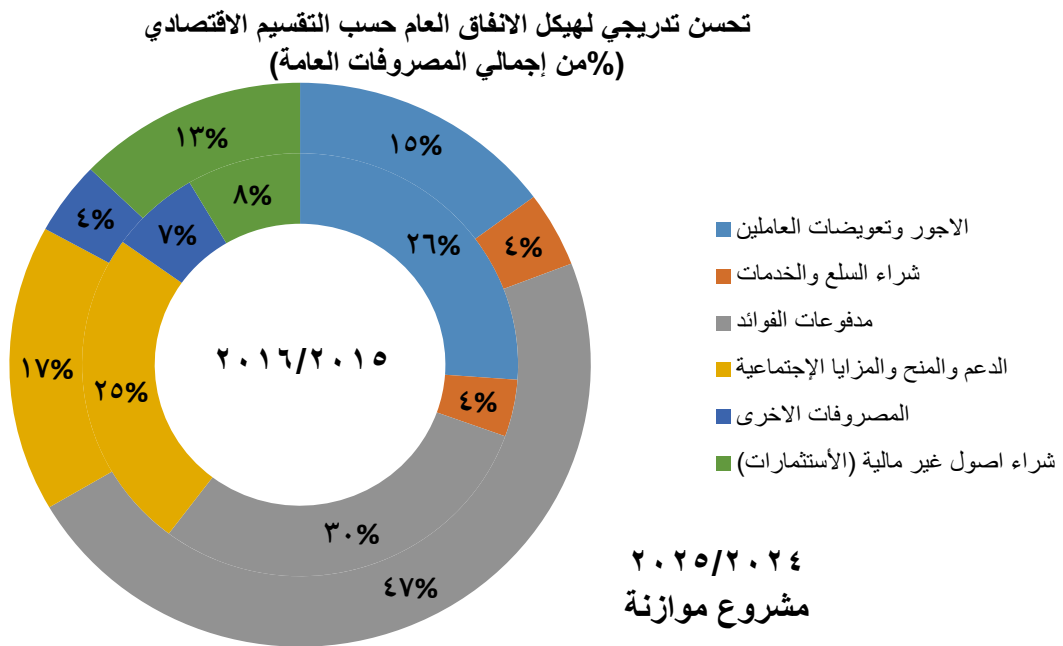
٣. استمرار تطبيق مستهدفات قانون الخدمة المدنية بشكل فعال مع ربط الأجور بالأداء وزيادة مخصصات الاجور الى ٥٧٥ مليار جنيه وبزيادة تقترب من ٨١ مليار جنيه عن التقديرات المتوقعة للعام المالي الحالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤ وذلك لتمويل مبادرات تحسين دخول ما يقرب من ٤,٥ مليون موظف يعمل بالجهاز الإداري للدولة وذلك على النحو السابق إيضاحه ضمن مجموعة الإجراءات التي تم إقرارها بداية من مارس ٢٠٢٤.

٤. توفير المخصصات المالية لسداد التزامات الخزانة بالكامل لصالح الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي بقيمة ٢١٤,٢ مليار جنيه يسدد منها مبلغ ١٤٣ مليار جنيه نقداً بخلاف مبلغ ٧١,٥ مليار جنيه من خلال إصدار سندات على الخزانة لصالح الهيئة وذلك خلال العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٤.

٥. ونود التأكيد بأنه تم إستيفاء نسب الاستحقاق الدستوري للصحة والتعليم الجامعي وقبل الجامعي والبحث العلمي.

٦. الاستثمار في توجيه موارد إضافية لتمويل الخطة الاستثمارية لتطوير البنية التحتية اللازمة لزيادة تنافسية الاقتصاد وتحسين الخدمات والمرافق العامة بكافة مناطق الجمهورية لضمان استفادة المواطنين بثمار النمو الاقتصادي من خلال تحسين شبكات الطرق وشبكات الكهرباء والمياه والصرف الصحي. لذا تستهدف الحكومة زيادة إجمالي استثمارات أجهزة الموازنة العامة متضمنة التمويل الذاتي لتلك الجهات لتصل الى نحو ٩٦ مليار جنيه مقابل ٣٣٤ مليار جنيه بالتقديرات المتوقعة لختامى عام ٢٠٢٤/٢٠٢٣ وهو ما يمثل نسبة نمو سنوي مقدارها ٨,٥٪.

٧. استمرار جهود تحسين هيكل الإنفاق الحكومي وذلك بالمقارنه بالعام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥ حيث يتبين ان كافة عناصر الانفاق قد تحسنت ما عدا بند الفوائد الذى تدهور نتيجته للموجه التضخميه العاتية والتي استلزمت رفع أسعار الفوائد وخدمة الدين بصور غير مسبقة.



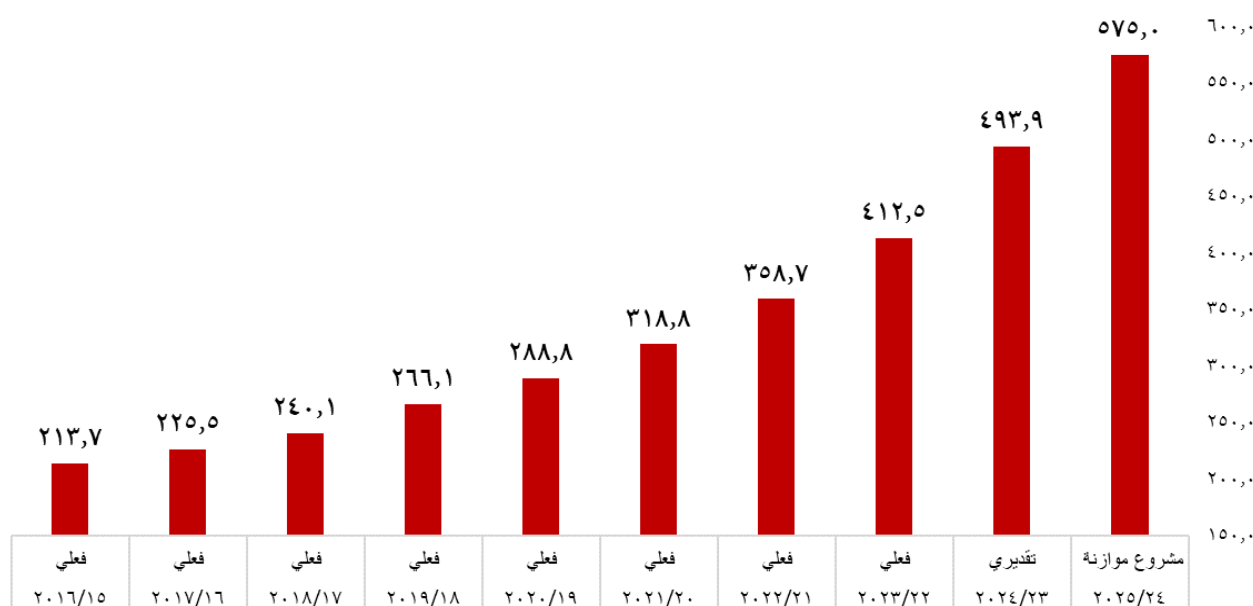
الأجور وتعويضات العاملين:

تستهدف الحكومة تخفيف أثر تنفيذ الإصلاحات المالية والاقتصادية الضرورية على المواطنين، وفي ضوء توجيهات القيادة السياسية فقد تم استهداف تنفيذ بعض الاجراءات لتحسين منظومة الأجور والمعاشات حيث نستهدف زيادة فاتورة الأجور بنحو ٨١ مليار جنيه مقارنة بتقديرات العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤.

تستهدف موازنة العام القادم زيادة باب الاجور وتعويضات العاملين بشكل يحقق زيادة حقيقية فى دخول العاملين باجهزة الموازنة من خلال استهداف معدل نمو سنوى للاجور يفوق معدل التضخم مع التركيز على تحقيق معدل نمو سنوى اعلى لاجمالى الاجر المستحق للعاملين بالدرجات الوسطى وللعاملين بقطاع الصحة والتعليم.

هذا ويوضح الفصل الثانى تفصيل أهم مكونات هذا الباب والأغراض التي تم مراعاتها لتحسين أجور العاملين بالدولة.

الأجور و تعويضات العاملين (مليار جنيه)

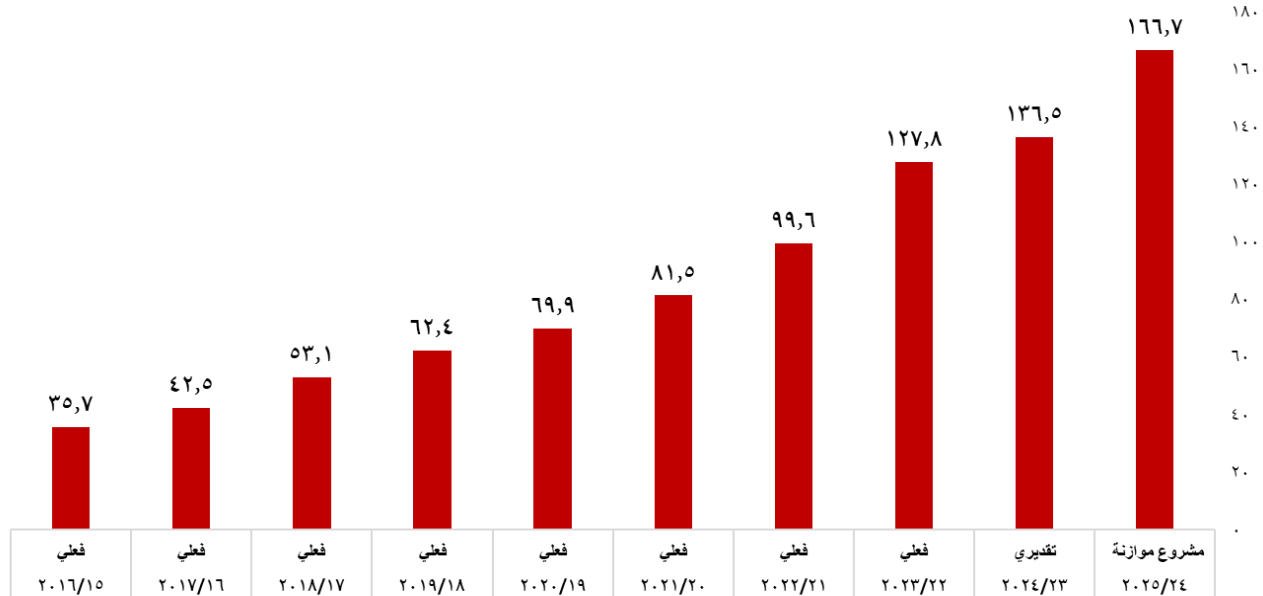


شراء السلع والخدمات:

تشمل موازنة العام المالي القادم سداد كافة مستحقات أجهزة الموازنة العامة لصالح قطاع الكهرباء (فاتورة الكهرباء والانارة) ومخصصات تكفي لسداد مخصصات المياه والادوية والتغذية المدرسية وطباعة الكتب المدرسية بالإضافة الى تخصيص مخصصات للصيانة تناسب زيادة الانفاق الرأسمالي وتوفير المخصصات المستحقة على أجهزة الموازنة لشركة العاصمة الإدارية. وبناءً على قرار رئيس الوزراء بترشييد الانفاق، يعد الباب الثاني من ضمن أهم الأبواب التي يسري عليها القرار حيث يتم حظر الصرف على تكاليف البرامج التدريبية ونفقات الحفلات والاستقبالات ونفقات الشئون والعلاقات العامة والاعتمادات المخصصة للعلاقات الثقافية بالخارج ومستلزمات الألعاب الرياضية و حظر الصرف على الاشتراك في المؤتمرات في الداخل والخارج دون الحصول على موافقة مسبقة، وبالإضافة الى بدل انتقال للمسافر بالخارج وتكاليف النقل والانتقالات العامة بوسائل أخرى للسفر بالخارج ونفقات اقامة معارض ومؤتمرات بالداخل والخارج.

هذا ويوضح الفصل الثاني تفصيل أهم مكونات هذا الباب والأغراض التي تم مراعاتها لتوفير متطلبات إدارة دولا العمل الحكومي.

شراء السلع والخدمات (مليار جنيه)

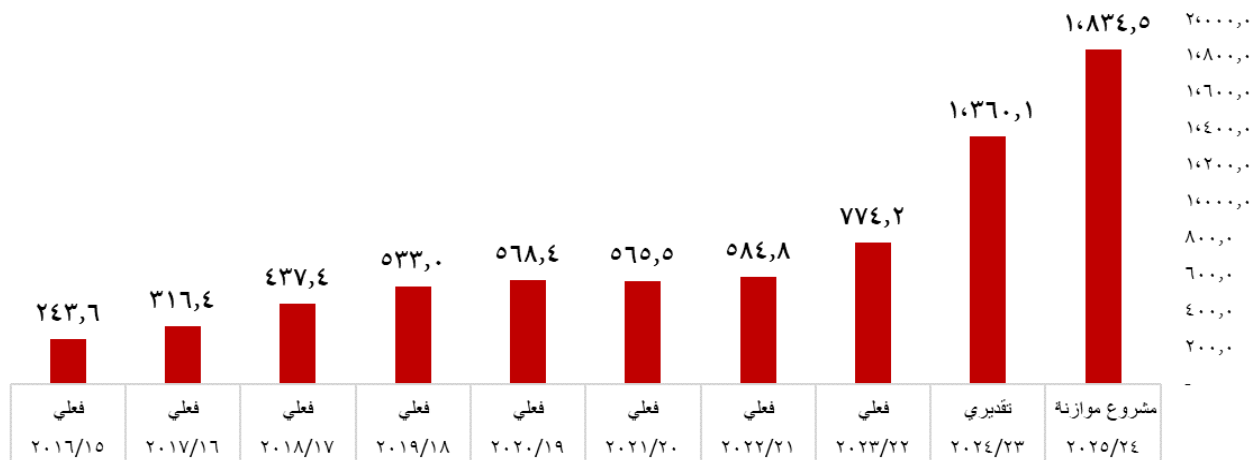


مدفوعات الفوائد:

سيشهد العام المالي القادم ارتفاع شديد في فاتورة مدفوعات الفوائد نظراً لتوقع استمرار السياسة النقدية التقيدية من قبل البنك المركزي المصري في ظل ارتفاع أسعار التضخم وبالأخص أسعار السلع الأساسية والغذائية فضلاً عن ارتفاع تكلفة الاقتراض لوزارة المالية وأيضاً أثر تغير سعر الصرف على قيمة الفوائد المسددة عن القروض بالعملة الأجنبية.

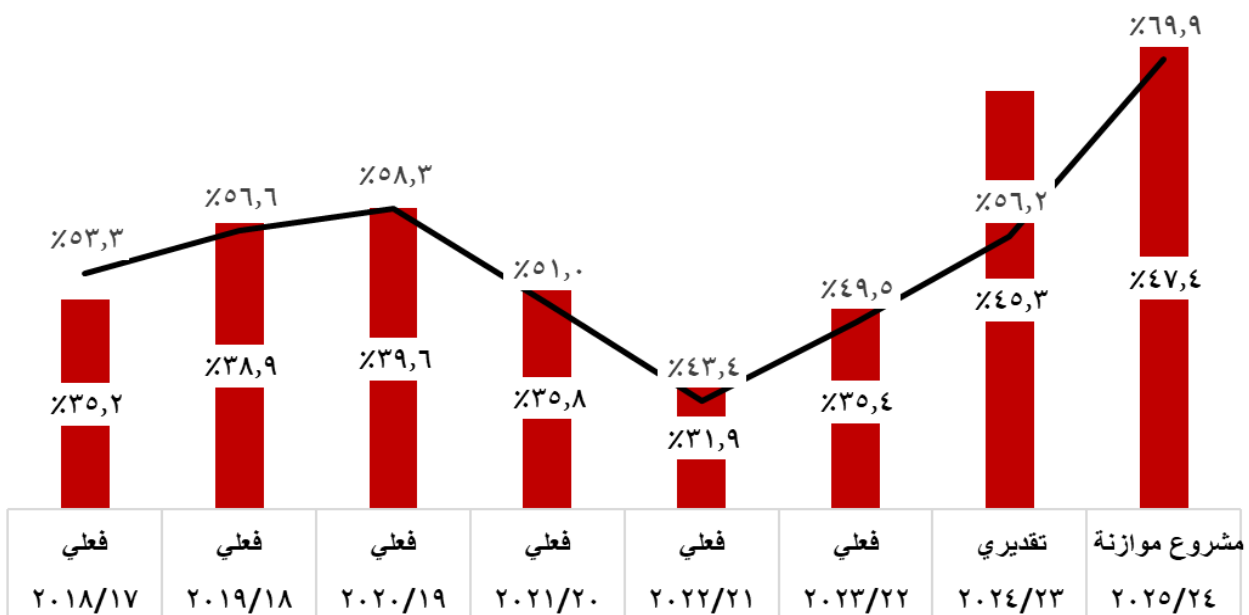
هذا ويوضح الفصل الثاني تفصيل أهم مكونات هذا الباب وتوزيع إعمادات الفوائد المحلية والأجنبية على أنواعها الرئيسية.

مدفوعات الفوائد (مليار جنيه)



تطور مدفوعات الفوائد

% إلى إجمالي الإيرادات العامة — % إلى إجمالي المصروفات العامة



تعتزم الحكومة استمرار التحول التدريجي إلى الدعم النقدي وشبه النقدي الذي يستهدف الفئات الأولى بالرعاية والمناطق الأكثر احتياجاً.

كما تستهدف الحكومة إصلاح منظومة الدعم واتخاذ إجراءات لترشيد الاستهلاك وتحسين كفاءة إنتاج واستخدام موارد الدولة.

وفي ذات السياق، يتم تحديث بيانات المستفيدين من الدعم عن طريق تنقية البطاقات للوصول إلى مستحقي الدعم الحقيقيين حيث تشير التقديرات لمنظومة دعم السلع التموينية إلى أن منظومة دعم الخبز تغطي نحو

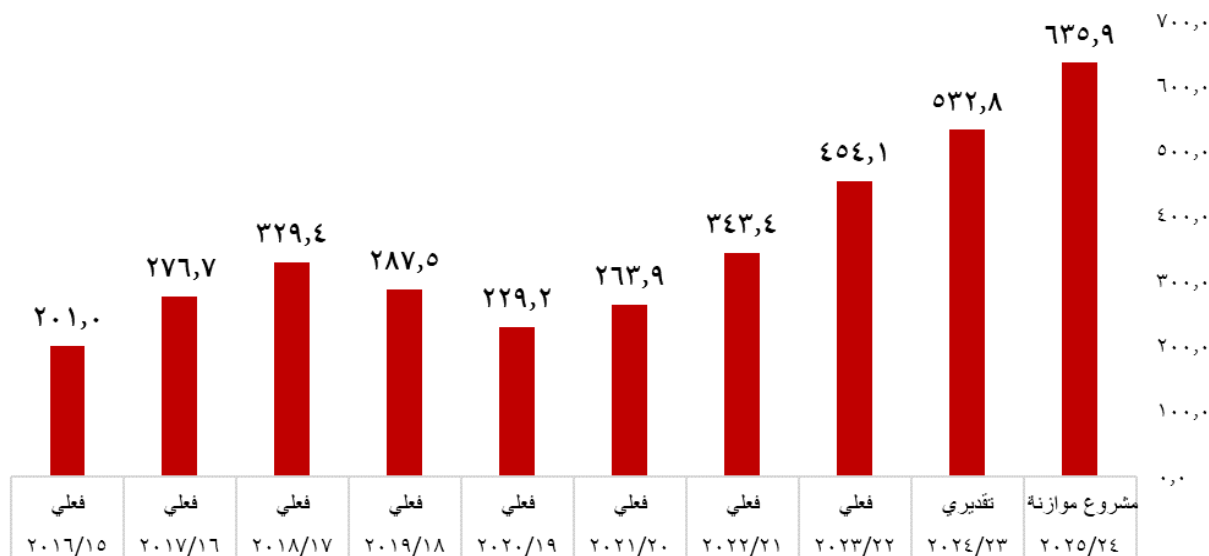
٧٠ مليون مستفيد بينما منظومة دعم البطاقات التموينية تغطي نحو ٦١,٨ مليون مستفيد حيث تبلغ قيمة دعم السلع التموينية والخبز نحو مبلغ ١٣٤,٢ مليار جنيه بالمقارنة بمبلغ ٨٣ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١.

كما تشمل مخصصات دعم المواد البترولية ارتفاع كبير جداً حيث تبلغ قيمة دعم المواد البترولية نحو مبلغ ١٥٤,٥ مليار جنيه بالمقارنة بمبلغ ١٨,٩ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١.

وتعمل الموازنة على توفير مخصصات مالية كافية لسداد التزامات الخزانة لصالح صناديق المعاشات وفقاً للالتزامات الواردة بالقانون الجديد وزيادة مخصصات العلاج على نفقة الدولة.

هذا ويوضح الفصل الثاني تفصيل أهم مكونات هذا الباب الأغراض التي تم مراعاتها بما يضمن تحقيق العدالة الاجتماعية وتوصيل الدعم لمستحقيه والفئات الأولى بالرعاية.

الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية (مليار جنيه)



الاستثمارات:

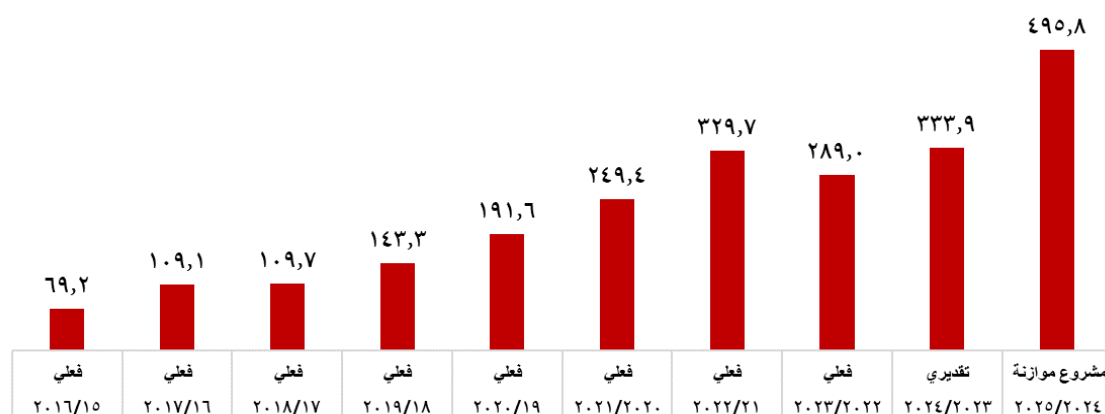
تباطؤ الاستثمارات العامة بما في ذلك المشاريع القومية أمر ضروري لإستراتيجية الدولة لضمان الاستقرار الاقتصادي وتحفيز القطاع الخاص للدخول بدلا من الدولة في تمويل الإستثمارات العامة، حيث تستدعي الضغوط الخارجية اتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من الطلب في سوق الصرف الأجنبي، وتعد إدارة الاستثمارات العامة أمرا أساسيا لتحقيق التناسق في السياسات الكلية. ولقد أعلننا عن إجراءات لتباطؤ وتيرة تنفيذ المشروعات القومية والتي اكتملت بنسبة أقل من ٧٠ بالمائة أو لها مكون دولاري، وفي ضوء ذلك خفضنا تمويل استثمارات أجهزة الموازنة العامة في النصف الثاني من العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤ حيث قمنا بتأجيل أي مشاريع جديدة.

وبالرغم من أنه من المتوقع ارتفاع جملة الاستثمارات المدرجة بمشروع الموازنة العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥ بنحو ٤٩٪ مقارنة بتقديرات العام المالي الحالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤ لتصل جملة المخصصات إلى ٤٩٦ مليار جنيه مقابل تقديرات محدثة لاجمالي الاستثمارات للعام المالي الحالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤ والتي تقدر بنحو ٣٣٤ مليار جنيه، ولكن تلك الزيادة مدفوعة في الأساس باستثمارات ممولة ذاتياً وتتوقف على توفير التمويل الذاتي لها وليس لها تأثير على زيادة عجز الخزنة حيث أن نحو ٤٤٪ من الاستثمارات هي ممولة ذاتياً، وعلى الجانب الآخر، ترتفع الاستثمارات الممولة من الخزنة بنحو ١٣٪ فقط من النتائج المتوقعة للعام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤ والتي حققت انخفاض بنسبة ١٩٪ في مارس ٢٠٢٣.

وبالإضافة إلى ذلك ومن أجل مراقبة إجمالي الاستثمارات العامة بشكل أفضل، أصدر رئيس مجلس الوزراء القرار رقم (٧٣٩) لسنة ٢٠٢٤ والذي يلزم جميع الجهات العامة بالإبلاغ عن الاستثمارات السنوية المتوقعة إلى لجنة على المستوى الوزاري يرأسها الجهاز المركزي للمحاسبات ويشير القرار أيضاً إلى أن الحد الأقصى المستهدف لقيمة إجمالي الاستثمارات العامة لكل أجهزة ومؤسسات الدولة وبدون إستثناء لأي جهة خلال العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥ يبلغ تريليون جنيه.

هذا ويوضح الفصل الثاني تفصيل أهم مكونات هذا الباب والأغراض التي تم مراعاتها بما يضمن تحقيق أهداف خطة التنمية البشرية والبيئية للاستثمارات في كافة المجالات.

الاستثمارات العامة للموازنة العامة للدولة (مليار جنيه)



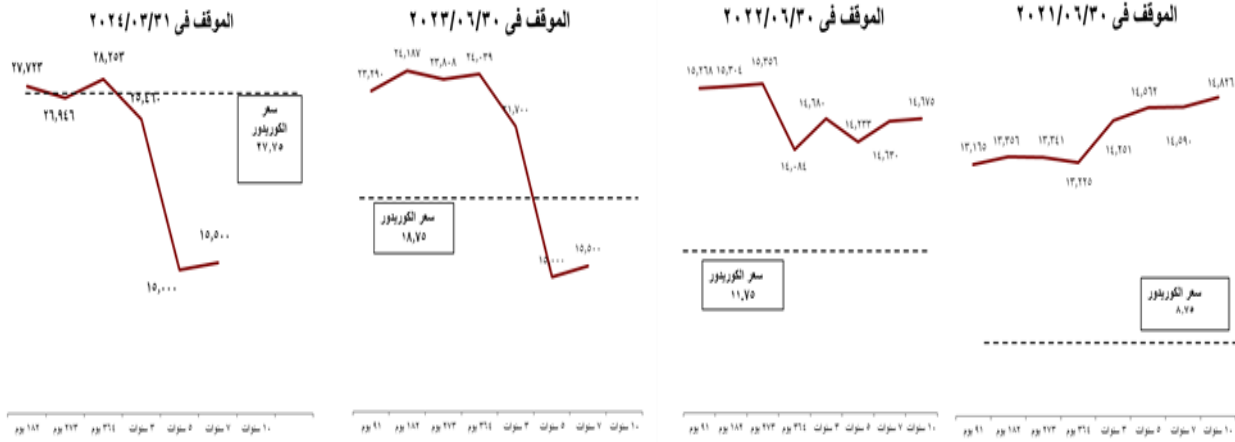
سادساً: تنويع مصادر التمويل وإدارة أكثر كفاءة للدين العام

- تقوم وزارة المالية باتتباع سياسة تنويع مصادر التمويل بين الأدوات والأسواق المحلية والخارجية، ومع عودة ارتفاع أسعار الفائدة المحلية والعالمية، عادت وزارة المالية إلى الاعتماد على أدوات الدين قصيرة الأجل بشكل أكبر من الأدوات طويلة الأجل من السوق المحلي لتفادي تحمل أسعار الفائدة العالية لفترات طويلة. أما على صعيد الأسواق العالمية، فقد عمدت وزارة المالية إلى تقليل الاعتماد على الأسواق العالمية للتقليل من الاعتماد على الدين الخارجى بالعملة الأجنبية كمصدر اقتراض بالإضافة الى ارتفاع أسعار الفائدة من خلال الاقتراض من اسواق المال العالمية مع ارتفاع اسعار سندات الخزانة المصرية وكذلك ارتفاع اسعار الإصدارات المصرية في السوق الثانوي العالمي. وتستهدف وزارة المالية الرجوع الى الأسواق الخارجية في الاصدارات بالعملة بالدولار واليورو خلال العام المالي المقبل إذا استقرت أسعار الفائدة عند معدلات أقل من المتوفرة في الوقت الحالي مع الأخذ في الاعتبار عدم القيام باصدارات بنفس وتيرة وحجم الاصدارات في الفترات السابقة ولكن إذا حدث الرجوع إلي الأسواق الدولية مرة أخرى فسوف تكون الإصدارات صغيرة الحجم وهو ما نستهدفه خلال مشروع موازنة ٢٠٢٤/٢٠٢٥.
- ويعكس الجدول التالي افتراضات تمويل احتياجات الموازنة سواء من السوق المحلي او الاقتراض الخارجي:

الاحتياجات التمويلية للعام المالي للمدى المتوسط

بالمليون جنيه			البيان
٢٠٢٥/٢٠٢٤	٢٠٢٤/٢٠٢٣	٢٠٢٣/٢٠٢٢	
مشروع موازنة	موازنة معتمدة	فعلى	
٢٨٤٩٢٠٤	٢١٤٠٣٥٤	١٤٧٩٠٠٢	الاحتياجات التمويلية للعام المالي
١٢٤٣٠٢٢	٨٢٤٤٤٠	٦٠٩٩٠١	العجز الكلى
٩٧٨١٨٧	١٠١٧١٩٣	٧٤٣٦٤٢	سداد القروض المحلية
٦٢٧٩٩٤	٢٩٨٧٢١	١٢٥٤٥٩	سداد القروض الأجنبية
٢٨٤٩٢٠٤	٢١٤٠٣٥٤	١٤٧٩٠٠٢	مصادر التمويل
١٤٠٠٩٧	١٠١٧٦٤	٧٢٢٦٠	التمويل الخارجى
١١٩٦٢	١١٧٦٤	٧٢٢٦٠	قروض من مؤسسات دولية
٥٨٨٠٠	٣٣٠١١	٠	صندوق النقد الدولى
٦٩٣٣٥	٥٦٩٨٩	٠	اصدار سندات دولية
٢٧٠٩١٠٦	٢٠٣٨٥٩١	١٤٠٦٧٤٢	التمويل المحلى

- وتتبع وزارة المالية أسعار الفائدة السائدة المقررة من لجنة السياسات النقدية بالبنك المركزي، والتي يتم إقرارها لوضع الاقتصاد إما في مسار توسعي أو مسار انكماش.
- والجدير بالذكر أن ارتفاع أسعار الفائدة خلال فترة المشاهدة كان بالأساس بسبب انخفاض سعر صرف الجنيه وهو ما وضع ضغوطاً على السياسة النقدية التي اتجهت حينها للسياسة النقدية التقيدية لكبح جماح الضغوط التضخمية وللتعامل مع ارتفاع معدلات التضخم بشكل كبير ومتسارع وللمحافظة على رؤوس أموال البنوك، وبالتالي كان تأثير ارتفاع متوسط سعر الفائدة على عجز الموازنة وكذا حجم ونسبة الدين للناتج المحلي تأثيراً سلبياً حيث أدى ارتفاع أسعار الفائدة إلى اعتماد وزارة المالية سياسة الإصدارات ذات المدى القصير لعدم تحمل أسعار فائدة عالية لمدد ممتدة وطويلة مما دفع وزارة المالية على التركيز على إصدار أدون الخزنة خلال للعام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤.



- هذا وارتفعت متوسط أسعار الفائدة على الدين المحلي من حوالي ١٤,٨٪ في يونيو ٢٠٢١ إلى حوالي ٢١,١٪ في يونيو ٢٠٢٣ بل ووصلت لمستويات مرتفعة وقياسية في مارس ٢٠٢٤ حيث بلغ متوسط سعر الفائدة على الأدون نحو ٣٠٪ قبل أن يتراجع إلى مستوى ٢٦٪ بسبب عودة المستثمرين الأجانب إلى السوق المحلي بالرغم من التشدد في السياسة النقدية بنحو ٨٠٠ نقطة أساس خلال الربع الثالث من العام المالي إلا أن أسعار الفائدة على الأوراق المالية الحكومية في السوق المحلي ظلت ثابتة بسبب تدفقات الاستثمار الأجنبي في أدوات الدين وكذلك في ضوء خفض وزارة المالية حجم الاقتراض الحكومي في ضوء تحقيق معدلات نمو للإيرادات الضريبية قوى خلال تلك الفترة وبسبب زيادة الإيرادات غير الضريبية بشكل قوى بسبب تحصيل حصة الخزنة من عدد من صفقات التخارج والطروحات وعلى رأسها صفقة راس الحكمة.

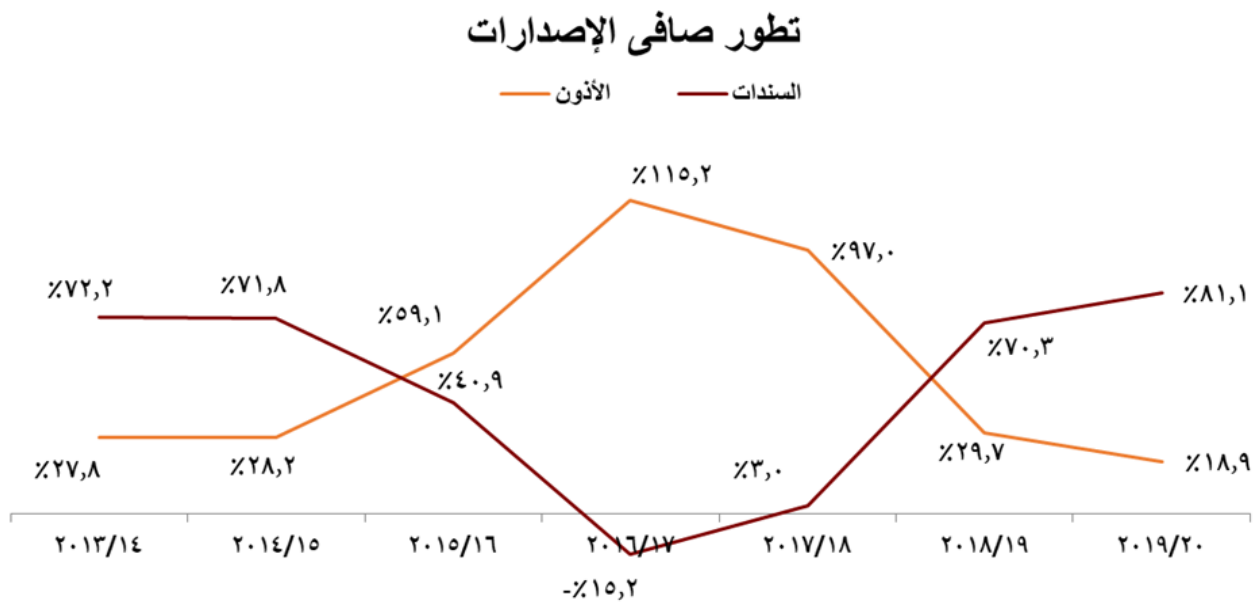
■ أما بالنسبة لسعر الفائدة على الدين الخارجي فهناك تقلبات في السوق الثانوي لسوق الإصدارات المصرية الخارجية خلال فترة المشاهدة؛ حيث تجاوزت أسعار الفائدة حاجز الـ ٢٠٪ بل وأقربت من ٢٥٪ خلال العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤ (وهي مستويات قياسية)، قبل أن تعود وتراجع إلى المستويات الطبيعية خلال الربع الثالث من نفس العام المالي لتحسن ظروف التمويل وتحسين ثقة المؤسسات والمستثمرين بالاقتصاد المصري لتتراجع وصولاً إلى مستويات تتراوح بين ٨-١١٪ في وقت اعداد البيان المالي المرسل إلى مجلسكم الموقر.

■ هذا وتجنبت وزارة المالية إصدار سندات دولية طوال عام ٢٠٢٣/٢٠٢٤ لحين تحسن أوضاع أسواق المال العالمية وثقة المستثمرين بالأوضاع الاقتصادية بمصر، حيث اكتفت بوزارة المالية بالقيام بإصدارين، أولاً إصدار سندات الباندا لأجل ٣ سنوات بقيمة ٣,٥ مليار يوان (٥٠٠ مليون دولار) في أكتوبر ٢٠٢٣ ليكون أول إصدار لسندات مصرية في السوق الصيني وبعملة اليوان الصينية بعائد ٣,٥٪ وهو أقل بكثير من عائد الإصدارات الدولية الأخرى بسبب وجود ضمانات كاملة لهذا الإصدار من قبل البنك الآسيوي للبنية التحتية والبنك الأفريقي للتنمية. كما قامت وزارة المالية بإصدار سندات ساموراي بقيمة ٧٥ مليار ين ياباني لأجل خمس سنوات وبعائد سنوي يبلغ في المتوسط ١,٥٪ حيث يعتبر هذا الإصدار ثاني إصدار مصري في السوق الياباني خلال عامين.

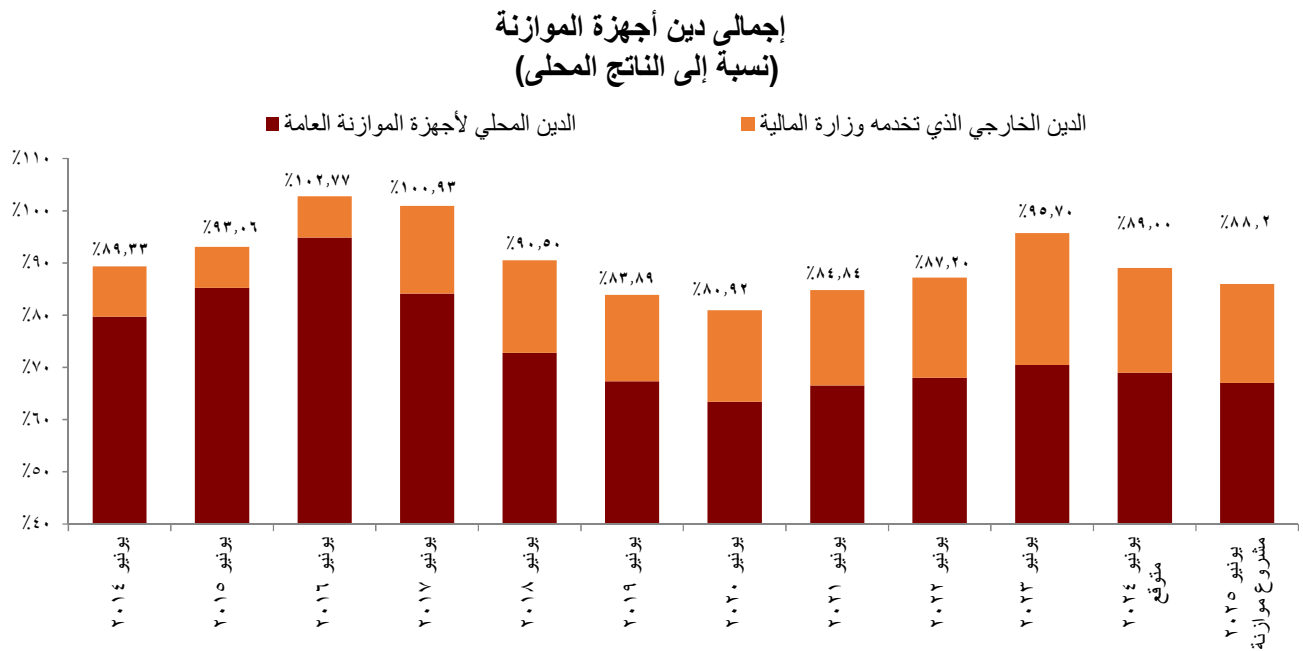
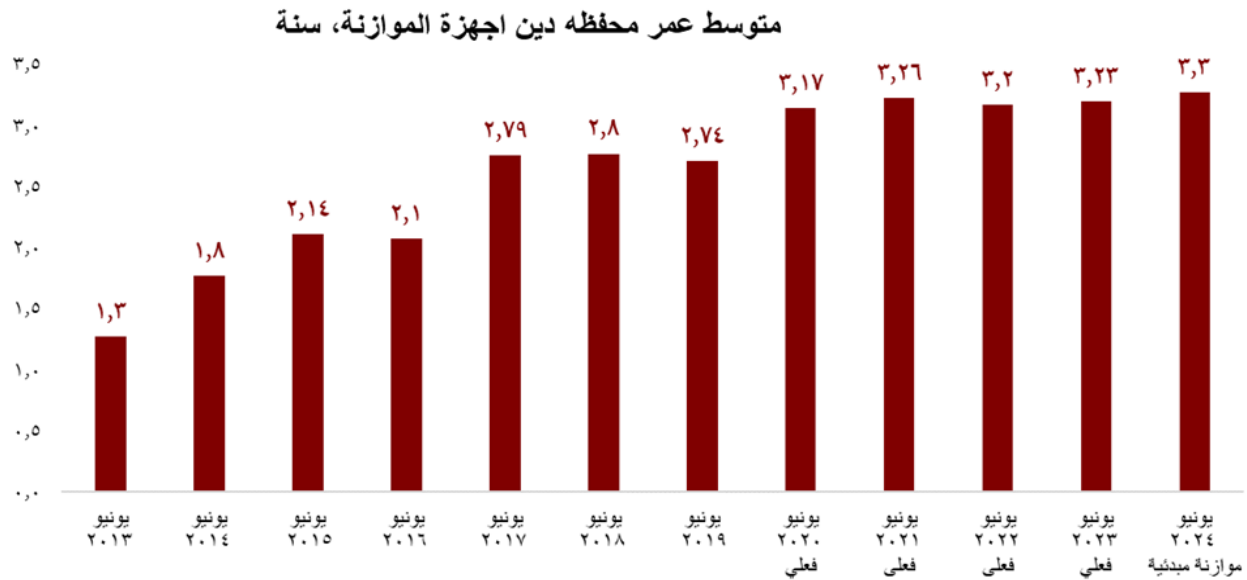
■ انخفضت استثمارات الأجانب في أدوات الدين للخزانة العامة بالعملة المحلية بشدة خلال العام الماضي نتيجة للحالة الاقتصادية العالمية وتصاعد الالتزامات الجيوسياسية وأزمة العملة مما أثر سلباً على الاقتصاد المصري وأدى إلى زيادة حالة عدم اليقين. ولكن مع تحسن الوضع مؤخراً بعد اتخاذ قرار اتباع سعر صرف مرن في شهر مارس ٢٠٢٤ وتوحيد سوق النقد الأجنبي، بالإضافة إلى انتهاء صندوق النقد الدولي من المراجعات الأولى والثانية للبرنامج المتفق عليه مع السلطات المصرية بنجاح في مارس ٢٠٢٤ وزيادة حجم التمويل المتاح من قبل الصندوق للبرنامج المصري بنحو ٥ مليار دولار إضافية ليصل إجمالي حجم التمويل إلى ٨ مليار دولار مما ساهم في عودة ثقة المستثمرين في قدرة الاقتصاد المصري على تحمل الالتزامات العالمية المتتالية، بالإضافة إلى رفع أسعار الفائدة بـ ٢٠٠ نقطة أساس بداية شهر فبراير ٢٠٢٤ تبعها رفع آخر بـ ٦٠٠ نقطة أساس بداية شهر مارس ٢٠٢٤ وهو ما عزز تنافسية الأوراق المالية الحكومية المصرية وبالتالي من إقبال المستثمرين عليها وهو ما ساعد بشدة في خفض تكلفة الاقتراض في السوق المحلي وبأقل مما كانت عليه قبل زيادة الـ ٦٠٠ نقطة التي قررها البنك المركزي.

- لذا، تعمل وزارة المالية بجهد متواصل على تخفيض وتحسين إدارة الدين وتقليل المخاطر المتعلقة بإعادة التمويل من خلال عدة قنوات رئيسية:
 - ✓ خفض عجز الموازنة.
 - ✓ خفض أعباء الدين،
 - ✓ إطالة عمر الدين بعد تحسن ظروف ارتفاع أسعار الفائدة،
 - ✓ وتطوير سوق الأوراق المالية.
- فبالنسبة للهدف المتعلق بخفض عجز الموازنة فتعمل وزارة المالية علي تنمية إيرادات وموارد الدولة مع ترشيد الإنفاق والحفاظ علي تحقيق فائض أولي متزايد.
- وبالنسبة للهدف الخاص بخفض أعباء الدين، تعمل وزارة المالية بالتنسيق مع الأجهزة المعنية على شقين، الأول متعلق بخفض معدلات زيادة مدفوعات الفوائد من خلال إتباع سياسة تنويع مصادر التمويل بين الأدوات والأسواق الداخلية والخارجية.
- وتعمل وزارة المالية بالتنسيق مع كامل المجموعة الاقتصادية لتحسين كفاءة توجيه الموارد وبحث بدائل تمويلية تتناسب مع احتياجات كل مرحلة. فنجحت وزارة المالية خلال الربع الثاني من السنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤ في إصدار أول سندات باندا في تاريخ مصر، حيث يتم توجيه التمويل الذي تم توفيره من هذه السندات للاستثمار في مشروعات ذات بُعد بيئي وتراعي الاستدامة البيئية مما يحفظ حقوق الأجيال القادمة، كما نجحت وزارة المالية في إصدار سندات الساموراى بالين اليابانى فى اليابان بمتوسط تكلفة سنوية ١,٥ ٪ لمدة خمس سنوات. كما تم إصدار أول صكوك سيادية فى فبراير ٢٠٢٣ بتكلفة إصدار أقل من العائد المطلوب على السندات فى الأسواق الثانوية الدولية.
- أما الشق الآخر فهو متعلق بخفض الاحتياجات التمويلية والتي تتكون من العجز وسداد أقساط الديون السابقة والتي يتم خفضها عن طريق تحقيق فائض أولي كبير وخفض العجز الكلي وتحقيق معدلات نمو مرتفعة ومد آجال أدوات الدين.

■ وتجدر الإشارة إلى أنه في وقت ارتفاع أسعار الفائدة في أعقاب توحيد سوق النقد الاجنبي واتباع سعر صرف مرن في مارس ٢٠٢٤، فقد تم اختيار أدوات الدين قصيرة الأجل عن عمد لتفادي تحمّل القيمة العالية لمدفوعات الفوائد لفترات طويلة. مما أدى الى ارتفاع مدفوعات الفوائد كما هو موضح ونتوقع الرجوع الى المستويات السابقة ولكن عند انخفاض أسعار الفائدة سيكون هناك إمكانية للتوسع وإستبدال الاقتراض قصير الأجل بأدوات تمويلية متوسطة وطويلة الأجل سواء من السوق الخارجي أو المحلي، وهو ما يصب مباشرة في الهدفين الثالث والرابع المتعلقين بإطالة عمر الدين وتطوير السوق ولذلك تتميز سياسة إدارة الدين بالمرونة في التعامل مع التغيرات في أسعار الفائدة لضمان توفير التمويل اللازم لإحتياجات الموازنة العامة للدولة وإحتياجات التنمية وذلك بأقل تكلفة ممكنة. لذلك، ومع عودة ارتفاع أسعار الفائدة، عادت وزارة المالية لتفادي التركيز على الأدوات طويلة الأجل لتجنب تحمل التكلفة العالية للدين لمدد طويلة والزيادة الملحوظة للاعتماد على الأذون بدلا من السندات وهي قصيرة الأجل لسد الفجوة التمويلية كما هو موضح في الرسم البياني التالي:-



أدى هذا التوجه للإصدارات قصيرة المدى الى عدم استمرار وتيرة زيادة متوسط عمر محفظة دين أجهزة الموازنة وزادت زيادة طفيفة في ٢٠٢٣ الى ٣,٢٣ سنوات ونتوقع وصولها الى ٣,٣ عام في نهاية العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٣.



يوضح الرسم السابق ارتفاع إجمالي دين أجهزة الموازنة نسبة للناتج المحلي في ٢٠٢٣ نظرا لتأثير تخفيض سعر الصرف على الدين الخارجي وزيادة عجز الموازنة نتيجة لإرتفاع فاتورة خدمة الدين لإرتفاع أسعار الفائدة لمعدلات غير مسبقة ومن المتوقع هبوط الدين مرة أخرى الى مستويات دون ال ٨٠٪ على المدى المتوسط بحلول العام المالي ٢٠٢٧/٢٠٢٦.

نظرة تحليلية عن الإصدار الدولي للسندات المصرية «الباندا»

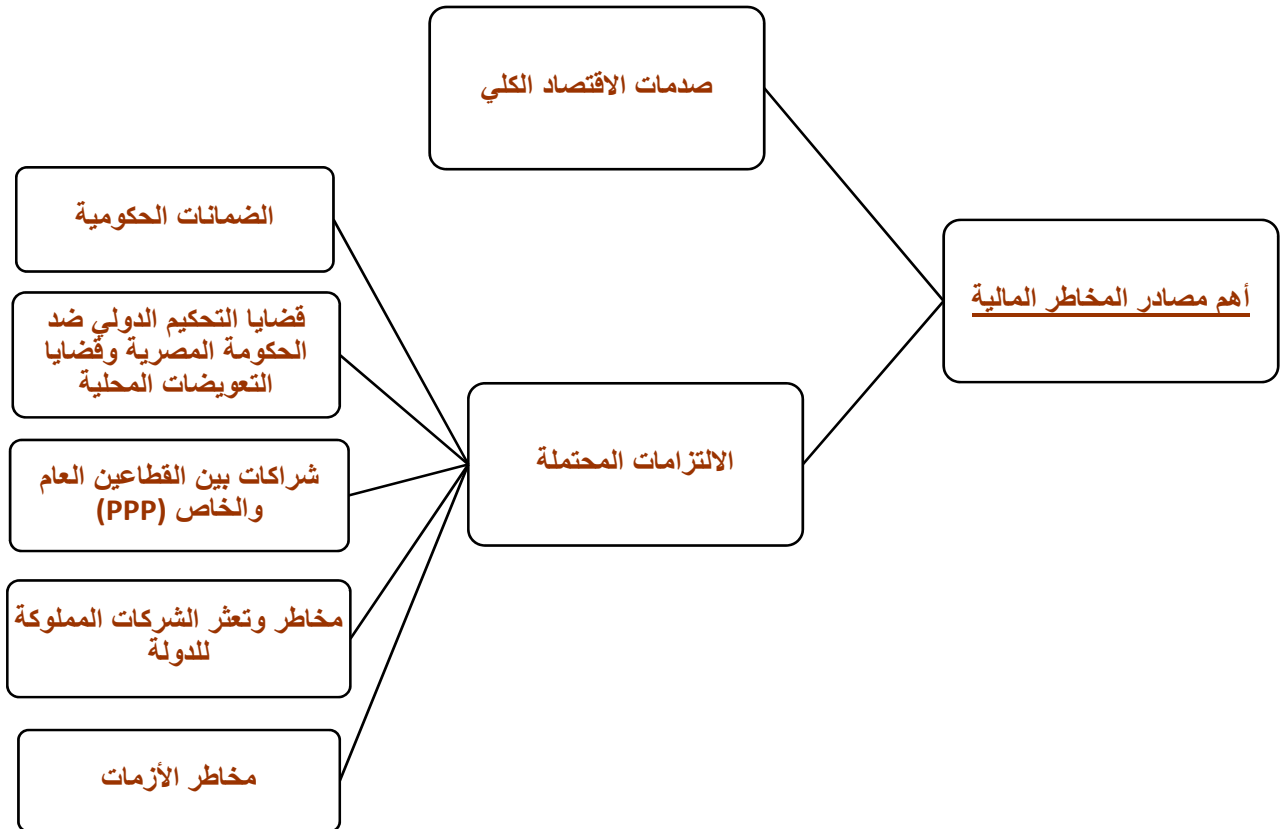
في السوق الصينية أكتوبر ٢٠٢٤

- نجحت مصر، كأول دولة في الشرق الأوسط وأفريقيا، في إصدار سندات دولية «باندا» مستدامة بسوق المال الصينية، التي تخصص لتمويل مشروعات بنحو ٣,٥ مليار يوان صيني، بما يُعادل ٥٠٠ مليون دولار.
- تمكنت وزارة المالية من الحصول على تسعير منخفض للسندات بعائد ٣,٥٪ سنويًا لأجل ٣ سنوات، مما يجعله أكثر تميزًا مقارنة بأسعار الفائدة الخاصة بإصدارات السندات الدولارية الدولية، في ظل التحديات الاقتصادية العالمية، هذا النوع من الإصدارات يتميز بأنه مُدعم بضمانة ائتمانية مقدمة من بنوك تنمية عالمية: «البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، والبنك الأفريقي للتنمية»، وهي بنوك ذات تصنيف ائتماني مرتفع، وقد استطاعت الوزارة بالتعاون مع مقدمي الضمانة الائتمانية من إتمام كل الإجراءات الخاصة بإصدار سندات الباندا بسوق المال الصينية، الذي يُعد ثاني أكبر أسواق المال العالمية من حيث الحجم؛ بما يحقق أحد أهم أهداف استراتيجيات تنويع مصادر التمويل والدخول إلى أسواق عالمية جديدة.
- هذا الإصدار نجح في جذب العديد من المستثمرين الصينيين، وتميز بتطبيق سياسات التمويل المُستدامة في قارتي آسيا وأفريقيا، والتوصل إلى أهداف مشتركة ومفاهيم موحدة فيما يخص التمويل المُبتكر والمُستدام، الذي يساهم في تحقيق أهداف التنمية المُستدامة، على نحو يتوافق مع إطار التمويل المستدام السيادي المصري المُعلن عنه في يوم التمويل بقيمة المناخ التي استضافتها مصر «COP 27».
- هذا الإصدار بمثابة بوابة جديدة تهدف إلى زيادة التعاون بين البلدين وتبادل الخبرات وفتح مجالات وآفاق من التعاون من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ومد جسور التمويل الأخضر والمستدام وتشجيع الاستثمار كإحدى الركائز الجوهرية، التي تتماشى مع استراتيجية مصر الخاصة بأهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠.

سابعاً: المخاطر المالية

أولاً: مصادر المخاطر المالية

في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي، تحرص وزارة المالية على تقوية مؤسساتها لإدارة المخاطر المالية. وتهتم بدراسة وتحليل طبيعة مصادر المخاطر المالية التي قد تتعرض لها المالية العامة بشكل دوري، والتي من أهم مصادرها: صدمات الاقتصاد الكلي، مخاطر وصدّات القطاع المالي وكذلك الالتزامات المحتملة التي تتمثل في مصادر متنوعة، كالضمانات الحكومية، تكلفة التعويضات المحتملة الخاصة بتسويات الدعاوى القضائية وقضايا التحكيم الدولي المرفوعة ضد الدولة، الشراكات بين القطاعين العام والخاص (Public Private Partnerships “PPPs”)، وكذلك مخاطر وتعثر الشركات المملوكة للدولة وأخيراً مخاطر الأزمات، لما لها من أهمية وأثر كبير قد يهدد المالية العامة في الفترة الحالية وإمكانية استقرار الأوضاع المالية مستقبلاً.



١- صدمات الاقتصاد الكلي وتغير الافتراضات الاقتصادية

واجه الاقتصاد العالمي صدمات عديدة مثل أثر وتداعيات الحرب الروسية الأوكرانية والتوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط والحرب على غزة مما أسفر عنه عدد متنوع من الصدمات الاقتصادية كارتفاع الأسعار العالمية للعديد من السلع الاستراتيجية وارتفاع أسعار الفائدة العالمية، والذي صاحبه ارتفاع كبير في معدلات التضخم، وانخفاض الإنتاجية ومعدلات النمو، وتزايد عجز الموازنات ومستويات الدين للدول الناشئة والمتقدمة على حد سواء. استمرار تلك التوترات والصراعات بالمنطقة لن تسفر فقط عن ارتفاع في أسعار الطاقة، ولكن أيضا سوف تؤثر على حجم الإنتاج والمعرض من النفط والغاز، مما له من تبعات جسيمة على قطاعات اقتصادية مهمة مثل قطاع السياحة والتجارة والاستثمار. وكان لاتباع سياسة التشديد النقدي لمحاربة ارتفاع مستوى الأسعار تبعات اقتصادية غير مواتية ومنها ارتفاع كبير في أسعار الفائدة وزيادة تكلفة الاقتراض خاصة للدول الناشئة، وعليه ارتفاع أعباء سداد الديون.

كما قامت السلطات النقدية بجمهورية مصر العربية باتباع سياسة تشديد نقدي للسيطرة على معدلات التضخم المرتفعة مما أسفر عن ارتفاع غير مسبوق لأسعار الفائدة مما زاد من تكلفة الاقتراض المحلي وارتفاع فاتورة خدمة الدين بصورة غير مسبوقة، ومن ثم أثر سلبا على مؤشرات الاقتصاد الكلي، كما هو موضح أدناه:

أ). معدلات النمو العالمية:

تعد معدلات النمو أحد أهم المؤشرات الرئيسية والمؤثرة على العديد من بنود الموازنة العامة مثل تقديرات الإيرادات الضريبية والجمركية والإيرادات الأخرى، وبالتالي فإن انخفاض أو تباطؤ معدلات النمو عن المعدلات التقديرية في الموازنة العامة للدولة، سواء كانت ناتجة عن أسباب محلية أو لأسباب خاصة بمعدلات نمو الاقتصاد العالمي، قد تؤثر سلباً على أداء النشاط الاقتصادي للبلاد وبالتالي على تغير المستهدفات المالية فيما يخص العجز الكلي والفائض الأولي ودين أجهزة الموازنة.

هذا وقد أشار تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لعدد شهر إبريل ٢٠٢٤ الصادر من صندوق النقد الدولي إلى تنبؤات باستقرار معدل نمو الاقتصاد العالمي عند ٣,٢٪ ويستمر بالوتيرة نفسها في عامي ٢٠٢٤، ٢٠٢٥ انعكاساً لتنبؤات كل من الصين والولايات المتحدة والأسواق الناشئة والاقتصادات النامية الكبرى. ومع ذلك، تظل التوقعات للنمو في عامي ٢٠٢٤ و ٢٠٢٥ أقل من المتوسط السنوي التاريخي البالغ ٣,٨٪ من الفترة

٢٠٠٠-٢٠١٩.

(ب). التجارة العالمية:

وفى نفس السياق، من المتوقع أن تبلغ معدلات نمو التجارة العالمية ٣,٣٪ في عام ٢٠٢٤ و ٣,٦٪ في ٢٠٢٥ وفقاً لتقرير آفاق الاقتصاد العالمي، ولكن على صعيد آخر تشير التوقعات إلى استمرار التأثير السلبي الناجم عن زيادة التشوهات التجارية والتوترات الجيوسياسية على مستوى التجارة العالمية، وحسب بيانات مرصد التجارة العالمية، فقد ارتفع عدد القيود التجارية الجديدة التي فرضتها البلدان من ١١٠٠ قيد في ٢٠١٩ إلى نحو ٣٠٠٠ قيد في ٢٠٢٣، وقد يؤثر تراجع حركة التجارة الدولية على حصيلة الإيرادات العامة للدولة ممثلة في تراجع حركة التجارة عبر قناة السويس ومن ثم تراجع متحصلات قناة السويس، وانخفاض حصيلة الضرائب الجمركية والضرائب على الواردات، هذا ويقدر الأثر المالي لكل ارتفاع في معدل نمو التجارة العالمية بمقدار ١٪ على إجمالي ما يؤول للخزانة العامة من إيرادات قناة السويس بنحو ٢٪.

(ج). مستوى التضخم

التضخم هو السبب الرئيسي وراء تباطؤ نمو التجارة عن المستوى المتوسط التاريخي البالغ نحو ٤,٩٪، فبينما انخفضت أسعار المواد الغذائية والطاقة من مستوياتها المرتفعة في أعقاب الحرب الروسية الأوكرانية أوائل عام ٢٠٢٢، إلا أنها لا تزال أعلى مما كانت عليه قبل الحرب مما أدى إلى اضطرابات في سلاسل الامداد في مختلف الأسواق والأنشطة التجارية العالمية، الأمر الذي دفع البنوك المركزية إلى تطبيق سياسات نقدية انكماشية عن طريق رفع أسعار الفائدة بهدف السيطرة على التضخم وبالتالي انخفاض الطلب على السلع وانخفاض معدل نمو التجارة العالمية عن المتوسط التاريخي.

(د). أسعار الفائدة:

تجدر الإشارة إلى أنه مع تزايد ارتفاع أسعار الفائدة لمحاربة التضخم وانعكاس ذلك على ارتفاع عوائد الأذون والسندات في الأسواق العالمية والمحلية، فإن ذلك يمثل أعباء إضافية على الموازنة العامة والدين حيث ان ارتفاع أسعار الفائدة بنحو ١٠٠ نقطة مئوية (١٪) مقارنة بما هو مستهدف بمشروع الموازنة، سيكون له تأثيراً سلبياً على عجز الموازنة (قد يصل الى ٧٥-٨٠ مليار جنيه سنوياً) وذلك نتيجة زيادة فاتورة خدمة دين أجهزة الموازنة العامة. كما أن زيادة أسعار الفائدة عالمياً ووجود حالة من عدم اليقين والتذبذب قد تؤدي الى تخارج بعض الاستثمارات الأجنبية في الأوراق المالية الحكومية، فتزيد تكلفة الاقتراض في السوق المحلي تماشياً مع زيادة الأعباء المالية، حيث ارتفعت أسعار الفائدة بشكل كبير مقارنة بتقديرات الموازنة للعام المالي الحالي مما يؤدي إلى زيادة في أعباء خدمة دين أجهزة الموازنة.

ه). فاتورة الدعم:

في حال ارتفاع أسعار خام برنت فان ذلك يمثل صعوبات للهيئة العامة المصرية للبترول ويساهم في تدهور صافي العلاقة بين قطاع البترول والخزانة العامة مما يتطلب أهمية استمرار تطبيق آلية التسعير التلقائي بشكل كامل ودائم مع استمرار برنامج التحوط ضد مخاطر ارتفاع متوسط أسعار البترول، من جهة أخرى فإن تراجع قيمة الجنيه أمام الدولار مقارنة بتقديرات الموازنة الأصلية من الممكن أن يساهم في ارتفاع فاتورة دعم السلع التموينية.

٢- الالتزامات المحتملة

تتألف الالتزامات المحتملة من مصادر متنوعة، كالضمانات الحكومية، تكلفة التعويضات المحتملة الخاصة بتسويات الدعاوى القضائية وقضايا التحكيم الدولي المرفوعة ضد الدولة، الشراكات بين القطاعين العام والخاص ("Public Private Partnerships "PPPs)، مخاطر وتعثر الشركات المملوكة للدولة وأخيرا مخاطر الأزمات، والتي تشكل أهمية وأثر كبير قد يهدد المالية العامة في الفترة الحالية وإمكانية استقرار الأوضاع المالية مستقبلا كما سيتم عرضها.

أ). القروض والتسهيلات المضمونة من الخزانة العامة

◀ تقوم وزارة المالية بإصدار الضمانات التي تمكن الجهات المملوكة للدولة من الحصول على قروض من المؤسسات المالية المحلية أو الخارجية وكذلك تسهيلات من الموردين لتمويل المشروعات القومية والمرافق العامة.

◀ حيث قد لا يرغب المقرض أو الشريك التجاري في تحمّل درجة المخاطرة في حال عدم وجود ضمانات من وزارة المالية، كما تنخفض تكلفة التمويل على الجهة المملوكة للدولة نتيجة ضمان الخزانة العامة للقروض أو للتسهيلات من الموردين.

◀ تمثل التسهيلات والديون المضمونة من الخزانة العامة اهم مصدر للمخاطر التي تتعرض لها المالية العامة ويلاحظ تزايدها من سنة لأخرى في ظل زيادة عدد وقيمة الضمانات المصدرة وتركزها في عدد محدود من الجهات، مما يشير الى ارتفاع درجة المخاطر الناشئة من الضمانات والمتمثلة في احتمالية اضطراب وزارة المالية لخدمة القروض نيابة عن الجهات المقرضة في المستقبل.

(ب). التعويضات المحتمل سدادها لتسوية قضايا التحكيم الدولي ضد الحكومة المصرية وقضايا التعويضات المحلية

◀ قد تضطر الخزانة العامة لسداد تعويضات نتيجة الفصل في قضايا التحكيم المرفوعة على الحكومة المصرية أو إحدى مؤسساتها أو تسويتها ودياً. ويذكر عند اعداد الموازنة العامة للدولة مخصص للطوارئ تحسباً للمخاطر التي قد تتعرض لها المالية العامة اثناء العام، وذلك لمواجهة الحتميات الطارئة أو المصروفات أو الالتزامات التي لم يتسن مراعاتها لدى إعداد مشروع الموازنة أو غيرها من الضرورات.

◀ تقوم الدولة المصرية بتسوية عدد كبير من قضايا التحكيم الدولي ذات المبالغ الكبيرة سواء التي كان قد حكم فيها ضد الدولة المصرية أو تلك التي مازالت تنظر فيها المحاكم.

(ج). شراكات بين القطاعين العام والخاص (PPPs)

◀ تساهم الشراكات بين القطاعين العام والخاص (PPPs) بإمكانية تحسين كفاءة توفير البنية التحتية، ولكن قد تشكل في بعض الأحيان مصدرًا رئيسيًا للمخاطر المالية. حيث يمكن أن تنشئ الشراكة بين القطاعين العام والخاص التزامات شبيهة بالديون للحكومة حيث تلتزم الحكومة بالدفع مقابل الخدمات على مدى مدة العقد وقد تلزم الحكومة بمجموعة من الالتزامات المحتملة. من ضمن الالتزامات المحتملة هي الضمانات الواقية من مخاطر السوق إذا تحملت الحكومة جانباً من مخاطر الطلب (على سبيل المثال: عندما تتعهد لجهة التشغيل من القطاع الخاص بضمان حد أدنى من الطلب على الخدمة المتاحة من خلال هذه الشراكة) أو التغيرات في السياسة النقدية (سعر الصرف).

◀ في كثير من الأحيان، لا يتم تضمين هذه الالتزامات المشابهة للديون والالتزامات المحتملة في الموازنة العامة. فلا تكون الالتزامات المحتملة على عاتق الخزانة العامة إلا حال تقديمها ضماناً مباشرة كنوع من الحوافز المقدمة للقطاع الخاص، وتظهر وقتها أهمية انتظام أحكام هذه الضمانة في عقد يحدد بشكل قاطع ومنضبط الأعباء المالية المحتملة على الموازنة العامة ويمكن فيه تحديد سقفها للحد من مخاطر هذا النمط من التعاقدات على المالية العامة للدولة.

◀ وبالإضافة إلى ما سبق، هناك مخاطر احتمالية تتمثل في حلول القطاع العام محل القطاع الخاص إذا ما أخفق ذلك الأخير في تنفيذ تعاقدته وانتقال الأعباء المالية المحمل بها المشروع من قبل مؤسسات التمويل للقطاع العام، والتزامه بالتشغيل، والإدارة، والصيانة. ويحد من هذه المخاطر حصول القطاع العام على ضمانات مالية تتناسب مع حجم ونوعية وأهمية المشروع.

◀ إن المخاطر المالية التي تتعرض لها الخزانة العامة الناشئة عن المشاركة بين القطاعين العام والخاص تعتبر محدودة في الوقت الراهن نظراً لضآلة عدد المشاريع الموقعة بالفعل مع القطاع الخاص.

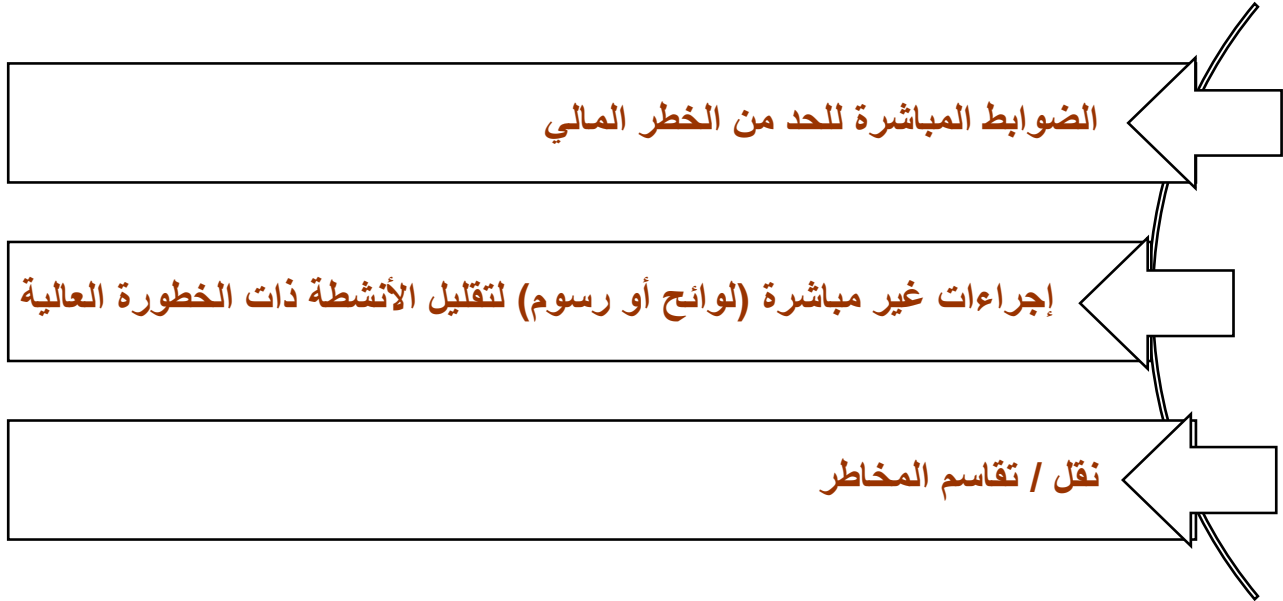
د). مخاطر الكوارث والأزمات

تشكل الكوارث الطبيعية خطراً كبيراً على مصر لذا يجب الالتزام بتعزيز حماية المجتمعات الضعيفة من الكوارث الاجتماعية والاقتصادية والمناخية والصحية من خلال زيادة دور التأمين وتمويل المخاطر بشكل كبير في التنمية. وذلك لتعزيز مستويات الشمول التأميني ودعم قدرات قطاع التأمين المصري على مستوى المهنيين لتوفير منتجات تأمين مبتكرة تساعد الفئات الأكثر تضرراً على التحوط من المخاطر وخاصة التبعات المختلفة للكوارث المتعددة.

وبناء على ما سبق عرضه، تحرص وزارة المالية، في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي، على تقوية مؤسساتها لإدارة المخاطر المالية من خلال إعداد منظومة متكاملة وعصرية لإدارة ومتابعة والتعامل مع أهم المخاطر المالية بشكل فعال ومرن وكفاء وبما يساهم في تحقيق استدامة المالية العامة وزيادة القدرة على تحقيق مستهدفات الموازنة، وتبني تدابير للتخفيف من وطأة تلك المخاطر.

ثانياً: التدابير المتخذة للتخفيف من وطأة المخاطر المالية (التدابير التخفيفية)

هناك مجموعة واسعة وأدوات من التدابير التخفيفية التي تم تبنيها في الآونة الأخيرة لإدارة المخاطر المالية والتي يمكن حصرها في ثلاث فئات رئيسية:



١- الضوابط المباشرة للحد من الخطر المالي

(١) اعداد تقرير نصف سنوي يتضمن تحديد وتوصيف لأهم المخاطر المالية المؤثرة على إمكانية تحقيق المستهدفات المالية للعام المعني وبالتوازي اقتراح وتنفيذ الإجراءات الاحترازية او التصويبية المطلوبة للتعامل مع أهم التحديات المالية.

(٢) العمل على اعداد استراتيجية للتعامل والحد من الضمانات الحكومية بما يضمن بأن الاقتراض الذي يتم بضمانات حكومية سيتم توجيهه لتمويل مشروعات ذات جدوى وقدرة المقترض على خدمة هذا الدين بشكل سليم وكذلك وضع سياسة للضمانات متضمنة إعادة صياغة عملية تقييم المخاطر لتشمل طريقة إدارة المحافظ المالية.

(٣) لمواجهة مخاطر وتعثر الشركات المملوكة للدولة، قامت الدولة بإقرار وثيقة سياسة ملكية الدولة في ديسمبر ٢٠٢٢ بما يساهم في الحد من دور الدولة في الاقتصاد المصري وزيادة مساهمة ونسبة ودور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي بمصر والعمل على تحسين درجة الحياد التنافسي بالاقتصاد المصري.

(٤) ولتقليل المخاطر التي قد تنجم عن تخارج الدولة من النشاطات الاقتصادية، أقر مجلس النواب تعديلات قانون جهاز المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية المتعلقة بإضافة فصل ينظم عملية الدمج والاستحواذ وبما يتيح للجهاز القدرة على التقييم المسبق والموافقة على كافة طلبات الدمج والاستحواذ بالسوق المصري في ديسمبر ٢٠٢٢.

(٥) نظرا للظروف الاقتصادية التي تشهدها البلاد وتبني البنك المركزي المصري نظام مرن لسعر الصرف لاستهداف التضخم مما أدى إلى التذبذب والضغط على قيمة العملة الأجنبية، قرر رئيس مجلس الوزراء، بموجب قرار رقم ٤٤٩٩ لسنة ٢٠٢٣، بشأن ترشيد الإنفاق العام بالجهات الداخلة في الموازنة العامة للدولة والهيئات العامة والاقتصادية، ويتضمن القرار عدة بنود أبرزها تأجيل تنفيذ أي مشروعات جديدة لم يتم البدء في تنفيذها ولها مكون دولاري واضح، وتأجيل الصرف على أي احتياجات لا تحمل طابع الضرورة القصوى، وترشيد كافة أعمال السفر خارج البلاد إلا للضرورة القصوى، وبعد موافقة رئيس مجلس الوزراء، أو في حالة تحمل الجهة الداعية لكل تكاليف السفر وبعد موافقة السلطة المختصة.

(٦) وللتخفيف من حدة وتبعات تذبذب قيمة العملة الأجنبية، يلزم الحصول على موافقة وزارة المالية بالترخيص بالصرف بالمكون الأجنبي على أي من أوجه الصرف وذلك بعد التنسيق مع البنك المركزي والجهات المعنية وذات الاختصاص في هذا الشأن، على أن يعرض وزير المالية تقريراً دورياً كل شهرين على رئاسة مجلس الوزراء بمدى التزام الجهات المخاطبة بتنفيذ ذلك وبناتج التنفيذ.

(٧) وللحد من المخاطر المالية التي قد تتكبدتها الموازنة العامة، تولت وزارة المالية، بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤١٥١ لسنة ٢٠٢٢، إدارة ومتابعة كافة المبادرات القائمة ذات العائد المنخفض عن أسعار السوق، ويشمل ذلك عملية اتخاذ القرارات وتحديد الضوابط المتعلقة بالمبادرات، من حيث تحديد المستفيدين والتكلفة والمدى الزمني والجهة التي ستتولى الإدارة التنفيذية لكل مبادرة ومصدر تمويل المبادرة والجهة التي ستتحمل التكلفة، بحيث يتم انعكاس التكلفة والموارد الخاصة بتمويل هذه المبادرات ضمن بنود الموازنة العامة، وذلك بعد موافقة مجلس الوزراء بناء على عرض وزير المالية.

(٨) وضع معايير فحص واختيار وإدراج المشروعات القابلة للطرح بنظام الـ PPPs في الخطة الاقتصادية والاجتماعية للدولة، بما في ذلك الالتزامات الطارئة، وذلك لتعميم تلك المعايير على جميع الوزارات والجهات الحكومية واستخدام تلك المعايير عند تحديد الموازنة الاستثمارية للدولة، لتعزيز دور القطاع الخاص في عملية التنمية وتخفيف العبء على الموازنة العامة للدولة.

(٩) وضع قاعده بيانات خاصة بالمبالغ المصروفة على الكوارث والأزمات من قبل اللجنة القومية لإدارة الأزمات والكوارث والحد من المخاطر بمجلس الوزراء بالتنسيق مع كافة الوزارات والهيئات المعنية وسيتم التنسيق معها حتى يمكن التنبؤ بالأزمات المحتملة للكوارث والازمات للسنوات المقبلة.

٢- إجراءات غير مباشرة (لوائح أو رسوم) لتقليل الأنشطة ذات الخطورة العالية

(١) صدقت مصر مؤخراً على قانون جديد للشركات العامة (القانون رقم ٢٠٣) الذي أدخل ممارسات الحوكمة الحديثة. هذا وألزم القانون جميع الشركات المملوكة للدولة بتجميع ونشر تقارير منتظمة عن أدائها. بالإضافة إلى ذلك، يعزز القانون هيكل حوكمة الشركات المملوكة للدولة من خلال وضع حد أقصى لحجم الأرباح المخصصة لمجلس الإدارة والموظفين. يؤدي القانون أيضاً إلى التسهيل التلقائي و / أو دمج القواعد إذا تجاوزت الخسائر المتراكمة لأي من الشركات المملوكة للدولة التزامات المساهمين لعدد من السنوات. بالإضافة إلى ذلك، يتعين على جميع الشركات إعداد وتقديم تقارير سنوية لقياس مدى امتثالها لقواعد الحوكمة.

(٢) لإدارة التعرض للمخاطر التي قد تتعرض لها محافظة دين الحكومة ولتحديد المخاطر المحتملة على الموازنة العامة للدولة التي قد تنشأ عن استراتيجيات إدارة الدين البديلة والصدمات الاقتصادية، تبنت وزارة المالية خطة تنفيذ استراتيجية إدارة الديون متوسطة الأجل MTDS على مدى أربع سنوات ٢٠٢٤-٢٠٢٨ لتحقيق أهداف الدين بما في ذلك التكوين المرغوب لديون الحكومة المركزية (ديون قطاع الموازنة) التي تعكس خيارات الحكومة من حيث التكلفة والمخاطر، وذلك بموجب القرار الوزاري رقم ٥١٥ لسنة ٢٠١٥. هذا وقد تم تحديث أهداف استراتيجية الدين للفترة المقبلة في ضوء التطورات الأخيرة لتصبح كالآتي:

◀ استراتيجية الدين متوسط الأجل لها أربعة أهداف رئيسية:

أ. مواصلة المسار الهبوطي لدين أجهزة الموازنة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي على المدى المتوسط إلى حوالي ٨٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي بحلول يونيو ٢٠٢٨.

ب. تخفيض الدين العام المحلي الحكومي المستحق خلال سنة واحدة والخاضعة لإعادة تحديد سعر الفائدة. والهدف من ذلك هو خفض إجمالي احتياجات التمويل (التي تغطي جميع الديون المستحقة) إلى أقل من ٢٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي بحلول يونيو ٢٠٢٧/٢٠٢٨ انخفاضاً من ٤٠٪ مؤخراً.

ج. زيادة حصة الدين القابل للتداول لتصل إلى أكثر من ٨٠٪ بحلول يونيو ٢٠٢٨ ارتفاعاً من حوالي ٦٨٪ في يونيو ٢٠٢٠.

د. تمديد وزيادة متوسط فترة استحقاق دين الحكومة المركزية المحلية والأجنبية إلى ٤,٥ - ٥ سنوات بحلول يونيو ٢٠٢٨.

(٣) كجزء من إستراتيجية إدارة الدين، تراقب وزارة المالية حالياً الضمانات السيادية الصادرة بالإضافة إلى الضمانات المطلوبة لأنها تمثل التزاماً طارئاً على قطاع الموازنة الحكومية والخزانة وكذلك مراجعة كافة الضمانات المطلوبة والتفاوض على شروطها، مراجعة توفر المعلومات والموافقات المطلوبة ومراجعة عملية الإصدار بالكامل.

٤) اعداد مستهدفات شهرية للموازنة بشكل دقيق وشهري لضمان تحديد وبشكل سريع أية مخاطر مرتبطة بالقدرة على تحقيق المستهدفات المالية ومستهدفات الدين.

٥) تم الاتفاق مع البنك الدولي لتقديم مساعدة فنية لوزارة المالية حول تعزيز المرونة المالية للصدمات المناخية والكوارث في مصر وذلك من اجل وضع استراتيجيات لمواجهة الكوارث وتأمين مخاطر المالية العامة، كما تم الاتفاق مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID بشأن المساعدة الفنية لإعداد دراسة تشخيصية لتأثير تغير المناخ على المالية العامة وكيفية التعامل معه وتم تشكيل فريق عمل من وزارة المالية للتعاون في هذا الشأن.

٣- نقل / تقاسم المخاطر

استخدام آليات التحوط كلما أمكن ذلك لحماية الموازنة من مخاطر تغير وانحراف الأسعار العالمية للسلع الأساسية مقارنة بافتراضات الموازنة الأصلية والتي يتم أيضا اعدادها وتقديرها في ضوء أحدث التقديرات المتاحة وقت اعداد الموازنة.

بالإضافة إلى ما تم عرضه من التدابير المتخذة للتخفيف من وطأة المخاطر المالية، يتم تخصيص جزء للتعامل مع أي تغيرات في الافتراضات أو احتميات أو ظروف طارئة بالموازنة السنوية، لمواجهة تكاليف المخاطر الطارئة التي من المتوقع حدوثها.

علاوة على ذلك، هناك بعض الإصلاحات المؤسسية التي تبنتها الدولة لتكون مكملة ومدعمة للتدابير المتخذة للتخفيف من وطأة المخاطر المالية من قبل الحكومة.

ثالثا: الإصلاحات المؤسسية لإدارة المخاطر المالية

- تم إنشاء وحدة مستقلة للمراجعة الداخلية في عام ٢٠١٨ تابعة بشكل مباشر لوزير المالية حيث تقوم تلك الوحدة بمساعدة وزير المالية والإدارة العليا بوزارة المالية على مراجعة أداء القطاعات والمصالح التابعة لوزارة المالية وتحديد أية مخاطر أو نقاط تتطلب تصويب أو تحسين في منظومة العمل وكفاءته.
- صدور قرار وزير المالية رقم ٣٦٠ لسنة ٢٠٢٢ بإعادة تشكيل لجنة إصدار ومتابعة الضمانات السيادية بوزارة المالية بهدف وضع سياسة لإصدار الضمانات السيادية وتحديد آليات إصدارها وتفعيل دور اللجنة فيما يخص متابعة الضمانات.

- صدور القرار الوزاري المشترك رقم ٥٤٦ لسنة ٢٠١٩ بشأن تشكيل لجنة مشتركة بين وزارتي المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية لوضع معايير فحص واختيار وادراج المشروعات القابلة للطرح بنظام الـ PPPs في الخطة الاقتصادية والاجتماعية للدولة، لتعزيز دور القطاع الخاص في عملية التنمية وتخفيف العبء على الموازنة العامة للدولة.
- تم تشكيل اللجنة القومية لإدارة الأزمات والكوارث والحد من المخاطر بمجلس الوزراء وفقاً لقرار السيد رئيس مجلس الوزراء، حيث تهدف اللجنة الى:
 - أ. بناء وتطوير منظومة وطنية لإدارة الكوارث والأزمات والحد من المخاطر.
 - ب. دمج الاعتبارات الخاصة بالحد من المخاطر في سياسة التنمية المستدامة.
 - ج. دعم التعاون والتنسيق بين كافة الوزارات والجهات المعنية بإدارة الأزمات والكوارث والحد من المخاطر.
 - د. تحقيق الاستجابة الفورية والفعالة لمواجهة واحتواء مخاطر الأزمات والكوارث والحد من الخسائر والآثار السلبية التي قد تنجم عنها.

ثامناً: المشاركة المجتمعية والشفافية

فى ضوء حرص وحدة الشفافية والمشاركة المجتمعية الدائم على تطوير أطر الشفافية والإفصاح المالى والتواصل المجتمعى والتي تم انشاءها بموجب قرار وزاري رقم ٥٧٤ لسنة ٢٠١٨ لتتبع وزير المالية مباشرة؛ فقد قامت الوحدة خلال العام السابق بالعديد من الجهود فى مجال رفع الوعي بالثقافة المالية لتعريف أطياف المجتمع بأحدث توجهات وزارة المالية خاصة فى ظل التحديات العالمية ومنها الحرب بأوروبا، والتي أدت إلى حدوث اضطرابات فى سلاسل الإمداد عالمياً مما انعكس على ارتفاع الأسعار خاصة أسعار السلع الأساسية والغذائية، وقد عملت الحكومة المصرية ووزارة المالية على وضع إطار متسق ومتكامل لمساندة المواطنين والقطاعات الاقتصادية من خلال سرعة إقرار إجراءات وحوافز وسياسات لتحفيز النشاط الاقتصادي، وكذلك مساندة المواطنين من خلال توفير السلع الأساسية بأسعار مدعمة، وإجراءات للحماية الاجتماعية، كما حرصت وزارة المالية على إشراك كافة الجهات المعنية الحكومية وغير الحكومية وفئات الجمهور المختلفة وخاصة الشباب فى رؤية الإجراءات المتخذة وذلك باستخدام عدة أدوات منها الالتزام بنشر التقارير المالية الدورية فى توقيتاتها الدولية، وإتاحة آليات مبتكرة علي كافة وسائل التواصل المجتمعي بالإضافة إلي بوابات النشر الرقمية مثل الموقع الإلكتروني التفاعلي budget.gov.eg وبوابة وزارة المالية الرقمية mofdigitalgate.gov.eg أو من خلال آليات الموازنة التشاركية وجلسات الاستماع الجماهيرى فى عدد من محافظات مصر.

وترتكز مهام وحدة الشفافية والمشاركة المجتمعية على ٤ محاور رئيسية وهي:

(١) زيادة الإفصاح والشفافية،

(٢) تعزيز وتطوير المشاركة المجتمعية،

(٣) استحداث آليات للتواصل والرقابة المجتمعية.

(٤) وكل ذلك من خلال بناء شراكات ناجحة مع المؤسسات المعنية محلياً ودولياً.

كما تهدف الوحدة إلى خلق حلقة وصل ما بين متخذ القرار ومتلقي الخدمة وتطوير أدوات الموازنة التشاركية فى عدد من المحافظات، وإدماج وإشراك المواطنين خاصة الشباب والمرأة والطفل لتطوير وتحسين الأداء الحكومي وتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد البشرية والإنفاق العام خاصاً فى أوقات الأزمات والتداعيات المصاحبة لها.

ويتم ذلك من خلال إجراء عدد من الفعاليات على مدار العام لتنمية الوعي المالي والمصارحة بأوضاع الاقتصاد المصري الذي يمر بمرحلة إصلاح هيكلي شامل، بما يساهم في تفهم الإصلاحات الهيكلية وتضمن آراء عدد كبير من أطراف المجتمع في دورة إعداد الموازنة العامة للدولة مع تفعيل المبادرات المقدمة سواء من منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص من خلال آليات الموازنة التشاركية واستخدام مشروعات التخرج الخاصة بالطلاب للوصول إلى

التحقيق الأسرع لأهداف المشتركة لرؤية مصر

٢٠٣٠ ليكونوا سفراء وأعضاء فاعلين في المجتمع قادرين على فهم موازنة بلدهم والمشاركة في التخطيط لها.

مؤشر ٢٠٢١: ٤٣/١٠٠
مؤشر ٢٠١٧: ٤١/١٠٠
مؤشر ٢٠١٢: ١٣/١٠٠



تقارير حول عملية دورة إعداد الموازنة العامة للدولة

			
موازنة المواطن 24\23	الموازنة المعتمدة 24\23	البيان المالي لعام 24\23	البيان المالي التمهيدي 24\23
https://assets.mof.gov.eg/files/2023-12/8dceb970-98d7-11ee-bfa0-a5b75bf63ba3.pdf	https://assets.mof.gov.eg/files/2023-12/8dceb970-98d7-11ee-bfa0-a5b75bf63ba3.pdf	https://assets.mof.gov.eg/files/2023-05/5b784cc0-ef31-11ed-8d15-9df60469d9ff.pdf	https://assets.mof.gov.eg/files/2023-05/41f20cf0-fada-11ed-a205-735d6b5ac56e.pdf
			
مراجعة الجهاز المركزي للمحسابات (للاعوام من 20/21-18/19)	الحساب الختامي 23/22	التقرير النصف سنوي عن الأداء الاقتصادي والمالي خلال عام 24\23	موازنة البرامج والأداء 23\22
http://www.parliament.gov.eg/Parliament_Reports_1.aspx	https://assets.mof.gov.eg/files/2024-03/a3877b0-daca-11ee-bdfe-196c807f647a.pdf https://assets.mof.gov.eg/files/2023-12/9f9a5a0-a7d1-11ee-9ba2-8fb8b05b5506.xlsx	https://assets.mof.gov.eg/files/2024-02/e97d8a60-cf0c-11ee-bfde-37487e17d588.pdf	https://assets.mof.gov.eg/files/2022-12/9b4a7b40-96ac-97f1-b1d4ce980a23.pdf https://assets.mof.gov.eg/files/2022-12/9b4a7b40-96ac-97f1-b1d4ce980a23.pdf

١- المحور الأول: تعزيز الشفافية

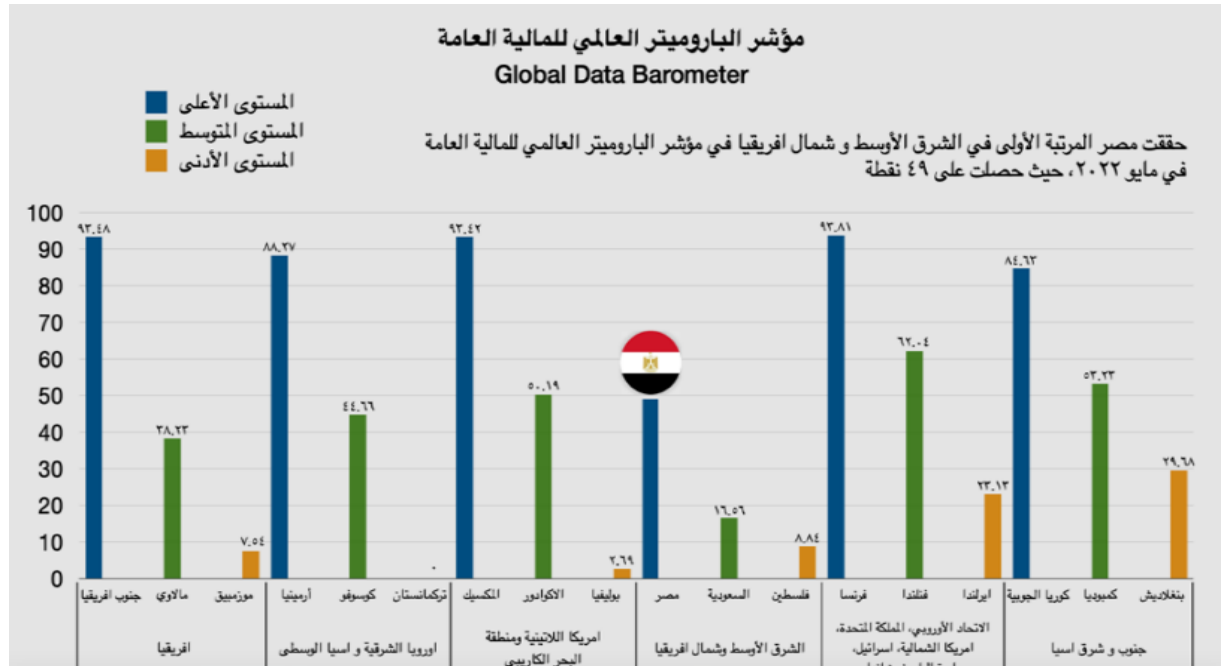
فيما يخص إعداد ونشر التقارير المالية حول دورة إعداد وتنفيذ ومتابعة الموازنة:

تم نشر التقارير الدورية حول دورة إعداد وتنفيذ ومتابعة الموازنة بشكل مبسط للمواطنين لتعريفهم بالجهود التنموية للدولة ورفع وعي المواطن كشريك أصيل في عملية صنع السياسة العامة وإعداد الموازنة. فمن خلال هذه التقارير، تقوم وزارة المالية ممثلة في وحدة الشفافية والمشاركة المجتمعية على إتاحة وتوفير المعلومات والبيانات الجوهرية الخاصة بالمالية العامة.

وتهدف هذه التقارير إلى متابعة تنفيذ الأداء المالي وفقاً للمستهدفات، بحسب معايير شفافية الموازنة العامة وفقاً لما جاء في توصيات كل من شراكة الموازنة الدولية IBP، والبنك الدولي WB، وصندوق النقد الدولي (IMF) مثل تقرير متابعة الأداء المالي نصف السنوي التقرير المالي الشهري، البيان المالي ما قبل التمهيدي، وموازنة المواطن. بالإضافة إلى إصدار نسخة المواطن المبسطة لعدد من التقارير المالية باللغتين العربية والإنجليزية، والنشر على المواقع الإلكترونية، والذي يتيح للمواطن خاصة الشباب التواصل والمساءلة حول مجالات الإنفاق العام وتلقي الردود مباشرة من ممثلين الوزارة بهدف إشراك المواطن في رؤية وأهداف وزارة المالية بمصطلحات اقتصادية بسيطة يمكن للمواطن العادي فهمها بسهولة وذلك لتوضيح الرؤية بمنتهى الشفافية.

تتسم التقارير المالية باستيفائها لمعايير الشفافية الدولية المقررة من مؤسسات (IBP, OECD, PEFA) كما يلي:

- إعداد التقارير عند ثلاث مراحل (إعداد الموازنة، تنفيذ الموازنة ومتابعة الأداء المالي، الرقابة المالية للصرف).
- شمولية وكفاية ودقة البيانات مع الالتزام بتوقيات النشر.
- إتاحة البيانات للجمهور عبر الوسائل الإلكترونية وإجراء حوارات مجتمعية حول التقارير المالية المصدرة.
- الاهتمام بإشراك القطاع الخاص في الرؤية المالية بالتوافق مع المرحلة الثانية من برنامج الإصلاح الإقتصادي مع إبراز الجهود في مجالات إشراك الشباب والمرأة في فرص التنمية والموازنة المستجيبة للنوع وكذلك مجالات مكافحة التغير المناخي والتحول للرقمنة.



ولقد ساهمت جهود الشفافية المالية مؤخراً في حصول مصر على المركز الأول على دول الشرق الأوسط في الموازنة المفتوحة لبيانات المالية العامة بحسب مؤشر «الباروميتر العالمي» لعام ٢٠٢٢؛ بينما تم تثبيت المؤشر الخاص بالشفافية بحسب شراكة الموازنة المفتوحة عند ١٠٠/٤٣ لعام ٢٠٢١، بينما تصعدت مصر لتحقيق المرتبة الأولى على دول الشرق الأوسط في المشاركة المجتمعية في المؤشر الفرعي لمشاركة الجمهور بـ ١٩ نقطة؛ وذلك في أحدث تقرير تم نشره بنهاية مايو ٢٠٢٢ مقارنةً بـ ١٣ نقطة في ٢٠١٢ وفقاً لاستبيان^١ / OBS.

ولاستيفاء متطلبات معايير الشفافية والنشر الدولية، قام الجهاز المركزي للمحاسبات في خطوة مسبقة ولأول مرة بنشر تقارير المراجعة للثلاث سنوات الأخيرة للأعوام ١٩/١٨ و ٢٠/١٩ و ٢١/٢٠ متضمنةً تقارير فحص حساب ختامي موازنة الجهاز الإداري وموازنة الخزنة العامة، وموازنات الإدارة المحلية، وموازنة الهيئات الخدمية. و جدير بالذكر أن هذا التقرير هو الثامن من أصل ٨ تقارير لم يكن ينشر من قبل ولأول مرة تم نشره في عام ٢٠٢١، مما سوف يساهم بشكل كبير في تحسين مرتبة مصر في عدد من مؤشرات الشفافية الدولية.



لعبة صيد الكنوز المالية
شخص المصطلحات الخاصة بموازنة الأسرة لتعليمهم من فهم وتحليل بنود المصروفات والإيرادات من خلال ألعاب الكترونية تناسب الفئة العمرية المستهدفة
المزيد

العامة، وموازنات الإدارة المحلية، وموازنة الهيئات الخدمية. و جدير بالذكر أن هذا التقرير هو الثامن من أصل ٨ تقارير لم يكن ينشر من قبل ولأول مرة تم نشره في عام ٢٠٢١، مما سوف يساهم بشكل كبير في تحسين مرتبة مصر في عدد من مؤشرات الشفافية الدولية.

٢- المحور الثاني: تطوير المشاركة المجتمعية:



<https://bit.ly/41bEYS6>



<https://bit.ly/40Zdob6>



<https://bit.ly/43sCI00>



<https://bit.ly/43s7UHc>

يشمل أدوات مشاركة المواطنين خاصة الشباب والمرأة والطفل، ومن أهم المبادرات التي قامت بها الوحدة هي مبادرة الموازنة التشاركية والتي تعمل على تحسين كفاءة الإنفاق العام من خلال خلق حلقة وصل ما بين متخذ القرار والمواطنين وزيادة التواصل مع كافة أطراف المجتمع وذلك عن طريق خلق آليات مؤسسية مبتكرة للتعاون المثمر مع كافة الجهات الحكومية والدولية والمعنية ذات الصلة ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص لتطوير وتحسين الأداء الحكومي وتحقيق الاستغلال الأمثل للمال العام، وللعمل على رفع مؤشرات الشفافية العالمية ومشاركة الجمهور.

مؤشر ٢٠٢١: ١٩/١٠٠
مؤشر ٢٠١٩: ١٥/١٠٠
مؤشر ٢٠١٥: ٨/١٠٠



^١ جدير بالذكر أنه يتم نشر مؤشر شفافية الموازنة الصادر عن شراكة الموازنة المفتوحة IBP كل عامين وكان آخر دورة الخاصة بعام ٢٠٢١ تم نشرها في مايو ٢٠٢٢ وسوف يتم نشر المؤشر الخاص بـ ٢٠٢٣ في مايو من العام الحالي ٢٠٢٤.

حيث تم تنفيذ الموازنة التشاركية بالفعل في كل من محافظتي الفيوم والإسكندرية وهدفها أن يصبح المواطن المصري شريكاً أصيلاً في عملية التنمية المستدامة وصنع القرارات في عملية إعداد الموازنة على المستوى المحلي من خلال إدراجه في حل مشاكله المجتمعية في ضوء الموارد المحلية المتاحة، مما يعزز الشفافية ويعطي من رضا المواطن والتي هي أحد المحاور الأساسية في رؤية مصر ٢٠٣٠.

■ وبناء على النجاح الذي تم تحقيقه في تطبيق النموذج الوطني للموازنة التشاركية في كل من محافظة الفيوم والإسكندرية، فقد صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٩٤٤) لسنة ٢٠٢٣ والذي ينص على تشكيل لجنة تسيير برئاسة وزير المالية لتعميم تطبيق النموذج الوطني للموازنة التشاركية في الـ ٢٧ محافظة؛ وخطة عمل وحدة الشفافية والمشاركة المجتمعية بشأن تنسيق وتنظيم العمل بين الوزارات المعنية، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، وزارة التنمية المحلية، ووزارة التضامن الاجتماعي من خلال بروتوكول تعاون يضمن أن يكون لكل وزارة دور واضح منوط بها في إطار الخطة التنفيذية لتطبيق النموذج الوطني للموازنة التشاركية وكيفية الانتقال التدريجي للتنفيذ في ٢٧ محافظة.

وفي هذا الصدد، جاري حالياً العمل على إطلاق البرنامج التدريبي للنموذج الوطني للموازنة التشاركية في كل من محافظة بني سويف ومحافظة أسيوط على غرار ما تم تنفيذه في كل من محافظة الفيوم والأسكندرية.

وتعمل وحدة الشفافية والمشاركة المجتمعية حالياً على المضي قدماً في الإعدادات اللازمة لإطلاق النموذج الوطني للموازنة التشاركية بمحافظة أسيوط، والإسكندرية، وبني سويف خلال العام المالي ٢٠٢٤/٢٥ وفقاً لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٤٤ لعام ٢٠٢٣ السابق ذكره.

ولقد ساهمت جهود وحدة الشفافية والمشاركة المجتمعية في تصاعد مصر لتحقيق المرتبة الأولى على دول الشرق الأوسط في المشاركة المجتمعية في المؤشر الفرعي لمشاركة الجمهور بـ ١٠٠/١٩ نقطة، وهي بذلك أعلى من المتوسط العالمي والبالغ قدره ١٠٠/١٤ نقطة؛ وذلك في أحدث تقرير تم نشره بنهاية مايو ٢٠٢٢ مقارنة بـ ١٥ نقطة عام وفقاً لاستبيان OBS.

٣- المحور الثالث: المساءلة والرقابة على الموازنة

- تستمر جهود وزارة المالية في التواصل المجتمعي من خلال العديد من المبادرات ومنصات التفاعل الإلكتروني والرقمي، بالإضافة إلى جهود البرلمان لمراقبة الموازنة وإشراك المواطنين، فضلاً عن التعاون المثمر بين وحدة الشفافية والمشاركة المجتمعية وأعضاء البرلمان، حيث سيتم إدماج عنصر "الموازنة العامة كأداة للتواصل بين البرلمان والمواطنين".

مؤشر ٢٠٢١: ٤٤/١٠٠
مؤشر ٢٠١٩: ٥٠/١٠٠
مؤشر ٢٠١٧: ٣٩/١٠٠



- جرى تفعيل أداة للمتابعة ورصد أولويات المجتمع ولا سيما في قرى حياة كريمة في كل من الاسكندرية والفيوم وذلك بحسب أفضل الممارسات العالمية للمؤسسات المعنية بالشفافية والمساءلة ومنها مؤشر شراكة الموازنة الدولية، ومؤشر الشفافية العالمي لقياس الفساد IBP & Transparency International Global corruption Barometer Survey لتمكين المواطن من متابعة المشروعات بالإضافة إلى تفعيل بطاقات التقييم المجتمعي وقياس رضا المواطن لإستطلاع آراء مستخدمي الخدمات وتقييمها، بالإضافة إلى متابعة التنفيذ الفعلي للمشروعات وذلك من خلال التدريبات الخاصة بالموازنة التشاركية في مختلف محافظات مصر. وقد ارتفع المؤشر الفرعي للرقابة على الموازنة في ٢٠١٩ ليحقق ١٠٠/٤٤ نقطة في ٢٠٢١ مقارنة بـ ١٠٠/٣٩ نقطة في ٢٠١٧.

٤- المحور الرابع: التعاون مع شركاء النجاح من المؤسسات والجهات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص المحلية والدولية.

- قامت وحدة الشفافية والمشاركة المجتمعية على مدار الست سنوات الماضية بعقد العديد من الشراكات والتحالفات الناجحة الاستراتيجية مع أكثر من ٥٠ مؤسسة حكومية وغير حكومية وجامعات دولية ومصرية ومنظمات المجتمع المدني ومنظمات دولية سواء أن كانت أجنبية أو محلية بغرض توسيع دائرة التأثير وتوحيد الجهود والاستفادة من نقاط القوة لشركاء النجاح والموارد الجماعية لدفع الابتكار وإيجاد حلول مستدامة وتحقيق الأهداف المشتركة وعلى رأسها تمكين الشباب ليصبحوا قادة مؤثرين ويكون لهم دور فعال في عملية اتخاذ القرار. وفيما يلي أهم الأمثلة للتعاون الناجح خلال الخمس سنوات الماضية:

الشراكات مع المؤسسات الدولية:

الشراكة مع الأمم المتحدة

- مشاركة وحدة الشفافية في إطار التعاون المشترك بين الحكومة المصرية والأمم المتحدة في مصر؛ حيث تم تضمين محور الشفافية والحوكمة الرشيدة التي تم تضمينها لأول مرة في بروتوكول التعاون الدولي للسنوات الخمس القادمة (٢٠٢٣-٢٠٢٧)، وذلك لضمان حصول الأفراد على المعلومات الكافية مع التركيز على تطبيق أطر الحوكمة التي تتميز بالشفافية والكفاءة والفعالية والمشاركة، والمبنية على القواعد والمعايير الدولية.
- برنامج بناء القدرات للعاملين في وزارة المالية على ربط مخصصات موازنة البرامج والأداء بأهداف التنمية المستدامة وتقدير تكلفة الأهداف الأممية

SDG Tagging and Costing

كما تقوم الوحدة برفع الوعي وبناء القدرات داخل وزارة المالية حول منهجية تنفيذ تكلفة أهداف التنمية المستدامة (SDGs Fund Costing) مع تدريب الشباب حول منهجية تنفيذ وقياس تكلفة تنفيذ الأهداف الأممية ٢٠٣٠ ووضع علامات تصنيفية للإنفاق الحكومي المتسق مع كل هدف من أهداف التنمية المستدامة لتكون متاحة للجمهور على وسائل التواصل الاجتماعي والمواقع الإلكترونية للوزارة بالتعاون مع المؤسسات الدولية ذات الصلة.

ولاستدامة عمل ومأسسة وحدة الشفافية والمشاركة المجتمعية داخل الإطار التنفيذي والإداري والتشريعي للدولة، فجدير بالذكر أنه صدر قانون المالية العامة الموحد (قانون رقم ٦ لعام ٢٠٢٢) وتنص المادة (١) على تعزيز كل من الشفافية والإفصاح، والمساءلة، كما تنص المادة (٤) على أن تلتزم الجهات الإدارية بتطبيق مبدأ الشفافية خلال مراحل إعداد وتنفيذ الموازنة، ونشر التقارير والبيانات المرتبطة بالأداء لكل منها بشكل دوري بما يسمح بتحقيق المشاركة المجتمعية.

الفصل الثانى

البيانات التحليلية

لمشروع الموازنة العامة للدولة

للسنة المالية ٢٠٢٥/٢٠٢٤

أتشرف أن ألقى الضوء على أهم جوانب وتفاصيل مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٥/٢٠٢٤.

مليون جنيه

٣,٨٧٠,١٦٨,١

▪ قُدر إجمالي المصروفات بمبلغ

٢,٦٢٥,١٦٨,٣

▪ وقُدر إجمالي الإيرادات بمبلغ

١,٢٤٤,٩٩٩,٨

• ومن ثم فإن العجز النقدي للموازنة قُدر بمبلغ

١,٩٧٧,٣ -

• وبإضافة صافي الحيازة المُقدر بمبلغ

١,٢٤٣,٠٢٢,٥

▪ وبالتالي يكون العجز الكلى المُقدر بالموازنة

ويشكل العجز الكلى المشار إليه نسبة ٧,٣٪ من الناتج المحلى الإجمالى المقدر في السنة المالية المقبلة ٢٠٢٥/٢٠٢٤.

ويوضح الجدول التالي تقديرات المصروفات والإيرادات والعجز بمشروع موازنة السنة المالية

٢٠٢٥/٢٠٢٤ مقارنة بالموازنة والمتوقع للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٣، وبالنتائج الفعلية للسنوات

المالية من ٢٠٢١/٢٠٢٠ وحتى ٢٠٢٣/٢٠٢٢:

جدول رقم (١)
المصروفات والإيرادات

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	٢٠٢٥/٢٠٢٤	٢٠٢٤/٢٠٢٣		التغير		الوزن النسبي %	٢٠٢٣/٢٠٢٢			٢٠٢٢/٢٠٢١		٢٠٢١/٢٠٢٠	
		موازنه مشروع موازنة (١)	موازنه (٢)	متوقع (٣)	(٢-١)	(٣-١)	فعلي	النسبي	الوزن النسبي %	فعلي	النسبي	الوزن النسبي %	الوزن النسبي %
المصروفات	٣,٨٧٠,١٦٨	٢,٩٩٠,٩٢٤	٢,٩٩٩,٦٦٣	٨٧٠,٥٠٥	٨٧٩,٢٤٤		١,٥٧٨,٧٧٤			١,٨٣١,٠٢٢			
١- الأجور وتعويضات العاملين	٥٧٥,٠٠٠	٤٧٠,٠٠٠	٤٩٣,٨٦٠	١٠٥,٠٠٠	٨١,١٤٠	١٤,٩	٣١٨,٨٠٦			٣٥٨,٧٣٥			
٢- شراء السلع والخدمات	١٦٦,٧٠٥	١٣٩,٣٨١	١٣٦,٥١٩	٢٧,٣٢٤	٣٠,١٨٦	٤,٣	٨١,٤٦٢			٩٩,٥٨٠			
٣- الفوائد	١,٨٣٤,٤٦٨	١,١٢٠,٠٨٦	١,٣٦٠,٠٩٤	٧١٤,٣٨٢	٤٧٤,٣٧٤	٤٧,٤	٥٦٥,٤٩٧			٥٨٤,٨٢٦			
٤- الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية	٦٣٥,٩٤٣	٥٢٩,٦٨٥	٥٣٢,٨١٨	١٠٦,٢٥٧	١٠٣,١٢٥	١٦,٤	٢٦٣,٨٨٦			٣٤٣,٤٠٥			
٥- المصروفات الأخرى	١٦٢,٢٣٨	١٤٥,٠٨٣	١٤٢,٤٣١	١٧,١٥٥	١٩,٨٠٧	٤,٢	٩٩,٧٥١			١١٤,٧٤٦			
٦- شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)	٤٩٥,٨١٥	٥٨٦,٦٩٠	٣٣٣,٩٤٢	٩٠,٨٧٥-	١٦١,٨٧٣	١٢,٨	٢٤٩,٣٧٢			٣٢٩,٧٣٠			
الإيرادات	٢,٦٢٥,١٦٨	٢,١٤٢,١١٠	٢,٤٢٠,٣٣٦	٤٨٣,٠٥٨	٢٠٤,٨٣٢		١,٠٨٠,٨٢٥			١,٣٤٧,١٧٨			
١- الضرائب	٢,٠٢١,٩٩١	١,٥٢٩,٩٩١	١,٥٥٠,٦٥٧	٤٩٢,٠٠٠	٤٧١,٣٣٤	٧٧,٠	٨٣٣,٩٩٣			٩٩١,٤٠٢			
٢- المنح	٣,٥٨٥	١,٩٣١	٤,٤٠٢	١,٦٥٤	٨١٨-	٠,١	٢,٩٥٥			٤,٠٨١			
٣- الإيرادات الأخرى	٥٩٩,٥٩٣	٦١٠,١٨٨	٨٦٥,٢٧٧	١٠,٥٩٦-	٢٦٥,٦٨٤-	٢٢,٨	٢٧١,٦٧٨			٣٥١,٦٩٤			
العجز (الفائض) النقدي	١,٢٤٥,٠٠٠	٨٤٨,٨١٤	٥٧٩,٣٢٧	٣٩٦,١٨٥	٦٦٥,٦٧٣		٤٧٠,١٤٩			٤٨٣,٨٤٤			
صافي حيازة الأصول المالية	١,٩٧٧-	٢٤,٣٧٥-	٢٤,٣٧٥-	٢٢,٣٩٧	٢٢,٣٩٧		٢٤,١٩٦			٥٧٠			
العجز (الفائض) الكلي	١,٢٤٣,٠٢٢	٨٢٤,٤٤٠	٥٥٤,٩٥٢	٤١٨,٥٨٣	٦٨٨,٠٧٠		٤٧٢,٣٤٥			٤٨٤,٤١٤			
العجز (الفائض) الأولى ^{١/}	٥٩١,٤٤٥-	٢٩٥,٦٤٦-	٨٠,٥١٤١-	٢٩٥,٧٩٩-	٢١٣,٦٩٦		٩٣,١٥٢-			١٠٠,٤١٢-			
نسبة الإيرادات إلى الناتج المحلي	%١٥,٤	%١٨,١	%١٧,٤				%١٦,٠			%١٧,٠			
نسبة المصروفات إلى الناتج المحلي	%٢٢,٦	%٢٥,٣	%٢١,٥				%٢٢,٨			%٢٣,١			
نسبة العجز (الفائض) النقدي إلى الناتج المحلي	%٧,٣	%٧,٢	%٤,٢				%٦,٨			%٦,١			
نسبة العجز (الفائض) الكلي إلى الناتج المحلي	%٧,٣	%٧,٠	%٤,٠				%٦,٨			%٦,١			
نسبة العجز (الفائض) الأولى إلى الناتج المحلي	%٣,٥-	%٢,٥-	%٥,٨-				%١,٣-			%١,٣-			
نسبة إجمالي الدين للناتج المحلي	%٨٨,٢	%٨٤,٠	%٨٩,٠				%٨٤,٨			%٨٧,٢			

^{١/} يمثل العجز الكلي مطروحاً منه الفوائد

الإستخدامات

تبلغ تقديرات الاستخدامات في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٥/٢٠٢٤ نحو ٥,٥٤١,٣٩٤ مليون جنيه (٣٢,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي) موزعة على ثلاثة مكونات رئيسية هي:

- **المصروفات** وتبلغ ٣,٨٧٠,١٦٨ مليون جنيه بنسبة ٢٢,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي.
- **حيازة الأصول المالية المحلية والأجنبية** وتبلغ ٦٥,٠٤٥ مليون جنيه بنسبة ٠,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي.
- **سداد القروض المحلية والأجنبية** وتبلغ ١,٦٠٦,١٨٢ مليون جنيه بنسبة ٩,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

ويوضح الجدول التالي تفاصيل الاستخدامات المشار إليها بعاليه:

**جدول رقم (٢)
الاستخدامات**

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٢٠٢١/٢٠٢٠			٢٠٢٢/٢٠٢١	٢٠٢٣/٢٠٢٢	٢٠٢٤/٢٠٢٣	التغير (٢-١)		٢٠٢٤/٢٠٢٣		٢٠٢٥/٢٠٢٤		البيان
فعلى				متوقع		نسبة %	قيمة	الوزن النسبى %	موازنة (٢)	الوزن النسبى %	مشروع موازنة (١)	
المصروفات												
١- الأجور وتعويضات العاملين												
٣١٨,٨٠٦	٣٥٨,٧٣٥	٤١٢,٤٦٣	٤٩٣,٨٦٠	٢٢,٣	١٠٥,٠٠٠	١٠,٨	٤٧٠,٠٠٠	١٠,٤	٥٧٥,٠٠٠			
٢- شراء السلع والخدمات												
٨١,٤٦٢	٩٩,٥٨٠	١٢٧,٧٨٠	١٣٦,٥١٩	١٩,٦	٢٧,٣٢٤	٣,٢	١٣٩,٣٨١	٣,٠	١٦٦,٧٠٥			
٣- الفوائد												
٥٦٥,٤٩٧	٥٨٤,٨٢٦	٧٧٤,٢٠٣	١,٣٦٠,٠٩٤	٦٣,٨	٧١٤,٣٨٢	٢٥,٨	١,١٢٠,٠٨٦	٣٣,١	١,٨٣٤,٤٦٨			
٤- الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية												
٢٦٣,٨٨٦	٣٤٣,٤٠٥	٤٥٤,١٠١	٥٣٢,٨١٨	٢٠,١	١٠٦,٢٥٧	١٢,٢	٥٢٩,٦٨٥	١١,٥	٦٣٥,٩٤٣			
٥- المصروفات الأخرى												
٩٩,٧٥١	١١٤,٧٤٦	١٢٧,٠٦٠	١٤٢,٤٣١	١١,٨	١٧,١٥٥	٣,٣	١٤٥,٠٨٣	٢,٩	١٦٢,٢٣٨			
٦- شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)												
٢٤٩,٣٧٢	٣٢٩,٧٣٠	٢٨٨,٩٨٧	٣٣٣,٩٤٢	١٥,٥-	٩٠,٨٧٥-	١٣,٥	٥٨٦,٦٩٠	٨,٩	٤٩٥,٨١٥			
جملة المصروفات												
١,٥٧٨,٧٧٤	١,٨٣١,٠٢٢	٢,١٨٤,٥٩٤	٢,٩٩٩,٦٦٣	٢٩,٤	٨٧٩,٢٤٤	٦٨,٨	٢,٩٩٠,٩٢٤	٦٩,٨	٣,٨٧٠,١٦٨			
نسبة إلى الناتج المحلى الإجمالى												
%٢٢.٨	%٢٣.١	%٢١.٦	%٢١.٥				%٢٥.٣		%٢٢.٦			
٧- حيازة الأصول المالية المحلية والأجنبية												
٢٦,٩٧١	٢٣,٢٦٧	٢٥,٢٨٤	٤٢,٣٧٦	٥٣,٥	٢٢,٦٦٩	١,٠	٤٢,٣٧٦	١,٢	٦٥,٠٤٥			
٨- سداد القروض المحلية والأجنبية												
٥٣٤,٧٠٦	٥٢٤,٩٢٧	٨٦٩,١٠١	١,٣١٥,٠١٠	٢٢,١	٢٩٠,٢٦٧	٣٠,٣	١,٣١٥,٩١٤	٢٩,٠	١,٦٠٦,١٨٢			
إجمالى الاستخدامات												
٢,١٤٠,٤٥١	٢,٣٧٩,٢١٦	٣,٠٧٨,٩٧٩	٤,٣٥٧,٠٤٩	٢٧,٤	١,١٩٢,١٨٠	١٠٠,٠	٤,٣٤٩,٢١٤	١٠٠,٠	٥,٥٤١,٣٩٤			
نسبة إلى الناتج المحلى الإجمالى												
%٣٠.٩	%٣٠.٠	%٣٠.٥	%٣١.٣				%٣٦.٧		%٣٢.٤			

أولاً: المصروفات:

تبلغ تقديرات المصروفات بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٥/٢٠٢٤ نحو ٣,٨٧٠,١٦٨ مليون جنيه (٢٢,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي) مقارنة بنحو ٢,٩٩٠,٩٢٤ مليون جنيه بموازنة السنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٣ (٢٥,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي) بزيادة قدرها نحو ٨٧٩,٢٤٤ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ٢٩,٤٪.

ومن الجدير بالذكر أن الزيادة المشار إليها في المصروفات ترجع في الأساس إلى الزيادات المرتبطة بحتميات الأجور وكذلك التكاليف المرتبطة بالقرارات الرئاسية الصادرة لتحسين أوضاع العاملين بالجهاز الإداري للدولة وتخفيف الأعباء المالية على محدودي الدخل والفئات الأولى بالرعاية، وكذا متطلبات إدارة دولا العمل الحكومي من سلع وخدمات، وكذلك الزيادة في متطلبات دعم السلع التموينية ودعم المواد البترولية وزيادة المعاشات الضمانية وغيرها من متطلبات الحماية الاجتماعية، فضلاً عن الزيادة في أعباء خدمة الدين العام المحلي والخارجي لأجهزة الموازنة العامة للدولة في ظل الزيادة في أسعار الفائدة.

وفيما يلي عرض لمصروفات الموازنة العامة للدولة:

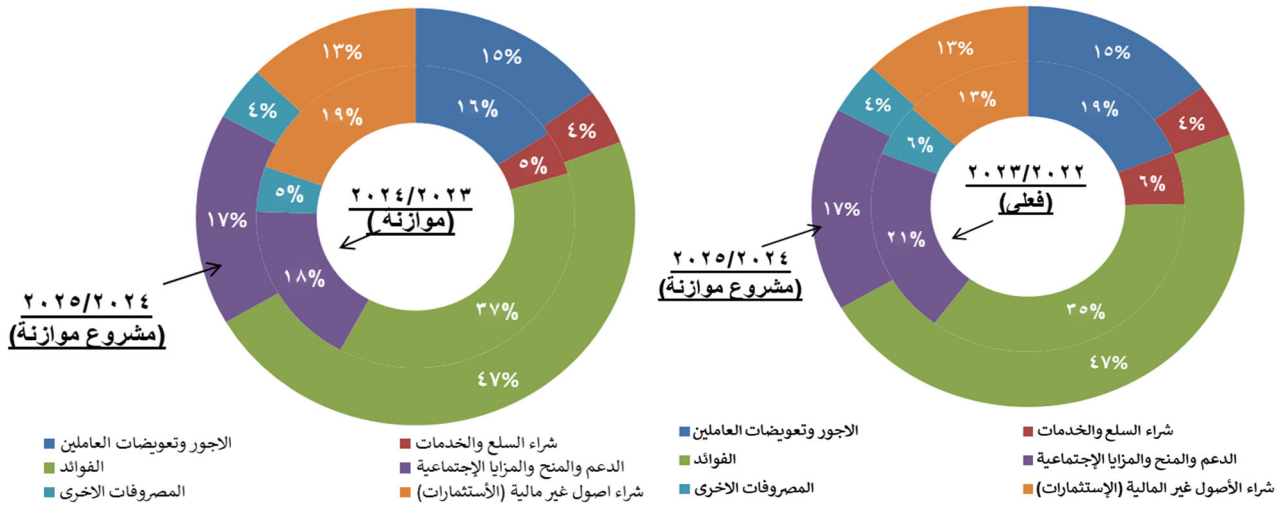
(أ) المصروفات وفقاً للتصنيف الإقتصادي:

وتتمثل عناصر المصروفات وفقاً للتصنيف الاقتصادي فيما يلي:

- الأجور وتعويضات العاملين.
- شراء السلع والخدمات.
- الفوائد.
- الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية.
- المصروفات الأخرى.
- شراء الأصول غير المالية "الإستثمارات".

ويوضح الشكل التالي مقارنة لنسب عناصر المصروفات حسب التصنيف الاقتصادي

إلى إجمالي المصروفات في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٥/٢٠٢٤ مقارنة بموازنة السنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٣ وكذلك مقارنة بنسب الفعلي للسنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٢:



ويتضح من الأشكال البيانية السابقة أن كافة بنود الموازنة العامة للدولة تم التحكم فيها وعلى الرغم من ان وزارة المالية قد نجحت في تحقيق فائض أولى كبير على مدار السنوات الست السابقة أدت إلى انخفاض العجز الكلى من اكثر من ٩% إلى ٦% في ٢٠٢٣/٢٠٢٤ ومستوى الدين من ١٠٣% إلى ٨١% إلا أن بند الفوائد خلال العامين الماليين ٢٠٢٤/٢٠٢٣ و ٢٠٢٥/٢٠٢٤ قد ارتفع نتيجة تحريك سعر صرف الجنيه وارتفاع معدلات التضخم وارتفاع أسعار الفائدة عالمياً ومحلياً بالدرجة الأولى وبالتالي زيادة العجز الكلى للموازنة العامة للدولة خلال تلك الفترة مدفوعاً بزيادة الفوائد وما هو أدى أيضاً إلى زيادة الدين العام لأجهزة الموازنة.

كما يوضح الجدول التالي المصروفات بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥ مقارنة بالموازنة والمتوقع للسنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤ وبالنتائج الفعلية للسنوات المالية من ٢٠٢٠/٢٠٢١ وحتى ٢٠٢٢/٢٠٢٣:

جدول رقم (٣) المصروفات

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	٢٠٢٥/٢٠٢٤		٢٠٢٤/٢٠٢٣		التغير (٢-١)		٢٠٢٤/٢٠٢٣		٢٠٢١/٢٠٢٠		
	مشروع موازنة (١)	الوزن النسبي %	موازنة (٢)	الوزن النسبي %	قيمة	نسبة %	متوقع	فعلي			
* الأجور وتعويضات العاملين	٥٧٥,٥٠٠	١٤,٩	٤٧٠,٠٠٠	١٥,٧	١٠٥,٠٠٠	٢٢,٣	٤٩٣,٨٦٠	٤١٢,٤٦٣	٣٥٨,٧٣٥	٣١٨,٨٠٦	٢٠٢١/٢٠٢٠
النسبة للنتائج المحلي الإجمالي	%٣,٤		%٤,٠				%٣,٥	%٤,١	%٤,٥	%٤,٦	
* شراء السلع والخدمات	١٦٦,٧٠٥	٤,٣	١٣٩,٣٨١	٤,٧	٢٧,٣٢٤	١٩,٦	١٣٦,٥١٩	١٢٧,٧٨٠	٩٩,٥٨٠	٨١,٤٦٢	٢٠٢٢/٢٠٢١
النسبة للنتائج المحلي الإجمالي	%١,٠		%١,٢				%١,٠	%١,٣	%١,٣	%١,٢	
* الفوائد	١,٨٣٤,٤٦٨	٤٧,٤	١,١٢٠,٠٨٦	٣٧,٤	٧١٤,٣٨٢	٦٣,٨	١,٣٦٠,٠٩٤	٧٧٤,٢٠٣	٥٨٤,٨٢٦	٥٦٥,٤٩٧	٢٠٢٣/٢٠٢٢
النسبة للنتائج المحلي الإجمالي	%١٠,٧		%٩,٥				%٩,٨	%٧,٧	%٧,٤	%٨,٢	
* الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية	٦٣٥,٩٤٣	١٦,٤	٥٢٩,٦٨٥	١٧,٧	١٠٦,٢٥٧	٢٠,١	٥٣٢,٨١٨	٤٥٤,١٠١	٣٤٣,٤٠٥	٢٦٣,٨٨٦	٢٠٢٤/٢٠٢٣
النسبة للنتائج المحلي الإجمالي	%٣,٧		%٤,٥				%٣,٨	%٤,٥	%٤,٣	%٣,٨	
* المصروفات الأخرى	١٦٢,٢٣٨	٤,٢	١٤٥,٠٨٣	٤,٩	١٧,١٥٥	١١,٨	١٤٢,٤٣١	١٢٧,٠٦٠	١١٤,٧٤٦	٩٩,٧٥١	٢٠٢٥/٢٠٢٤
النسبة للنتائج المحلي الإجمالي	%٠,٩		%١,٢				%١,٠	%١,٣	%١,٤	%١,٤	
* شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)	٤٩٥,٨١٥	١٢,٨	٥٨٦,٦٩٠	١٩,٦	٩٠,٨٧٥	١٥,٥	٣٣٣,٩٤٢	٢٨٨,٩٨٧	٣٢٩,٧٣٠	٢٤٩,٣٧٢	
النسبة للنتائج المحلي الإجمالي	%٢,٩		%٥,٠				%٢,٤	%٢,٩	%٤,٢	%٣,٦	
الإجمالي	٣,٨٧٠,١٦٨	١٠٠,٠	٢,٩٩٠,٩٢٤	١٠٠,٠	٨٧٩,٢٤٤	٢٩,٤	٢,٩٩٩,٦٦٣	٢,١٨٤,٥٩٤	١,٨٣١,٠٢٢	١,٥٧٨,٧٧٤	
النسبة للنتائج المحلي الإجمالي	%٢٢,٦		%٢٥,٣				%٢١,٥	%٢١,٦	%٢٣,١	%٢٢,٨	
نسبة إلى إجمالي الموازنة	%٦٩,٨		%٦٨,٨				%٦٨,٨	%٧١,٠	%٧٧,٠	%٧٣,٨	

(الوزن النسبي): يمثل نسبة كل باب من أبواب المصروفات لإجمالي المصروفات

الأجور وتعويضات العاملين

تُقدَّر "الأجور وتعويضات العاملين" في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٥/٢٠٢٤ بنحو ٥٧٥,٠٠٠ مليون جنيه (٣,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي) وذلك لتمويل أجور ومكافآت وحوافز العاملين بأجهزة الموازنة العامة للدولة (بخلاف العاملين بالهيئات والوحدات الاقتصادية) مقابل نحو ٤٧٠,٠٠٠ مليون جنيه (٤,٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي) بموازنة السنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٣ بزيادة قدرها نحو ١٠٥,٠٠٠ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ٢٢,٣٪.

ويلاحظ أن اعتمادات الأجور وتعويضات العاملين تمثل نسبة ١٤,٩٪ من إجمالي المصروفات في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٥/٢٠٢٤ البالغة نحو ٣,٨٧٠,١٦٨ مليون جنيه.

وقد روعي في تقدير الأجور بمشروع الموازنة العامة للدولة ومشروعات موازنات الهيئات الاقتصادية للسنة المالية ٢٠٢٥/٢٠٢٤ التزام كافة الجهات بصرف الحوافز والمكافآت والجهود غير العادية والأعمال الإضافية والبدلات وكافة المزايا النقدية والعينية وغيرها - بخلاف المزايا التأمينية - التي يحصل عليها الموظف بفئات مالية مقطوعة وبذات القواعد والشروط المقررة، إلا أن الزيادة في هذا العام ترجع إلى تأكيد الحكومة المصرية على استمرار تحسين الأوضاع الوظيفية لجموع العاملين بالجهاز الإداري للدولة بصفة عامة من خلال تعجيل منح العلاوة الدورية والخاصة والحافز الإضافي ليكون إعتباراً من أول مارس ٢٠٢٤ بدلاً من أول يوليو ٢٠٢٤ مع زيادة نسبة تلك العلاوات وكذا إقرار حزمة اجتماعية بحد أدنى يتراوح بين ١,٠٠٠ جنيه إلى ١,٢٠٠ جنيه لمواجهة آثار الأزمة الاقتصادية الحالية وارتفاع الأسعار ونفقات المعيشة، وكذلك زيادة حد الإعفاء الضريبي الشخصي، وكذا تحسين أجور العاملين بقطاع التعليم قبل الجامعي وأعضاء هيئة التدريس بقطاع التعليم الجامعي، وكذا أجور أعضاء المهن الطبية وهيئات التمريض بقطاع الصحة من خلال إقرار زيادة إضافية بخلاف الحزمة الاجتماعية وذلك على النحو السابق إيضاحه تفصيلاً بالفصل الأول.

ويوضح الجدول التالي توزيع الأجور وتعويضات العاملين بمشروع الموازنة العامة

للدولة للسنة المالية ٢٠٢٥/٢٠٢٤ مقارنة بالموازنة والمتوقع للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٣ وبالنتائج الفعلية للسنوات المالية من ٢٠٢١/٢٠٢٠ وحتى ٢٠٢٣/٢٠٢٢:

جدول رقم (٤)
الأجور وتعويضات العاملين

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	٢٠٢٥/٢٠٢٤		٢٠٢٤/٢٠٢٣		التغير (٢-١)		٢٠٢٤/٢٠٢٣	٢٠٢٥/٢٠٢٤	البيان	
	مشروع موازنة (١)	الوزن النسبي %	موازنة (٢)	الوزن النسبي %	قيمة	نسبة %				متوقع
* الوظائف الدائمة	١١٣,٢٤٤	١٩,٧	١٠٢,٠٣٥	٢١,٧	١١,٢٠٩	١١,٠	١٠٨,١٣١	١٠٠,٢٢٧	٩٢,٩٣٥	٨٥,٧٩٤
* الوظائف المؤقتة	١٢,٦٦٧	٢,٢	٩,٩٧٠	٢,٢	٢,٦٩٧	٢٧,٠	١٢,٠١٣	١٠,١٦٤	٨,٠٧٥	٦,٧٢٧
* المكافآت ^{١/}	٢٠٦,٩٣٣	٣٦,٠	١٧٠,٦٤٣	٣٦,٣	٣٦,٢٨٩	٢١,٣	١٨٨,٤٤٠	١٥٧,٧٩٩	١٣٩,٩٧٠	١١٧,٨٤٥
* البدلات النوعية ^{٢/}	٤٤,٩٨٨	٧,٨	٣٩,٤٣١	٨,٥	٥,٥٥٦	١٤,١	٤١,٠١٥	٣٥,٥٣٤	٣٢,٩٧٢	٣١,١٢٣
* المزايا النقدية ^{٣/}	٥٥,٨٣٦	٩,٧	٣٥,٩٧٠	٧,٧	١٩,٨٦٧	٥٥,٢	٤٨,٨٣١	٢٥,٠٥٧	١٢,٣١٠	١٢,١٨٣
* المزايا العينية	١٣,٤٠١	٢,٣	١٠,٦١٨	٢,٣	٢,٧٨٣	٢٦,٢	١١,٥٤٣	٩,٤٥٢	٨,٠٩٦	٧,٥٧٢
* المزايا التأمينية ^{٤/}	٦٦,٩٣١	١١,٦	٤٧,٧٤٧	١٠,٢	١٩,١٨٤	٤٠,٢	٥٥,٣٤٨	٤٧,٧٩٦	٤٠,٣٦٠	٣٥,٥٣٠
* الأجور الإجمالية والإحتياجات العامة	٦١,٠٠٠	١٠,٦	٥٣,٥٨٥	١١,٤	٧,٤١٥	١٣,٨	٢٨,٥٣٨	٢٦,٤٣٤	٢٤,٠١٨	٢٢,٠٣٢
الإجمالي	٥٧٥,٠٠٠	١٠٠	٤٧٠,٠٠٠	١٠٠	١٠٥,٠٠٠	٢٢,٣	٤٩٣,٨٦٠	٤١٢,٤٦٣	٣٥٨,٧٣٥	٣١٨,٨٠٦
نسبة إلى الناتج المحلى الإجمالي	%٣,٤		%٤,٠				%٣,٥	%٤,١	%٤,٥	%٤,٦
نسبة الى إجمالي المصروفات	%١٤,٩		%١٥,٧				%١٦,٥	%١٨,٩	%١٩,٦	%٢٠,٢
نسبة الى إجمالي الموازنة	%١٠,٤		%١٠,٨				%١١,٣	%١٣,٤	%١٥,١	%١٤,٩

^{١/} مثل تعويض العاملين عن جهود غير عادية، حوافز العاملين بالكادر الخاصة، مكافآت الامتحانات، تكاليف حافز اثنابة إضافي ، الحافز الإضافي والحافز التكميلي للحد الأدنى .

^{٢/} مثل بدل خطر، بدل جامعة، بدل معلم (تدريس)، بدل اعتماد (معلمين)، وبدل مخاطر مهن طبية.

^{٣/} مثل علاوة غلاء المعيشة الإستثنائية، وعلاوة الحد الأدنى للحرمة الاجتماعية ، وعلاوة الأعباء الوظيفية للمعلمين.

^{٤/} مثل التأمين ضد الشيخوخة والعجز والوفاة، التأمين ضد المرض، والتأمين ضد اصابة العمل.

شراء السلع والخدمات

—

تشمل اعتمادات شراء السلع والخدمات متطلبات إدارة دولا ب العمل الحكومي بما فى ذلك شراء الأدوية والمستلزمات الطبية والأغذية للمستشفيات، وكذا تكاليف طبع الكتاب المدرسى وتوفير التغذية للطلبة بالمدارس، كما تحتوي على نفقات الصيانة والمقابل النقدى للعاملين بالمناطق النائية، وأيضاً اعتمادات المياه والإنارة وبدلات انتقال العاملين للعاصمة الإدارية الجديدة ومقابل حق الانتفاع بمباني العاصمة الإدارية الجديدة وبمراعاة مقتضيات ترشيد الإنفاق.

وقد تضمن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥ نحو ١٦٦،٧٠٥ مليون جنيه (١،٠٪ من الناتج المحلى الإجمالى) مخصصة لشراء السلع والخدمات مقابل نحو ١٣٩،٣٨١ مليون جنيه (١،٢٪ من الناتج المحلى الإجمالى) بموازنة السنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٣ و بزيادة قدرها نحو ٢٧،٣٢٤ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ١٩،٦٪.

وتمثل الإعتمادات المخصصة لشراء السلع والخدمات نسبة ٤،٣٪ من إجمالى المصروفات فى مشروع الموازنة العامة للدولة البالغة نحو ٣،٨٧٠،١٦٨ مليون جنيه.

ويوضح الجدول التالى توزيع إعتمادات شراء السلع والخدمات بمشروع الموازنة

العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥ مقارنة بالموازنة والمتوقع للسنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤ وبالنتائج الفعلية للسنوات المالية من ٢٠٢٠/٢٠٢١ وحتى ٢٠٢٢/٢٠٢٣:

جدول رقم (٥)
شراء السلع والخدمات

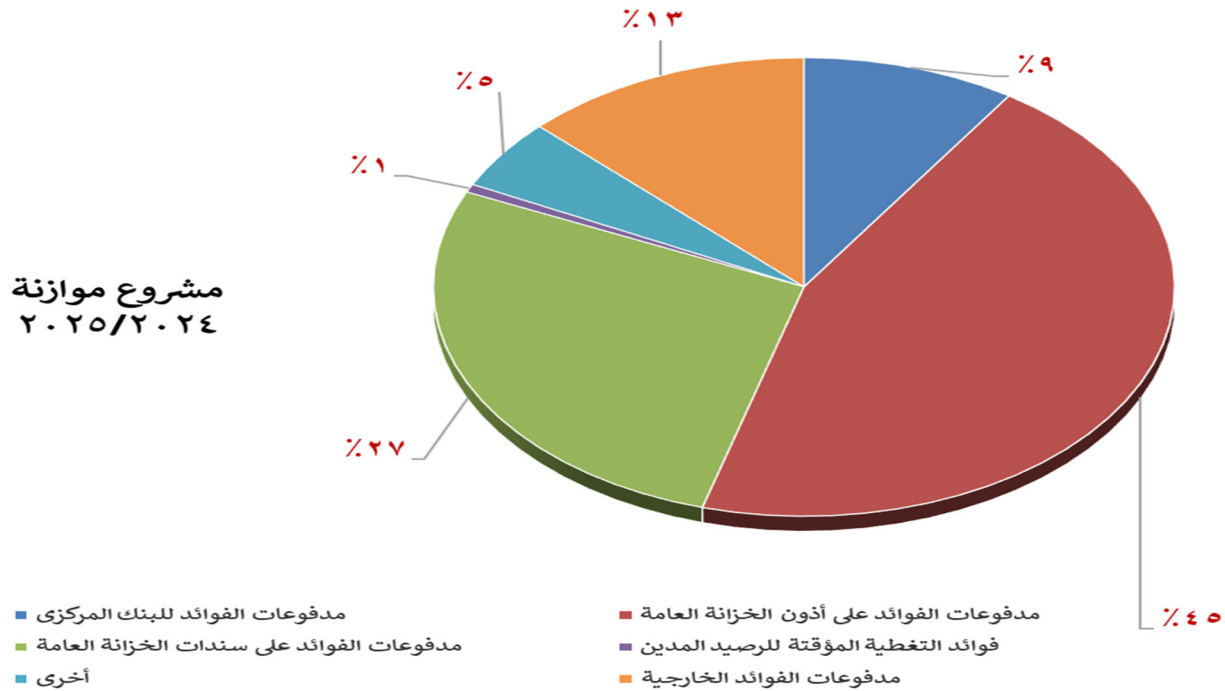
(بالمليون جنيهه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٢٠٢١/٢٠٢٠			٢٠٢٢/٢٠٢١			٢٠٢٣/٢٠٢٢			٢٠٢٤/٢٠٢٣			٢٠٢٥/٢٠٢٤			البيان
فعلى						متوقع	التغير (٢-١)		٢٠٢٤/٢٠٢٣		٢٠٢٥/٢٠٢٤				
							نسبة %	قيمة	الوزن النسبى %	موازنة (٢)	الوزن النسبى %	مشروع موازنة (١)			
١١,٨٣٨	١٩,٣٠٣	١٧,٥٧٣	١٤,٨٦٦	٢٥,٩	٣,٧٨٣	١٠,٥	١٤,٦٠٤	١١,٠	١٨,٣٨٧	* الادوية					
٣,٣٢٩	٧,٦٧٣	١٢,٦٧٥	١٢,٨٠٧	٤٦,٨	٤,٤٨٨	٦,٩	٩,٥٨٤	٨,٤	١٤,٠٧٢	* الاغذية					
٧,٨٢١	٥,٥٨١	٧,١٨٤	٧,٤٣١	٦,٤-	٦٣٦-	٧,٢	٩,٩٨٧	٥,٦	٩,٣٥١	* مواد خام أخرى					
٢,١٢٥	٤,٦٢١	٧,٧٥٩	١٠,٢٧١	٥٢,٩	٢,٨٨١	٣,٩	٥,٤٤٣	٥,٠	٨,٣٢٤	* المستلزمات الطبية					
٤,٤١٩	٧,٠٠٧	٧,٩٨٩	٨,٤٨٩	٦,٤	٤١٩	٤,٧	٦,٥٧٨	٤,٢	٦,٩٩٧	* وقود وزيت وقوى محركه للتشغيل					
٥٠٨	٥١٥	٥٧٠	٧٧٣	٧,٣	٥٣	٠,٥	٧٢٦	٠,٥	٧٧٩	* وقود وزيت لسيارات الركوب					
٢,١٢٦	٢,٢٣٥	٢,٦٢٤	٣,٢٩٣	٥,٢	١٦٥	٢,٣	٣,١٩٠	٢,٠	٣,٣٥٥	* قطع غيار ومهمات					
٨,٤٩٦	٩,٧٠٠	١١,٦٢٥	١١,٧٠٧	٣,٢	٣٦٩	٨,٤	١١,٧٠٧	٧,٢	١٢,٠٧٧	* الإنارة					
١,٧٥٤	١,٩٣٩	٣,٢٢٦	٢,٩٥٢	٦,٦	٢١١	٢,٣	٣,١٨٧	٢,٠	٣,٣٩٧	* المياه					
١٠,٦٢٩	١٠,٢٦٠	١٢,١٤٢	١٣,٨٧١	٤٣,٢	٦,٩٦٦	١١,٦	١٦,١٢٦	١٣,٩	٢٣,٠٩٢	* الصيانة					
٣,٥٢٥	٤,٠٦٨	٧,١٠٨	٩,٦٢٠	٩٩,٢	٥,٤٩٨	٤,٠	٥,٥٤٣	٦,٦	١١,٠٤٠	* نفقات الطبع					
٤,١٩١	٤,٤٤٨	٤,٦٨١	٥,٨٢٥	١٩,٤	١,٠٠٣	٣,٧	٥,١٦٥	٣,٧	٦,١٦٧	* النقل والانتقالات					
٤٩٤	٦٢١	٥٥٦	٨٣٣	٨,٦	٦٦	٠,٥	٧٦٤	٠,٥	٨٢٩	* البريد والإتصالات					
٥٦٣	٧٩٠	١,٠٥٤	٩٩٧	٧,٠	٧٢	٠,٧	١,٠٢٣	٠,٧	١,٠٩٥	* نفقات تنفيذ أحكام قضائية					
١٩,٦٤٥	٢٠,٨١٩	٣١,٠١٥	٣٢,٧٨٤	١٦,٣	٤,٨٩٨	٢١,٥	٣٠,٠١٥	٢٠,٩	٣٤,٩١٣	* باقى بنود الباب الثانى					
٠	٠	٠	٠	١٨,٥-	٢,٩١٠-	١١,٣	١٥,٧٣٨	٧,٧	١٢,٨٢٨	* إحتياجات عامة					
٨١,٤٦٢	٩٩,٥٨١	١٢٧,٧٨٠	١٣٦,٥١٩	١٩,٦	٢٧,٣٢٤	١٠٠	١٣٩,٣٨١	١٠٠,٠	١٦٦,٧٠٥	الإجمالى					
%١,٢	%١,٣	%١,٣	%١,٠				%١,٢		%١,٠	نسبة إلى الناتج المحلى الإجمالى					
%٥,٢	%٥,٤	%٥,٨	%٤,٦				%٤,٧		%٤,٣	نسبة الى إجمالى المصروفات					
%٣,٨	%٤,٢	%٤,٢	%٣,١				%٣,٢		%٣,٠	نسبة الى إجمالى الموازنة					

الفوائد

تُقدَّر الفوائد المطلوب سدادها عن القروض المحلية والأجنبية في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥ بمبلغ ١,٨٣٤,٤٦٨ مليون جنيه (١٠,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي) مقابل نحو ١,١٢٠,٠٨٦ مليون جنيه (٩,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي) بموازنة السنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤ بزيادة قدرها ٧١٤,٣٨٢ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ٦٣,٨٪ وذلك ناتج عن ارتفاع معدلات التضخم وهو ما أدى إلى ارتفاع أسعار الفائدة بمعدلات كبيرة جداً للتعامل مع تلك الآثار التضخمية بالإضافة إلى التغير في سعر الصرف وأثره على تكلفة الفوائد المسددة بالعملة الأجنبية.

ويوضح الشكل التالي توزيع الفوائد المحلية والأجنبية على أنواعها الرئيسية في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥:



وتمثل اعتمادات الفوائد نسبة ٤٧,٤٪ من إجمالي المصروفات في مشروع الموازنة العامة للدولة البالغة نحو ٣,٨٧٠,١٦٨ مليون جنيه، وذلك مقارنة بنسبة ٣٧,٤٪ من إجمالي مصروفات موازنة السنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤، وتمثل مدفوعات الفوائد أكبر باب على جانب المصروفات منذ عام ٢٠١٥/٢٠١٦.

ويوضح الجدول التالي توزيع اعتمادات الفوائد المحلية والأجنبية على أنواعها الرئيسية بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥ مقارنة بالموازنة والمتوقع للسنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤ وبالناتج الفعلية للسنوات المالية من ٢٠٢٠/٢٠٢١ وحتى ٢٠٢٣/٢٠٢٢:

جدول رقم (٦)
الفوائد

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	٢٠٢٥/٢٠٢٤		٢٠٢٤/٢٠٢٣		التغير (٢-١)		٢٠٢٣/٢٠٢٢		
	مشروع موازنة (١)	الوزن النسبي %	موازنة (٢)	الوزن النسبي %	قيمة	نسبة %	متوقع	فعلى	٢٠٢١/٢٠٢٠
(أ) - الفوائد الخارجية									
* فوائد الدين العام الخارجى	٢٣١,٦٤٨	١٢,٦	١٥٢,٢٥٠	١٣,٦	٧٩,٣٩٨	٥٢,١	١٥٢,٢٥٠	١٠٧,٥٢٨	٤٧,٤٤٠
* فوائد خارجية تسدها الجهات	٤٩٩	٠,٠	٣٦٢	٠,٠	١٣٧	٣٧,٩	٣٤٨	٥١٨	١٤٤
جملة (أ)	٢٣٢,١٤٧	١٢,٧	١٥٢,٦١٢	١٣,٦	٧٩,٥٣٥	٥٢,١	١٥٢,٥٩٨	١٠٨,٠٤٦	٤٧,٥٨٤
(ب) - الفوائد المحلية									
* فوائد سندات البنك المركزى	١٧١,٠٣٤	٩,٣	١٣٤,٢٤٤	١٢,٠	٣٦,٧٩٠	٢٧,٤	١٣٤,٢٤٤	٢٣,٦٩٥	٦٦,٣١٦
* فوائد الأذون على الخزانة العامة	٨٢٧,٢٠٦	٤٥,١	٤٣٧,٣١٧	٣٩,٠	٣٨٩,٨٨٩	٨٩,٢	٣٥٧,٣٢١	٢٣٧,٣٧٣	٢٠٤,٤٥٩
* فوائد سندات الخزانة المصرية	٥٠٢,٢٩٠	٢٧,٤	٣٤٦,٩٦١	٣١,٠	١٥٥,٣٢٩	٤٤,٨	٦٦٦,٩٦١	٣٣٠,١٧٦	٢٢٧,٨٠٩
* فوائد التغطية المؤقتة للرصيد المدين	١٠,٧٤٥	٠,٦	٣٣,٢٥٠	٣,٠	٢٢,٥٠٥	٦٧,٧-	٣٣,٢٥٠	٤٣,٧٨٣	٧,٧٠١
فوائد أخرى متنوعة	٩١,٠٤٦	٥,٠	١٥,٧٠٣	١,٤	٧٥,٣٤٣	٤٧٩,٨	١٥,٧٢١	٣١,١٣٠	١١,٦٢٩
جملة (ب)	١,٦٠٢,٣٢١	٨٧,٣	٩٦٧,٤٧٤	٨٦,٤	٦٣٤,٨٤٧	٦٥,٦	١,٢٠٧,٤٩٦	٦٦٦,١٥٧	٥١٧,٩١٣
الإجمالى	١,٨٣٤,٤٦٨	١٠٠	١,١٢٠,٠٨٦	١٠٠	٧١٤,٣٨٢	٦٣,٨	١,٣٦٠,٠٩٤	٧٧٤,٢٠٣	٥٦٥,٤٩٧
نسبة إلى الناتج المحلى الإجمالى	%١٠,٧		%٩,٥				%٩,٨	%٧,٧	%٨,٢
نسبة الى إجمالى المصروفات	%٤٧,٤		%٣٧,٤				%٤٥,٣	%٣٥,٤	%٣٥,٨
نسبة الى إجمالى الموازنة	%٣٣,١		%٢٥,٨				%٣١,٢	%٢٥,١	%٢٦,٤

الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية

—

تُقدَّر إعمادات الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية فى مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥ بنحو ٦٣٥,٩٤٣ مليون جنيه (٣,٧٪ من الناتج المحلى الإجمالى) مقابل نحو ٥٢٩,٦٨٥ مليون جنيه (٤,٥٪ من الناتج المحلى الإجمالى) بموازنة السنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤ بزيادة قدرها ١٠٦,٢٥٧ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ٢٠,١٪ نتيجة لزيادة دعم رغيف الخبز ودعم سلع البطاقة التموينية من ١٢٧,٧ مليار جنيه بموازنة العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤ ليصل الى ١٣٤,٢ مليار جنيه وزيادة دعم الطاقة والمواد البترولية والكهرباء من ١١٩,٤ مليار جنيه بموازنة العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤ ليصل إلى ١٥٤,٥ مليار جنيه هذا بالإضافة إلى بنود الدعم الأخرى مثل (دعم صناديق المعاشات، دعم معاش الضمان الاجتماعي، دعم التأمين الصحي والأدوية، دعم تنشيط الصادرات، دعم الإسكان الاجتماعي، دعم الأنشطة الصناعية والزراعية والسياحية، دعم التأمين الصحي الشامل، دعم الإمتيازات والخطوط غير الاقتصادية واشتراكات الطلبة بالسكة الحديد ومترو الأنفاق).

وتوزع إعمادات الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية فى مشروع موازنة السنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥ على النحو التالي:

مليون جنيه	
٢٩٧,٨٠٦	* الدعم السلعي
٢٣١,٦١٩	* الدعم والمنح للخدمات الاجتماعية
١٢,٥٢٠	* الدعم والمنح لمجالات التنمية
٤٧,٢٥٣	* الدعم والمنح للأنشطة الاقتصادية
٤٦,٧٤٥	* إعمادات إجمالية واحتياطات للدعم والمساعدات المختلفة
٦٣٥,٩٤٣	الإجمالى

ويوضح الجدول التالى توزيع تلك الاعتمادات على أنواعها الرئيسية بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥ مقارنة بالموازنة والمتوقع للعام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤ وبالناتج الفعلية للسنوات المالية من ٢٠٢٠/٢٠٢١ وحتى ٢٠٢٢/٢٠٢٣:

جدول رقم (٧)
الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية

مليون جنيه

٢٠٢٤/٢٠٢٣			التغير (مشروع - الموازنة)		٢٠٢٤/٢٠٢٣		٢٠٢٥/٢٠٢٤		البيان
فعلى			متوقع	نسبة	قيمة	الوزن النسبي	موازنة	الوزن النسبي	
٢٠٢١/٢٠٢٠	٢٠٢٢/٢٠٢١	٢٠٢٣/٢٠٢٢							مشروع موازنة
* الدعم السلعي:									
٨٣٠٠١٨	٩٦٠٨٠٥	١٢١٠٨١٠	١٤١٠٠٣٣	%٥,١	٦٠٤٥٠	%٢٤,١	١٢٧٠٧٠٠	%٢١,١	١٣٤٠١٥٠
١٥١	٧٠٤	٣٠١	٥٤٦	%٢٠,٧	١١٢	%٠,١	٥٤٥	%٠,١	٦٥٧
١٨٠٩١٣	٥٩٠٨٢٩	١٢٥٠٦٣١	١٢٥٠٤١٩	%٢٩,٤	٣٥٠٠٨٠	%٢٢,٥	١١٩٠٤١٩	%٢٤,٣	١٥٤٠٤٩٩
٠	٠	٢٠٠٨١	٢٠٠٠٠	%٠,٠	٢٠٥٠٠	%٠,٠	٠	%٠,٤	٢٠٥٠٠
٢٠٢٣٤	٣٣٩	١٠٣٧٣	١٠٠٨٨	%٦٦,٧	٢٠٠٠٠	%٠,٦	٣٠٠٠٠	%٠,٨	٥٠٠٠٠
١٠٤٩٧	٥٠٩٢٦	١٠٠٦٥	١٠٠٠٠	%٠,٠	٠	%٠,٢	١٠٠٠٠	%٠,٢	١٠٠٠٠
١٠٥٠٨١٢	١٦٣٠٦٠٣	٢٥٢٠٢٦١	٢٧١٠٠٨٦	%١٨,٣	٤٦٠١٤٢	%٤٧,٥	٢٥١٠٦٦٤	%٤٦,٨	٢٩٧٠٨٠٦
إجمالي الدعم السلعي									
* الدعم والمنح للخدمات الإجتماعية :									
١٠٨٠٠	١٠٨٤٨	١٠٩٠١	٢٠١١٥	%٣٨,١	٦٧٩	%٠,٣	١٠٧٨٠	%٠,٤	٢٠٤٥٩
١٠٨	٠	٨٥	٢٠٠	%٠,٠	٠	%٠,٠	٢٠٠	%٠,٠	٢٠٠
٣٨٢	٤٥٥	٣٨٥	٤٠٠	%١٢,٥	٥٠	%٠,١	٤٠٠	%٠,١	٤٥٠
٦٣٩	٥٠٢٠٠	٥٠١٩٩	٥٠٢٠٠	%٠,٠	٠	%١,٠	٥٠٢٠٠	%٠,٨	٥٠٢٠٠
١٩٤	٤٠٦	٢١٩	٥٠٠	%١٠,٠	٥٠	%٠,١	٥٠٠	%٠,١	٥٥٠
٤١٥	٤٢٣	٢٤٥	٥٩٦	%٣,٠	١٢	%٠,١	٣٨٧	%٠,١	٣٩٨
١٤٥	١٢٨	٣٩	٩٨	%٦٦,١-	١٠٠	%٠,٠	٦٥	%٠,٠	٥٤
٢٢٩	٢٠٢	١١٥	٢٨٧	%٤,٤-	٩٠	%٠,٠	١٩٦	%٠,٠	١٨٧
٥٧	٠	٠	١٠٥٠٠	%١٤,٩	٣١١	%٠,٤	٢٠٠٨٨	%٠,٤	٢٠٣٩٩
٠	٣٢٠	١٠٠	٠	%٠,٠	٠	%٠,٠	٢٠٠	%٠,٠	٢٠٠
٠	٠	٠	٠	%٠,٠	٠	%٠,٠	١٠٠	%٠,٠	١٠٠
١٩٠٠٠	١٩٠٠٠	٢٣٠٧٣٦	٣٧٠٠٠	%٢٩,٠	٩٠٠٠٠	%٥,٩	٣١٠٠٠	%٦,٣	٤٠٠٠٠
٧٠	١٤٩	٧٠	٧٠	%٠,٠	٠	%٠,٠	٧٠	%٠,٠	٧٠
١٢٧	٧٠	١٧٥	٣٣٨	%٠,٢	٠	%٠,٠	٢٠٣	%٠,٠	٢٠٣
٩٩٠١٤٩	١١٩٠٩٩٩	١٢٧٠٠٧٨	١٣٤٠٧٠٣	%٥,٩	٧٠٩٤٨	%٢٥,٤	١٣٤٠٧٠٣	%٢٢,٤	١٤٢٠٦٥١
٨٠٤٧٢	٧٠٥٢٣	٩٠٢٤٨	٨٠٦٨٢	%٢٤,٧	٢٠٠٠٠	%١,٥	٨٠٠٩١	%١,٦	١٠٠٠٩١
٣٠٠٧١	١٠٣٨٩	١٠٣٥٠	٤٠٤٧٤	%١٣,٣	٥٧٠	%٠,٨	٤٠٢٧١	%٠,٨	٤٠٨٤٠
١١٠٣٩٠	٩٠٠٣٦	١٢٠٨٥٢	١٢٠٧٦٦	%٦٢,٤	٨٠٢٨٥	%٢,٥	١٣٠٢٨١	%٣,٤	٢١٠٥٦٦
١٤٥٠٢٤٨	١٦٦٠١٤٩	١٨٢٠٧٩٧	٢٠٨٠٩٢٩	%١٤,٢	٢٨٠٨٨٥	%٣٨,٣	٢٠٢٠٧٣٤	%٣٦,٤	٢٣١٠٦١٩
إجمالي الدعم والمنح للخدمات الإجتماعية									
* الدعم والمنح لمجالات التنمية :									
٢٥٠	٢٤٠	٣٩٦	٤٠٠	%٠,٠	٠	%٠,١	٤٠٠	%٠,١	٤٠٠
٣٦٩	٢٦٠	٢٣٢	٢٥٠	%٢٠,٠-	٥٠٠	%٠,٠	٢٥٠	%٠,٠	٢٠٠
١٠٤٩٩٩	٢٠٠٤٨	٧٠٦٠٨	١٠٠٢٣٤	%١٦,٥	١٠٦٨٦	%١,٩	١٠٠٢٣٤	%١,٩	١١٠٩٢٠
٢٠١١٨	٢٠٥٤٨	٨٠٢٣٦	١٠٠٨٨٤	%١٥,٠	١٠٦٣٦	%٢,١	١٠٠٨٨٤	%٢,٠	١٢٠٥٢٠
إجمالي الدعم والمنح لمجالات التنمية									
* الدعم والمنح للأنشطة الاقتصادية :									
٠	٠	١٠٠٧٣	١٤٠٥٠٠	%٠,٠	٢٠٠٠٠-	%٣,٧	١٩٠٥٠٠	%٢,٨	١٧٠٥٠٠
٣٠٩٢٧	٢٠٥٢٨	١٠٩٥٩	٢٠٠١٢٥	%١٨,٢-	٥٠١٢٥-	%٥,٣	٢٨٠١٢٥	%٣,٦	٢٣٠٠٠٠
٢٠٣٩٥	١٠٤٣٩	١٠٦٣٥	١٠٣٥٩	%٥,٢-	٧٠٠	%٠,٣	١٠٣٥٩	%٠,٢	١٠٢٨٩
٢٠٨٥٤	٢٠٦١٩	٢٠٠٢٦	٣٠٠٠٠	%٠,٠	٥٠٠	%٠,٧	٣٠٥٠٠	%٠,٦	٣٠٥٠٠
٥٧	٤٠٧	٢٠٤	٤٠٠	%١,٧	٧	%٠,١	٤٠٧	%٠,١	٤١٤
٢٧	٣٢	٠	٥٠٠	%٠,٠	٠	%٠,١	٥٠٠	%٠,١	٥٠٠
٣٧٢	٢٠٩٩٧	٣٠٩١٠	٩١٥	%٩٠,٩	٥٠٠	%٠,١	٥٥٠	%٠,٢	١٠٥٥٠
٩٠٦٣٢	١٠٠٠٢٣	١٠٠٨٠٧	٤٠٠٨٠٠	%١٢,٤-	٦٠٦٨٨-	%١٠,٢	٥٣٠٩٤١	%٧,٤	٤٧٠٢٥٣
٢٦٢٠٨١١	٣٤٢٠٣٢٤	٤٥٤٠١٠١	٥٣١٠٦٩٩	%١٣,٥	١٩٠٩٧٦	%٩,٨٠	٥١٩٠٢٢٢	%٩٢,٦	٥٨٩٠١٩٨
١٠٠٧٥	١٠٠٨١	٠	١٠١١٩	%١٠,١	٤١	%٠,١	٤٠٧	%٠,١	٤٤٨
٠	٠	٠	٠	%٣٦٠,٤	٣٦٠٢٤١	%١,٩	١٠٠٠٥٦	%٧,٣	٤٦٠٢٩٧
٢٦٣٠٨٨٦	٣٤٣٠٤٠٥	٤٥٤٠١٠١	٥٣٢٠٨١٨	%٢٠,١	١٠٦٠٢٥٨	%١٠,٥٠	٥٢٩٠٦٨٥	%١٠,٥٠	٦٣٥٠٩٤٣
إجمالي									
نسبة إلى الناتج المحلي									
نسبة إلى إجمالي المصروفات									
نسبة إلى إجمالي الموازنة									

ويمكن إيضاح أهم عناصر الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية فيما يلي:

أولاً: الدعم السلعي

(١) دعم السلع التموينية:

يُقدَّر دعم السلع التموينية في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥ بنحو ١٣٤،١٥٠ مليون جنيه، وذلك مقابل نحو ١٢٧،٧٠٠ مليون جنيه بموازنة السنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤.

هذا وقد تم تقدير دعم السلع التموينية وفقاً للافتراضات التالية: -

- ١- كميات القمح المطلوب توفيرها نحو ٨،٢٥٠ مليون طن قمح منها كمية تبلغ نحو ٧،٦٧١ مليون طن قمح لتوفير نحو ٩٦،٥ مليار رغيف بالإضافة إلى نحو ٥٧٩ ألف طن قمح لتوفير دقيق المستودعات.
- ٢- نسبة سحب رغيف الخبز تبلغ نحو ٧٩،٥٪، ونسبة ما يتم توفيره واستبداله بنظام النقاط بواقع ١٠ قروش لكل نقطة (رغيف) تبلغ ٢٠،٥٪.
- ٣- أعداد المستفيدين من دعم السلع التموينية ٦٢،٢ مليون فرد (٥٠ جنيه شهرياً للمواطن لعدد أربعة أفراد مقيدين على البطاقة وما زاد عن ذلك ٢٥ جنيه للفرد شهرياً).
- ٤- وفي ظل الظروف والأحداث العالمية الراهنة للأزمة الروسية الأوكرانية وتأثيرها على مصر والارتفاع غير المسبوق في الأسعار العالمية للسلع الإستراتيجية وخاصة القمح وفي سبيل تأمين احتياجات البلاد من مختلف أنواع السلع الإستراتيجية داخل السوق المحلي والحد من تأثير تلك الأزمة وضمان استلام وتخزين أكبر كمية ممكنة من القمح المحلي خلال موسم ٢٠٢٤ فقد تقرر رفع سعر توريد أردب القمح المحلي لـ ٢،٠٠٠ جنيه للأردب مقابل ١،٥٠٠ جنيه للأردب الموسم السابق ٢٠٢٣ لتصبح إجمالي نسبة الزيادة في سعر توريد القمح المحلي نحو ٣٣٪.

- وقد أسفرت تلك الافتراضات إلى ارتفاع دعم السلع التموينية ورغيف الخبز ليصل إلى مبلغ ١٣٤،١٥٠ مليون جنيه بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥ موزعاً على النحو التالي:

مليون جنيه

٩٠،٧٥٦

٥،٢٤٨

٢،٠٤٦

دعم رغيف الخبز

دعم دقيق المستودعات

دعم نقاط الخبز = ١٠ قروش / رغيف × ٢٠،٤٦٠ مليار رغيف

دعم سلع البطاقة التموينية = ٦٢،٢ مليون مواطن (٥٠ جنيه شهرياً

للمواطن لعدد ٤ أفراد مقيدين على البطاقة وما يزيد عن ذلك ٢٥ جنيه للفرد ٣٦،١٠٠

× ١٢ شهر).

إجمالي الدعم ١٣٤،١٥٠

كما أنه مدرج بموازنة قسم الاحتياطات العامة مبلغ ١٠،٠ مليار جنيه احتياطي مخصص إضافي لدعم السلع التموينية لمواجهة الزيادة في تكلفة شراء القمح المحلى والمستورد.

(٢) دعم المزارعين:

يُقدَّر دعم المزارعين بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥ بنحو ٦٥٧ مليون جنيه.

وذلك تماشياً مع ما تهدف إليه الدولة من المساهمة في رفع المعاناة عن صغار المزارعين، حيث تقوم الدولة بما يلي:

- ١- دعم مستلزمات الإنتاج الزراعي من أسمدة وبذور ومبيدات.
 - ٢- تحمل جانباً من أعباء مقاومة بعض الآفات الزراعية.
 - ٣- المساهمة في خفض أسعار التقاوى.
 - ٤- تقديم القروض الميسرة لبعض الأغراض الزراعية، وتحمل الخزانة العامة في سبيل ذلك بفروق فوائد هذه القروض المخصصة للإنتاج الزراعي.
- ويتمثل الدعم المدرج ضمن بند دعم المزارعين بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥ فيما يلي:

مليون جنيه

٦٠٠

٤٠

١٧

الإجمالي ٦٥٧

دعم فرق سعر الفائدة لقروض الإنتاج النباتي (مستحقات البنك الزراعي المصري)

مساهمة الدولة في تكاليف مقاومة آفات القطن

دعم صندوق الموازنة الزراعية

(٣) دعم المواد البترولية:

تبلغ تقديرات دعم المواد البترولية بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥ نحو ١٥٤,٤٩٩ مليون جنيه مقابل نحو ١١٩,٤١٩ مليون جنيه بموازنة السنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤ بزيادة قدرها نحو ٣٥,٠٨٠ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ٢٩,٤٪ وهذه الزيادة تعكس الفرق بين التكلفة الناتجة عن سعر خام برنت بالدولار وسعر صرف الجنيه أمام الدولار والمحصل من إيرادات بيع المنتجات البترولية بالأسعار الحالية.

وبالتالي تمثل قيمة ١٥٤,٥ مليار جنيه قيمة ما تتحمله الخزانة العامة للدولة من دعم نتيجة بيع بعض المنتجات البترولية بأسعار تقل عن تكلفة توافرها للسوق المحلي سواء عن طريق الإنتاج المحلي أو استيراد بعضها من الخارج بالإضافة إلى قيمة دعم أنبوبة البوتاجاز والمازوت للمخابز.

(٤) دعم الأدوية وألبان الأطفال:

يمثل دعم الأدوية وألبان الأطفال ما تتحمله الدولة من فروق التكلفة الناتجة عن استيراد الأنسولين وألبان الأطفال وأيودات البوتاسيوم وبيعها بأسعار تقل عن تكلفتها الإقتصادية، ويتم صرف هذا الدعم للجهة المنوطة بذلك وهي وزارة الصحة حيث تبلغ تقديرات دعم الأدوية وألبان الأطفال بمشروع موازنة السنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥ نحو ٥,٠٠٠ مليون جنيه بزيادة قدرها ٢,٠٠٠ مليون جنيه عن الاعتماد المدرج بموازنة السنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤ البالغ ٣,٠٠٠ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها نحو ٦٦,٧٪.

ثانياً: الدعم والمنح للخدمات الإجتماعية

(١) دعم نقل الركاب لهيئتي النقل العام والسكك الحديدية ومترو الأنفاق:

ويتمثل فى كل من :-

- أ- الدعم الممنوح لهيئتي نقل الركاب بالقاهرة والإسكندرية لتغطية جانب من العجز الجاري المحقق بكل منهما، والناتج عن توفير خدمة نقل الركاب بأقل من تكلفتها الإقتصادية، وتبلغ تقديرات دعم نقل الركاب نحو ٢،٤٥٩ مليون جنيه بمشروع موازنة السنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥.
- ب- الدعم الممنوح لاشتراكات الطلبة على خطوط السكك الحديدية ومترو الأنفاق، ويمثل هذا الدعم ما تتحمله الدولة لمواجهة الفرق بين قيمة الاشتراك التجارى والقيمة المخفضة المحصلة من طلاب المدارس والجامعات بما فيها جامعة الأزهر والمعاهد الأزهرية على خطوط السكك الحديدية ومترو الأنفاق ويبلغ هذا الدعم بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥ مبلغ ٦٥٠ مليون جنيه (مبلغ ٢٠٠ مليون جنيه لدعم اشتراكات الطلبة على خطوط الهيئة القومية لسكك حديد مصر ومبلغ ٤٥٠ مليون جنيه لدعم اشتراكات الطلبة على خطوط مترو أنفاق القاهرة الكبرى) بنسبة زيادة قدرها ٨,٣٪ عن الاعتمادات المخصصة لهذا الغرض بموازنة الدعم المالى الحالى ٢٠٢٣/٢٠٢٤ والبالغة ٦٠٠ مليون جنيه.
- ج- دعم الإمتيازات الممنوحة للعاملين بالقطاع الحكومى ولبعض الفئات مثل (ذوى الهمم ومصابى الثورة والعمليات الحربية وأسرى الشهداء والمحاربين القداماء) وذلك على أسعار ركوب قطارات السكك الحديدية وخطوط مترو أنفاق القاهرة الكبرى وفقاً للبروتوكولات الموقعة بين وزارة المالية ووزارة النقل في هذا الشأن، وتبلغ تقديرات دعم تلك الامتيازات بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥ مبلغ ٥٥٠ مليون جنيه لمواجهة الغرض المذكور (منها ١٠٠ مليون جنيه للهيئة القومية لسكك حديد مصر، ومبلغ ٤٥٠ مليون جنيه لمترو أنفاق القاهرة الكبرى).
- د- دعم خطوط السكك الحديدية غير الإقتصادية بالمحافظات وذلك فى إطار إصلاح الخلل فى الهيكل التمويلي لهيئة سكك حديد مصر نتيجة تشغيل خطوط تحقق إيرادات تقل كثيراً عن التكلفة الحقيقية، ولذا تقرر أن تسهم الخزانة العامة للدولة فى تحمل الفرق بين التكلفة المعيارية المحددة بالبروتوكول الموقع بين وزارة المالية والنقل والتنمية المحلية وبين الإيرادات المحققة وتبلغ تقديرات دعم تلك الخطوط بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥ مبلغ ٥،٢٠٠ مليون جنيه لمواجهة الغرض المذكور، ليصبح بذلك إجمالي المبالغ المخصصة للهيئة القومية لسكك حديد مصر مبلغ ٥،٥٠٠ مليون جنيه وفقاً لقرار مجلس الوزراء رقم (١٣/١٢/٢٠١١).

(٢) مخصصات دعم التأمين الصحي :-

تبلغ تقديرات دعم البرامج الخاصة بالتأمين الصحي لمختلف الفئات في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥ نحو ٣,٣٣٨ مليون جنيه وتنقسم هذه المخصصات إلى ما يلي :-

- دعم التأمين الصحي على الطلاب:

تبلغ تقديرات دعم التأمين الصحي على الطلاب في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥ نحو ٣٩٨ مليون جنيه، ويمثل هذا الدعم ما تتحمله الدولة من اشتراكات سنوية عن كل طالب في المدارس ورياض الأطفال المملوكة للدولة والمدارس الخاصة التي تحصل على إعانة والمعاهد الأزهرية وذلك لعدد يبلغ نحو ٢٦,٥ مليون طالب بواقع ١٥ جنيه سنوياً لكل طالب.

- دعم التأمين الصحي على المرأة المعيلة:

تبلغ تقديرات دعم التأمين الصحي على المرأة المعيلة في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥ نحو ٥٤ مليون جنيه، ويمثل هذا الدعم ما تتحمله الدولة لعدد مقدر من المستفيدات يبلغ نحو ٢٧١,٥ ألف امرأة معيلة بواقع مبلغ ٢٠٠ جنيه سنوياً عن كل امرأة معيلة.

- دعم التأمين الصحي على الأطفال دون السن المدرسي:

تبلغ تقديرات دعم التأمين الصحي على الأطفال دون السن المدرسي في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥ نحو ١٨٧ مليون جنيه، ويمثل هذا الدعم ما تتحمله الدولة لنحو ١٢,٥ مليون طفل وبواقع ١٥ جنيه سنوياً لكل طفل.

- دعم التأمين الصحي لغير القادرين (التأمين الصحي الشامل):-

تبلغ تقديرات دعم التأمين الصحي الشامل لغير القادرين الذي تتحمله الخزنة العامة للدولة في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥ نحو ٢,٣٩٩ مليون جنيه ويمثل قيمة اشتراك المؤمن عليهم من فئات غير القادرين بمن فيهم المتعطلون عن العمل غير القادرين وغير المستحقين أو المستنفذين لمدة استحقاق تعويض البطالة وكذلك كل فرد من أفراد الأسرة المعالين وقد تم صدور القانون رقم (٢) لسنة ٢٠١٨ بشأن التأمين الصحي الشامل، وتحمل الخزنة العامة للدولة نسبة ٥٪ من الحد الأدنى للأجور المعلن عنه بالحكومة على المستوى القومي شهرياً، وتُغطى مظلته جميع المواطنين بجمهورية مصر العربية في المناطق الجغرافية بالمحافظات التي يتم بها تطبيق منظومة التأمين الصحي الشامل.

- دعم التأمين الصحي لغير القادرين (من أصحاب معاش الضمان الإجتماعي):-

تبلغ تقديرات دعم التأمين الصحي لغير القادرين (من أصحاب معاش الضمان الاجتماعي) في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥ نحو ٢٠٠ مليون جنيه وذلك في ضوء ما تضمنته الإستراتيجية القومية للتنمية المستدامة ٢٠٣٠ والمتوافقة مع ما جاء بالمادة (١٨) من دستور ٢٠١٤ والتي تنص على أن لكل مواطن الحق في الرعاية الصحية المتكاملة وفقاً لمعايير الجودة، وهو نظام إلزامي يقوم على التكافل الاجتماعي وتُغطى مظلته جميع المواطنين بجمهورية مصر العربية، كما يقوم هذا النظام على أساس فصل التمويل عن تقديم الخدمة.

- دعم التأمين الصحي على الفلاحين:-

تبلغ تقديرات دعم التأمين الصحي على الفلاحين في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥ نحو ١٠٠ مليون جنيه ويمثل هذا الدعم ما تتحمله الدولة لعدد من المستفيدين يبلغ نحو ٥٠٠ ألف فرد بواقع مبلغ ٢٠٠ جنيه سنوياً.

(٣) مخصصات الأمان الاجتماعي:

تبلغ الإعتمادات المدرجة للأمان الاجتماعي في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤ نحو ٤٠،٢٧٣ مليون جنيه ويمكن إيضاحها على النحو التالي:-

المبلغ بالمليون جنيه	عدد الأسر المستفيدة (بالألف)	بيان
٤٠،٠٠٠	٥،٢٠٠	مساعداات الضمان الاجتماعي وبرنامج تكافل وكرامة وبرنامج دعم التعليم المجتمعي
٧٠	٥٧	معاش الطفل
٢٠٣	٢٣	إعانات الشئون الإجتماعية والبرنامج القومى لتنمية الطفولة المبكرة
٤٠،٢٧٣		جملة

تُمنح مساعدات الضمان الإجتماعى على النحو التالى:

✓ ٥٣٥ جنيه شهرياً للأسرة المكونة من فرد واحد.

✓ ٥٩٥ جنيه شهرياً للأسرة المكونة من فردين.

✓ ٦٨٢ جنيه شهرياً للأسرة المكونة من ثلاثة أفراد.

✓ ٧٤٥ جنيه شهرياً للأسرة المكونة من أربعة أفراد فأكثر.

وفيما يخص برنامج تكافل فإنه يستهدف الأسر التي تعاني من الفقر الشديد وتحتاج إلى دعم نقدي وخدمي على أن يكون لديها أطفال في الفئة العمرية حتى ١٨ سنة، أما برنامج كرامة فيستهدف الفئات التي تعاني من الفقر الشديد ولا تستطيع أن تعمل أو تنتج وغير قادرة على الكسب ككبار السن من سن ٦٥ سنة فأكثر أو من لديه عجز كلي أو إعاقة تمنعه عن العمل، هذا ويحدد قيمة المبلغ المستحق بكل برنامج وفقاً لما يلي:

تكافل: ٧٣٦ جنيه للأسرة بالإضافة إلى منحة لكل تلميذ في مراحل التعليم (ابتدائي - إعدادي - ثانوي) من ٧٥ - ١٠٠ - ١٢٥ جنيه شهرياً بحد أقصى ثلاثة تلاميذ للأسرة الواحدة بالإضافة إلى زيادة شهرية بحد أقصى ١٢٥ جنيه.

كرامة: ٧٠٨ جنيه للفرد بحد أقصى ٣ أفراد للأسرة الواحدة.

ومن الجدير بالذكر أنه طبقاً لقانون الضمان الإجتماعي الموحد سوف تدرج كافة الفئات تحت برنامجي تكافل وكرامة ومنذ العام المالي الماضي يتم تحويل الأسر تدريجياً من معاش الضمان الإجتماعي لمعاش تكافل وكرامة.

وفيما يخص باقي المساعدات الشهرية فإنها تُمنح لبعض الفئات من أسر المجندين ١٨,٨ ألف أسرة، وحلايب وشلاتين ٣,٦ ألف أسرة، وغيرها من الفئات الأولى بالرعاية.

(٤) المزايا الاجتماعية (مساهمة الخزانة العامة في صناديق المعاشات):

تنفيذاً لأحكام المادة رقم (١١١) من القانون رقم (١٤٨) لسنة ٢٠١٩ تتحمل الخزانة العامة نحو ٢١٤,٢٢٨ مليون جنيه بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥ لصالح الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي مقابل إسقاط كافة المبالغ على الخزانة العامة لصالح الهيئة قبل تاريخ العمل بأحكام القانون المشار إليه، وقد تم تقدير مساهمة الخزانة العامة في صناديق المعاشات ضمن اعتمادات الباب الرابع "الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية" في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥ نحو ١٤٢,٦٥١ مليون جنيه، فضلاً عن إصدار سندات بمبلغ ٧١,٥٧٧ مليون جنيه بسعر الفائدة السائد في السوق ليصبح المبلغ المخصص لسداد القسط المستحق للهيئة نحو مبلغ ٢١٤,٢٢٨ مليون جنيه بزيادة تبلغ نحو ٦٪ من الاعتمادات المخصصة لهذا الغرض بموازنة السنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤ والذي يمثل كافة الالتزامات المستحقة طرف الخزانة.

(٥) نفقات علاج مواطني جمهورية مصر العربية (العلاج على نفقة الدولة):

تبلغ تقديرات نفقات علاج مواطني جمهورية مصر العربية (العلاج على نفقة الدولة) في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥ نحو ١٠,٠٩١ مليون جنيه مقابل ٨,٠٩١ مليون جنيه بموازنة العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤ بنسبة زيادة قدرها ٢٤,٧٪.

ثالثاً: الدعم والمنح لجلالات التنمية

(١) دعم فائدة القروض الميسرة:

تتحمل الدولة فروق سعر الفائدة على القروض الميسرة للإسكان الشعبي، والإقراض الميسر للأسر الفقيرة، فضلاً عن فروق سعر الفائدة على أرصدة هذه القروض وتبلغ تقديرات دعم فائدة القروض الميسرة نحو ٢٠٠ مليون جنيه في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥.

(٢) دعم برنامج الإسكان الإجتماعي:

تبلغ تقديرات الاعتمادات المدرجة لدعم برنامج الإسكان الاجتماعي في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥ نحو ١١،٩٢٠ مليون جنيه وهو يمثل ما تتحمله الدولة من دعم لمحدودي الدخل من المستفيدين من هذا البرنامج، ويستهدف هذا البرنامج دعم عدد ٣٣٠ ألف وحدة سكنية.

رابعاً: الدعم والمنح للأنشطة الاقتصادية:

(١) دعم الأنشطة الصناعية والزراعية:

تبلغ تقديرات دعم الأنشطة الصناعية والزراعية في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥ نحو ١٧،٥٠٠ مليون جنيه مقابل نحو ١٩،٥٠٠ مليون جنيه بموازنة السنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤ وتنقسم هذه المخصصات الي: -

- دعم الضرائب العقارية على المباني المستخدمة في ممارسة الأنشطة الصناعية:

تبلغ تقديرات الضرائب العقارية على المباني المستخدمة في ممارسة الأنشطة الصناعية في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥ نحو ١،٥٠٠ مليون جنيه، ويمثل هذا الدعم قيمة الضريبة على العقارات المبنية المستخدمة في ممارسة الأنشطة الصناعية والذي تتحمله وزارة المالية في ضوء ما قرره مجلس الوزراء بالقرار رقم ٦١ لسنة ٢٠٢٢ وذلك بدء من ٢٠٢٢/١/١ ولمدة ثلاث سنوات.

- دعم فائدة قروض الأنشطة الصناعية:

تبلغ تقديرات دعم فائدة قروض الأنشطة الصناعية في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥ نحو ٨,٠٠٠ مليون جنيه، ويمثل هذا الدعم ما تتحمله الدولة في ضوء ما قرره مجلس الوزراء بجلسته رقم ٢٢٥ بتاريخ ٢٠٢٣/١/١٨ بالموافقة على شروط طرح مبادرة لدعم القطاعات الإنتاجية "الصناعة والزراعة" بقروض قيمتها ١٢٠ مليار جنيه بسعر فائدة يبلغ ١٥٪ على أن تتحمل وزارة المالية الفرق في سعر الفائدة.

- قيمة التخفيض في أسعار بيع الطاقة الكهربائية:

تبلغ تقديرات قيمة التخفيض الذي تتحمله الموازنة العامة للدولة في أسعار بيع الطاقة الكهربائية في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥ نحو ٦,٠٠٠ مليون جنيه، ويمثل هذا الدعم قيمة تخفيض أسعار بيع الطاقة الكهربائية الموردة للأنشطة الصناعية بواقع عشرة قروش لكل كيلو وات ساعة والذي تتحمله وزارة المالية في ضوء ما قرره مجلس الوزراء بالقرار رقم (٧٨١) لسنة ٢٠٢٠.

- دعم استراتيجيات صناعة السيارات:

تبلغ تقديرات دعم استراتيجيات صناعة السيارات في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥ نحو ٥٠٠ مليون جنيه.

- الحوافز النقدية للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر:

تبلغ تقديرات الحوافز النقدية للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥ نحو ١,٥٠٠ مليون جنيه ويمثل هذا الدعم ما تتحمله وزارة المالية في ضوء أحكام المادة رقم (٢٤) من القانون رقم ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠ بشأن وضع برامج حوافز نقدية في حدود ما يخصص سنوياً من الموازنة العامة للدولة لهذا الغرض وبما لا يجاوز ثلاثة من عشرة في الألف (٠,٣) من الناتج المحلي الإجمالي وبحد أدنى ١,٥ مليار جنيه سنوياً.

(٢) دعم تنشيط الصادرات:

تبلغ تقديرات دعم تنشيط الصادرات المصرية في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥ نحو ٢٣،٠٠٠ مليون جنيه.

وهو يمثل ما تتحمله الدولة لدعم الصادرات المصرية، وتجدر الإشارة إلى أن هذا الدعم يتم تدبير جانب منه من خلال ما يتم تحويله لصندوق دعم تنمية الصادرات المصرية من كلا من وزارة التجارة والصناعة وهيئة الرقابة على الصادرات والواردات، وفقاً للمادة رقم (٣) من القانون رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٢.

(٣) دعم برنامج توصيل الغاز الطبيعي للمنازل:

تبلغ تقديرات برنامج دعم توصيل الغاز الطبيعي للمنازل نحو ٣،٥٠٠ مليون جنيه في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥.

ويستهدف مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥ الانتهاء من توصيل الغاز الطبيعي للأسر المستهدفة بما يؤدي إلى تخفيض دعم المواد البترولية الموجهه لأنبوبة البوتاجاز.

(٤) دعم برنامج صندوق تمويل المركبات:

تبلغ تقديرات برنامج دعم إحلال المركبات نحو ٤١٤ مليون جنيه في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥ لاستكمال تمويل المشروع القومي لإحلال المركبات لتعمل بالغاز الطبيعي بدلاً من السولار والبنزين.

المصروفات الأخرى

—

تبلغ تقديرات المصروفات الأخرى بمشروع موازنة السنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥ نحو ١٦٢،٢٣٨ مليون جنيه (٠,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي) مقابل نحو ١٤٥،٠٨٣ مليون جنيه (١,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي) بموازنة السنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤ بزيادة قدرها ١٧،١٥٥ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ١١,٨٪.

ومن أهم هذه التقديرات الإعتمادات المخصصة للدفاع والأمن القومى واعتمادات الجهات ذات السطر الواحد مثل مجلس النواب ومجلس الشيوخ والجهاز المركزى للمحاسبات بالإضافة إلى مصروفات الضرائب والرسوم والتعويضات والغرامات، وكذا الاشتراكات في الهيئات المحلية والدولية.

شراء الأصول غير المالية "الإستثمارات"

—

تبلغ تقديرات "شراء الأصول غير المالية - الإستثمارات" بمشروع موازنة السنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥ نحو ٤٩٥,٨١٥ مليون جنيه (٢,٩٪ من الناتج المحلى الإجمالى) مقابل نحو ٥٨٦,٦٩٠ مليون جنيه (٥,٠٪ من الناتج المحلى الإجمالى) بموازنة السنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤ بخفض قدره ٩٠,٨٧٥ مليون جنيه بنسبة خفض قدرها ١٥,٥٪.

وتجدر الإشارة إلى أن مخصصات الإستثمارات الممولة من الخزانة العامة بمشروع موازنة السنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥ تبلغ نحو ٢٧٤,٩ مليار جنيه بخلاف نحو ٥,١ مليار جنيه قروض خارجية لتمويل الاستثمارات ليصبح إجمالى ما تموله الخزانة العامة للخطة الإستثمارية مبلغ ٢٨٠,٠ مليار جنيه.

والإستثمارات المشار إليها هى الإستثمارات المخصصة للأجهزة الحكومية الداخلة فى الموازنة العامة للدولة بخلاف الإستثمارات الممولة ذاتياً من مختلف الجهات الأخرى.

وتتضمن خطة التنمية البشرية والإجتماعية والبيئية للإستثمارات العديد من البرامج لتنفيذ المشروعات فى مجالات الزراعة واستصلاح الأراضى، ومجالات النقل، ومجالات الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية، والصحة والتعليم وغيرها.

وفيما يلي توزيع خطة التنمية البشرية والإجتماعية والبيئية للإستثمارات موزعة على

النحو التالي:

(مليار جنيه)

البيان	مشروع موازنة ٢٠٢٥/٢٠٢٤	موازنة ٢٠٢٤/٢٠٢٣
الجهاز الإداري	٢٤٩,٣	٣٧٩,٢
الإدارة المحلية	٣٣,٧	٣٥,٦
الهيئات الخدمية	١٨٢,٨	١٤٧,٥
التعويضات	١٦,٠	١٢,٤
الاحتياجات	١٤,٠	١٢,٠
الإجمالي	٤٩٥,٨	٥٨٦,٧

هذا ويوضح الجدول التالي توزيع الاستثمارات على مكوناتها الرئيسية:

جدول رقم (٨)
الاستثمارات ومكوناتها الرئيسية

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٢٠٢١/٢٠٢٠		٢٠٢٢/٢٠٢١		٢٠٢٣/٢٠٢٢		التغير	٢٠٢٤/٢٠٢٣		٢٠٢٥/٢٠٢٤		البيان
فعلى							متوقع (٣)	موازنة (٢)	مشروع موازنة (١)		
						(٢-١)			(١)		
* مباني وإنشاءات :											
X مباني سكنية											
X مباني غير سكنية											
X تشييدات											
١٤,١١٣	١٦,٥٠١	٢٤,٠٧٨	٩,٠١٩	١٦,٦٩٠	٣٤,٦٠٩	٤٣,٦٢٨					
٤٣,٧١٠	٤٧,٩٨٢	٤٥,٨٩٣	٢٢,٣٦٢	٥١,٦٥٤	٦١,٢٦١	٨٣,٦٢٢					
٨٧,١١٣	٩٥,٨٤٠	١١٦,١٧٢	١٨٠,٢٧٥	١٧٢,٠٠٥	٣٨٧,٣٩١	٢٠٧,١١٦					
١٤٤,٩٣٦	١٦٠,٣٢٣	١٨٦,١٤٣	١٤٨,٨٩٥	٢٤٠,٣٥٠	٤٨٣,٢٦١	٣٣٤,٣٦٦					جملة
* الات ومعدات ووسائل نقل :											
X وسائل نقل											
X وسائل انتقال											
X الآت ومعدات											
X الآت ومعدات طبية											
X عدد وادوات											
X تجهيزات											
٢,٠٣٦	١,٥٦١	١,٦١٤	٣٠٦	١,٥٥٢	٢,٣٢١	٢,٠١٥					
٣٨٩	٤٦٣	١٧٧	٧١٧	٤٢٦	٧٤٧	١,٤٦٤					
٣٨,٣٢٥	٢١,٦٩٤	١٧,٥٣٢	٣٨,٥٧٦	٢٩,٠٥١	٣٤,٦٦١	٧٣,٢٣٧					
٢,٤٢٤	٨,٥٣٨	٢,١٦٠	٤٥٠	٤,٣٥١	٥,٠٢٠	٥,٤٧٠					
٧١٠	٦٦٣	٨٥٢	١,٧٧٩	١,٠٠٠	١,٦٩٨	٣,٤٧٧					
٦,١٧٧	١٥,٠١٦	٦,٤٠٢	٧,٦١٤	١٥,٣٣٣	١٨,٠٤٦	٢٥,٦٥٩					
٥٠,٠٦١	٤٧,٩٣٤	٢٨,٧٣٨	٤٨,٨٢٩	٥١,٧١٢	٦٢,٤٩٣	١١١,٣٢٢					جملة
* أصول ثابتة أخرى :											
X ثروة حيوانية ومائية (اصول زراعية)											
٦٠	٧٦	٦٩	١٠	١٦٣	٢٢٣	٢١٣					
٦٠	٧٦	٦٩	١٠	١٦٣	٢٢٣	٢١٣					جملة
١٩٥,٠٥٧	٢٠٨,٣٣٢	٢١٤,٩٥٠	١٠٠,٠٧٥	٢٩٢,٠٢٥	٥٤٥,٩٧٦	٤٤٥,٩٠١					إجمالي الأصول الثابتة
* الاصول الطبيعية :											
X شراء أراضي											
X تمهيد وأستصلاح أراضي											
X أصول طبيعية أخرى											
٦,٣٨٠	٨,٢٧٤	١٢,٢٢٥	٨٧٩	٣,٤٤٢	٣,٢٣٦	٢,٣٥٧					
١٢١	١٣٧	١٣٢	١٥٨	١٠٣	١٠٣	٢٦١					
٣	٥	٣٨	٥	٠	٠	٥					
٦,٥٠٤	٨,٤١٦	١٢,٣٩٤	٧١٦	٣,٥٤٤	٣,٣٣٨	٢,٦٢٣					جملة
٦٣	١٨	٢٦	١٨	٣٠	٣٠	١٣					X فوائد سابقة على بدء التشغيل
٦٠	٣٨٩	٨٢٩	١٨٤	١,٠٣٤	١,٠١٢	٨٢٨					X البعثات
٦,٣١٣	٣,٦٨٣	٥,٥٠٣	٤,٢٣٩	٢٦,٦٧٨	١١,٣٢٨	١٥,٥٦٧					X ابحاث ودراسات للمشروعات الإستثمارية
٤٠,٤٨٨	١٠٨,١٣٧	٥٣,٨٦٣	١٦٥	٩,٦٣٦	٣٨٦	٥٥٠					X دفعات مقدمة
١	٤٠	١	٠	٠	٠	٠					X تعويضات فروق الأسعار للمقاولين
٥٨٥	٧١٥	٧٨٣	٥١	٥٢٧	٢٥٧	٣٠٩					X الاجور للمشروعات الاستثمارية
٣٠٠	٠	٦٣٨	٣,٦٦٢	٢٦٨	١٢,٣٦٣	١٦,٠٢٥					X التعويضات
٠	٠	٠	٢,٠٠٠	٠	١٢,٠٠٠	١٤,٠٠٠					X احتياطات عامة
٢٤٩,٣٧٢	٣٢٩,٧٣٠	٢٨٨,٩٨٧	٩٠,٨٧٥	٣٣٣,٩٤٢	٥٨٦,٦٩٠	٤٩٥,٨١٥					إجمالي الاستثمارات
%٣,٦	%٤,٢	%٢,٩		%٢,٤	%٥,٠	%٢,٩					نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي
%٢٠,٩	%١٥,٨	%٤,٢		%١١,١	%١٩,٦	%١٢,٨					نسبة الى إجمالي المصروفات
%١٥,٤	%١٢,١	%٣,٠		%٧,٧	%١٣,٥	%٨,٩					نسبة الى إجمالي الموازنة

ب) المصروفات وفقاً للتصنيف الوظيفي

تقضى المادة الثامنة من قانون المالية العامة الموحد الصادر برقم ٦ لسنة ٢٠٢٢، بأن تُعد الموازنة العامة للدولة على أساس موازنة البرامج والأداء فى ضوء أهداف الخطة العامة للتنمية الإقتصادية والإجتماعية والأهداف الإستراتيجية للدولة، وتبويب وفقاً لكل من التصنيف الإقتصادى والتصنيف الوظيفي والتصنيف الإداري.

وقد عُرضت على سيادتكم فيما سبق المصروفات بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٥/٢٠٢٤ وجملتها نحو ١٦٨،٨٧٠،٣ مليون جنيه موزعة وفقاً للتصنيف الإقتصادى لأوجه نشاط الدولة، وتم إيضاح أبواب الموازنة المختلفة من أجور وتعويضات للعاملين، شراء سلع وخدمات، فوائد، دعم ومنح ومزايا إجتماعية، مصروفات أخرى، وشراء أصول غير مالية (الإستثمارات).

والتزاماً بأحكام القانون، أتشرف بأن أعرض على سيادتكم مصروفات مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٥/٢٠٢٤ وجملتها نحو ١٦٨،٨٧٠،٣ مليون جنيه موزعة وفقاً للتصنيف الوظيفي لأنشطة الدولة المختلفة من الخدمات العامة، والدفاع والأمن القومي، والنظام العام وشئون السلامة العامة، والشئون الاقتصادية، وحماية البيئة، والإسكان والمرافق المجتمعية، والصحة، والشباب والثقافة والشئون الدينية، والتعليم، والحماية الإجتماعية.

وفيما يلي عرض لمكونات التصنيف الوظيفي

١- قطاع الخدمات العامة:

يتضمن الأجهزة التنفيذية والتشريعية والشئون القانونية، الخدمات العامة، البحوث الأساسية، البحوث والتطوير فى مجال الخدمات العامة، خدمات عمومية عامة غير مصنفة فى مكان آخر، معاملات الدين العام، تحويلات ذات طبيعة عامة، ومن أهم الجهات الرئيسية:

مجلس النواب، مجلس الشيوخ، رئاسة الجمهورية، رئاسة مجلس الوزراء، المجالس التخصصية، دواوين عموم المحافظات، الجهاز المركزى للمحاسبات، وزارة المالية ومصالحها، وزارة الخارجية.

- ٢ -

قطاع النظام العام وشئون السلامة العامة:

يتضمن خدمات الشرطة والحماية المجتمعية، الحماية ضد الحريق، المحاكم، البحوث والتطوير فى مجال النظام العام وشئون السلامة العامة، ومن أهم الجهات الرئيسية:

وزارة الداخلية، وزارة العدل، المحكمة الدستورية العليا، الهيئات القضائية، دار الإفتاء المصرية، صندوق تطوير نظام الأحوال المدنية، صندوق أبنية دور المحاكم، صندوق السجل العينى.

- ٣ -

قطاع الشئون الاقتصادية:

يتضمن إدارة الشئون الاقتصادية والتجارية، شئون العمالة الشاملة، الزراعة والرى، الإنتاج الحيوانى والصيد، الوقود والطاقة، التعدين والصناعة، النقل، الاتصالات السياحة والبحوث والتطوير فى مجال الشئون الاقتصادية، ومن أهم الجهات الرئيسية:

وزارة التجارة والصناعة، وزارة التعاون الدولى، مصلحة دمع المصوغات والموازين، مديريات التمويل والتجارة الداخلية بالمحافظات، الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات، وزارة العمل، مديريات العمل بالمحافظات، وزارة الزراعة، مديريات الزراعة بالمحافظات، وزارة الموارد المائية والرى، الهيئة العامة للخدمات البيطرية.

- ٤ -

قطاع حماية البيئة:

يتضمن إدارة النفايات وتصريفها ومعالجتها، تصريف الصرف الصحى، معالجة التلوث والبحوث والتطوير فى مجال حماية البيئة، ومن أهم الجهات الرئيسية:

هيئتى النظافة بالقاهرة والجيزة، وزارة البيئة، الجهاز التنظيمى لمياه الشرب والصرف الصحى.

- ٥ -

قطاع الإسكان والمرافق المجتمعية:

يتضمن تنمية الإسكان، إدارة شئون الإسكان، التنمية المجتمعية، إمدادات المياه، تصريف مياه الصرف الصحى، البحوث والتطوير فى مجال الإسكان والمرافق، ومن أهم الجهات الرئيسية:

وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، مديريات الإسكان بالمحافظات، الجهاز المركزى للتعمير، الهيئة العامة للتخطيط العمرانى، الهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحى، الجهاز التنفيذى لمياه الشرب والصرف الصحى.

قطاع الصحة:

-٦

يتضمن خدمات المستشفيات والعيادات الخارجية، خدمات المستشفيات المتخصصة، خدمات المراكز الطبية ومراكز الأمومة، خدمات الصحة العامة، البحوث والتطوير فى مجال الشؤون الصحية، ومن أهم الجهات الرئيسية:

وزارة الصحة، مديريات الشؤون الصحية بالمحافظات، المستشفيات العامة، المستشفيات الجامعية، المراكز الطبية المتخصصة، الهيئة العامة للمستشفيات والمعاهد التعليمية، هيئة الدواء المصرية، معهد بحوث أمراض العيون.

قطاع الشباب والثقافة والشئون الدينية:

-٧

يتضمن الخدمات الشبابية والترفيهية والرياضية، الخدمات الثقافية، الخدمات الإذاعية والنشر، الخدمات الدينية، البحوث والتطوير فى مجال الشباب والثقافة والدين، ومن أهم الجهات الرئيسية:

وزارة الشباب والرياضة، مديريات الشباب والرياضة بالمحافظات، وزارة الثقافة، البيت الفني للمسرح، المركز القومي للسينما، المجلس الأعلى للآثار، الهيئة العامة لقصور الثقافة، المجلس الأعلى لتنظيم الاعلام، الهيئة العامة للاستعلامات، مكتبة الإسكندرية، مكتبات مصر العامة، الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية.

قطاع التعليم:

-٨

يتضمن التعليم قبل الجامعى بكافة مراحله، التعليم العالى، التعليم غير المحدد بمستوى، خدمات مساعدة التعليم، البحوث والتطوير فى مجال التعليم، ومن أهم الجهات الرئيسية:

وزارة التربية والتعليم، مديريات التربية والتعليم بالمحافظات، وزارة التعليم العالي، الجامعات، المركز القومي للبحوث التربوية، المركز القومي للامتحانات، الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار، الهيئة العامة للأبنية التعليمية، صندوق تطوير التعليم.

٩- قطاع الحماية الاجتماعية:

يتضمن المساندة الاجتماعية فى حالات العجز والشيخوخة، الضمان الاجتماعى، معاش الطفل، الحماية الاجتماعية، الدعم، دعم المعاشات الضمانية والتأمينية الاستثنائية، ومن أهم الجهات الرئيسية:

وزارة التضامن الاجتماعى، مديريات الشؤون الاجتماعية بالمحافظات، المجلس القومى للطفولة والأمومة، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجناية.

ويوضح كل من الجدولين رقمى (٩، ١٠) التصنيف الوظيفى لمصروفات الموازنة وفقاً لأنشطة الدولة والمصروفات بالتصنيف الوظيفى على مستوى الأبواب:

جدول رقم (٩)
التصنيف الوظيفي لمصروفات الموازنة وفقاً لأنشطة الدولة

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٢٠٢١/٢٠٢٠	٢٠٢٢/٢٠٢١	٢٠٢٣/٢٠٢٢	التغير	٢٠٢٤/٢٠٢٣	٢٠٢٥/٢٠٢٤	الأنشطة الوظيفية
فعلى			(٢-١)	موازنة (٢)	مشروع موازنة (١)	
٦٧٠,٨٤١	٦٩٦,١٨٥	٩٠٨,٠٨٧	٦٢٦,٠١٩	١,٥٢٤,٣٤٥	٢,١٥٠,٣٦٤	* الخدمات العامة
٨٤,٨٧٧	٩٢,٩٢٨	١٠٧,٣٥٤	١٧,١١٤	١٠٥,٥٦٤	١٢٢,٦٧٨	* النظام العام وشئون السلامة العامة
١٢٧,٦٣٣	١٢٣,١٤٧	١٣٦,٣٩٥	٧٥,٢٥٦-	٢٢٣,١٨٠	١٤٧,٩٢٥	* الشئون الاقتصادية
٤,٢٨٢	٥,٨١٩	٦,٦٦٥	٧٩٨	٣,٩٨٦	٤,٧٨٤	* حماية البيئة
٦٥,٠٤١	١٢٩,٢١٥	٩٠,٦٣٨	٨٩,١٥٨	١١٦,٣١٥	٢٠٥,٤٧٣	* الإسكان والمرافق المجتمعية
١٠٧,٣٧٧	١٣٥,٦٢٤	١٤٦,٥٤٩	٥٢,٢٨٢	١٤٧,٨٦٤	٢٠٠,١٤٦	* الصحة
٤٧,٣٠٨	٥٠,٨١١	٥٨,٢٥٠	١٩,٠٩٧	٦٠,٦٩٥	٧٩,٧٩٢	* الشباب والثقافة والشئون الدينية
١٥٨,٢٩٨	١٩٣,٦٩٤	٢١٠,٥٠٤	٦٤,٧٥٢	٢٢٩,٨٩١	٢٩٤,٦٤٣	* التعليم
٢٣٢,٩٣١	٣١٢,١١١	٤١٨,٣٩٦	٧١,٢٦١	٤٧٧,٤٤٧	٥٤٨,٧٠٨	* الحماية الاجتماعية
٨٠,١٨٧	٩١,٤٨٩	١٠١,٧٥٥	١٤,٠١٧	١٠١,٦٣٨	١١٥,٦٥٦	* أنشطة وظيفية متنوعة
١,٥٧٨,٧٧٤	١,٨٣١,٠٢٢	٢,١٨٤,٥٩٤	٨٧٩,٢٤٤	٢,٩٩٠,٩٢٤	٣,٨٧٠,١٦٨	الإجمالي
٪٢٢.٨	٪٢٣.١	٪٢١.٦		٪٢٥.٣	٪٢٢.٦	نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي

جدول رقم (١٠)

المصروفات بالتصنيف الوظيفي على مستوى أبواب المصروفات

(بالمليون جنيه إلا إذا نكر خلاف ذلك)

٢٠٢٢/٢٠٢١	٢٠٢٣/٢٠٢٢	٢٠٢٤/٢٠٢٣	٢٠٢٥/٢٠٢٤	شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)	المصروفات الأخرى	الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية	القوائد	شراء السلع والخدمات	الأجور وتعميمات العاملين	الأنشطة الوظيفية
٦٩٦,١٨٥	٩٠٨,٠٨٧	١,٥٢٤,٣٤٥	٢,١٥٠,٣٦٤	٨٢,٧٩٢	٣٣,٠٦٤	٥٥,٥٤٩	١,٨١٨,١١٥	٦٩,٦٠١	٩١,٢٤٤	* الخدمات العامة
٩٢,٩٢٨	١٠٧,٣٥٤	١٠٥,٥٦٤	١٢٢,٦٧٨	١٤,٥٥٢	١,٥٦٤	١,٣٨١	٠	١٣,٤٦٠	٩١,٧٢١	* النظام العام وشئون السلامة العامة
١٢٣,١٤٧	١٣٦,٣٩٥	٢٢٣,١٨٠	١٤٧,٩٢٥	٩٠,٦٩١	٤,٩٢٥	٨,٥٦٨	١,٨٩٨	١٣,١٣٨	٢٨,٧٠٤	* الشئون الاقتصادية
٥,٨١٩	٦,٦٦٥	٣,٩٨٦	٤,٧٨٤	١,٠٩٦	١٦٤	٩٨	٧٤	١,٢٥٩	٢,٠٩٤	* حماية البيئة
١٢٩,٢١٥	٩٠,٦٣٨	١١٦,٣١٥	٢٠,٥٤٧٣	١٨١,١٩١	٦٨	١٢,٠٥٣	٩,٦٥٦	٨٦٦	١,٦٤٠	* الإسكان والمرافق المجتمعية
١٣٥,٦٢٤	١٤٦,٥٤٩	١٤٧,٨٦٤	٢٠,٠١٤٦	٤٩,٧٧٤	٢,٨٩٩	١٠,٣٩٥	١,٢٢٠	٤٠,٥٣١	٩٥,٣٢٨	* الصحة
٥٠,٨١١	٥٨,٢٥٠	٦٠,٦٩٥	٧٩,٧٩٢	١٢,٢٩٠	٨٢٥	٤,٣٢٩	٥	٦,٢٦٥	٥٦,٠٧٨	* الشباب والثقافة والشئون الدينية
١٩٣,٦٩٤	٢١٠,٥٠٤	٢٢٩,٨٩١	٢٩٤,٦٤٣	٦١,٤٣١	٤,٧٨٦	٩٨٩	١,١٤٦	٢١,٢٣٤	٢٠,٥٠٥٧	* التعليم
٣١٢,١١١	٤١٨,٣٩٦	٤٧٧,٤٤٧	٥٤٨,٧٠٨	٦٦٤	٩	٥٤٢,٥٨٠	٢,٣٥٦	٢٧١	٢,٨٢٩	* الحماية الاجتماعية
٩١,٤٨٩	١٠١,٧٥٥	١٠١,٦٣٨	١١٥,٦٥٦	١,٣٣٤	١١٣,٩٣٤	١	٠	٨١	٣٠,٦	* أنشطة وظيفية متنوعة
١,٨٣١,٠٢٢	٢,١٨٤,٥٩٤	٢,٩٩٠,٩٢٤	٣,٨٧٠,١٦٨	٤٩٥,٨١٥	١٦٢,٢٣٨	٦٣٥,٩٤٣	١,٨٣٤,٤٦٨	١٦٦,٧٠٥	٥٧٥,٠٠٠	الإجمالي
%٢٢,٤	%٣٧,٥	%٢١,٥	%٢٢,٦	%٢,٩	%٠,٩	%٣,٧	%١٠,٧	%١,٠	%٣,٤	نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي

حيازة الأصول المالية

تمثل حيازة الأصول المالية مساهمات الخزانة العامة في بعض الهيئات الاقتصادية التي تعاني خلافاً في هياكلها التمويلية، وكذلك مساهمات الخزانة في إصلاح المراكز التمويلية لبعض الشركات، فضلاً عن القروض المتاحة لبعض الجهات والتي تعد التزاماً على الخزانة العامة للدولة، وتقدر الاعتمادات المدرجة لحيازة الأصول المالية بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥ بنحو ٦٥,٠٤٤,٦ مليون جنيه (بنسبة ٠,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي) مقابل نحو ٤٢,٣٧٥,٦ مليون جنيه بموازنة السنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤ (بنسبة ٠,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي) بزيادة قدرها نحو ٢٢,٦٦٩,٠ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ٥٣,٥٪.

وتتمثل عناصر حيازة الأصول المالية المحلية والأجنبية بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥ فيما يلي:

(بالمليون جنيه)

البيان	جزئي	كلي
مساهمات في هيئات اقتصادية:		٢٥,٦٩٥,٣
- هيئة المحطات النووية لتوليد الكهرباء	١٥,٠٠٠,٠	
- صندوق التنمية الحضرية	٢,٠٠٠,٠	
- المتحف المصري الكبير	٢,٤٠٠,٠	
- الهيئة الوطنية للإعلام	٢,٦٨٩,٩	
- الهيئة القومية للأنفاق	١,٣٧٧,٥	
- وكالة الفضاء المصرية	٥٧٠,٠	
- الهيئة العامة لنقل الركاب بمحافظة القاهرة	١٣١,١	
- هيئة تنمية واستخدام الطاقة الجديدة والمتجددة	١,٠٤٩,٨	
- جهاز حماية البحيرات والثروة السمكية	١٦٢,٥	
- الهيئة العامة لاستاد القاهرة الرياضي	١٤٠,٥	
- الأكاديمية الوطنية لتدريب وتأهيل الشباب	٩٠,٠	
- باقي الهيئات الاقتصادية	٨٤,٠	
مساهمات في شركات قابضة:		٥,٨٢٢,٧
- الشركة القابضة للقطن والغزل والنسيج	١,٥٧٢	
- الشركة القابضة لكهرباء مصر	٥٠٠,٠	
- "مقابل الإعفاءات الضريبية عن المشروعات الخاصة بالخطة العاجلة"		
- مساهمة في الشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي (تمول ذاتياً)	٣,٧٥١	
مساهمات في شركات قطاع عام		٥٠٠,٠
- شركات الإنتاج الحربي		
(مساهمات لتمويل الخطة الاستثمارية)		
حصة مصر في رؤوس أموال مؤسسات وهيئات دولية		٢٣,٤١١,٦
باقي البنود		١,٨٦٠
احتياطي عام		٧,٧٥٥
الإجمالي		٦٥,٠٤٤,٦

سداد القروض

—

يمثل سداد القروض قيمة الأقساط التي يحل موعد سدادها أو إهلاكها خلال السنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥، حيث تبلغ تقديرات إتمادات سداد القروض التي حل موعد سداد أقساطها أو إهلاكها بمشروع الموازنة للعام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥ نحو ١,٦٠٦,١٨١ مليون جنيه (٩,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي) مقابل نحو ١,٣١٥,٩١٤ مليون جنيه (١١,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي) بموازنة السنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤ بزيادة قدرها نحو ٢٩٠,٢٦٧ مليون جنيه وبنسبة زيادة قدرها ٢٢,١٪.

وتتمثل أقساط القروض المقدرة بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥ فيما يلي:

(مليون جنيه)

البيان	مشروع موازنة ٢٠٢٥/٢٠٢٤	موازنة ٢٠٢٤/٢٠٢٣	التغير
أقساط قروض خارجية معاد إقراضها	١٧,٨٣٧	١١,٢٠٨	٦,٦٢٩
سداد قروض لبنك الاستثمار القومي	١٥٩	١٣٥	٢٤,٠
سداد قروض لمصادر أخرى	٢٠٤,٨٢٧	٢٦٩,٨٦٤	(٦٥,٠٣٧)
سندات على الخزنة العامة	٧٥٥,٣٦٤	٧٣٥,٩٨٦	١٩,٣٧٨
جملة سداد القروض المحلية (١)	٩٧٨,١٨٧	١,٠١٧,١٩٣	(٣٩,٠٠٦)
أقساط الدين العام الخارجي	٦٢٦,١٨٧	٢٩٧,٠٩١	٣٢٩,٠٩٦
أقساط خارجية تسدها الجهات	١,٨٠٧	١,٦٣٠	١٧٧
جملة سداد القروض الخارجية (٢)	٦٢٧,٩٩٤	٢٩٨,٧٢١	٣٢٩,٢٧٣
الاجمالي (٢+١)	١,٦٠٦,١٨١	١,٣١٥,٩١٤	٢٩٠,٢٦٧

ويلاحظ أن أقساط القروض المشار إليها تتضمن إهلاك ما يحل أجله من السندات على الخزنة العامة، وبصفة عامة يتعين الإشارة إلى أن سداد القروض وإهلاك السندات لا يُحتسب ضمن مكونات العجز الكلي للموازنة العامة للدولة، وإنما تعالج هذه الالتزامات المسددة بالاستبعاد من مصادر التمويل أو من الاقتراض الجديد، وذلك لتحديد الأثر على الدين العام.

كما يلاحظ أن الجزء الأكبر من الزيادة في تكلفة سداد القروض هي سداد القروض الخارجية والذي يتضمن اثره زيادة سعر الصرف بالدرجة الأولى.

الموارد

يبلغ إجمالي الموارد في مشروع الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥ نحو

٥,٥٤١,٣٩٤ مليون جنيه (٣٢,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي) موزعة على النحو التالي:

- الإيرادات : وتبلغ نحو ٢,٦٢٥,١٦٨ مليون جنيه بنسبة ١٥,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي.
- المتحصلات من الإقراض ومبيعات الأصول المالية وغيرها من الأصول : وتبلغ نحو ٦٧,٠٢٢ مليون جنيه بنسبة ٠,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي.
- الإقتراض : ويبلغ نحو ٢,٨٤٩,٢٠٤ مليون جنيه بنسبة ١٦,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

ويوضح الجدول التالي الموارد العامة المشار إليها:

جدول رقم (١١) الموارد

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

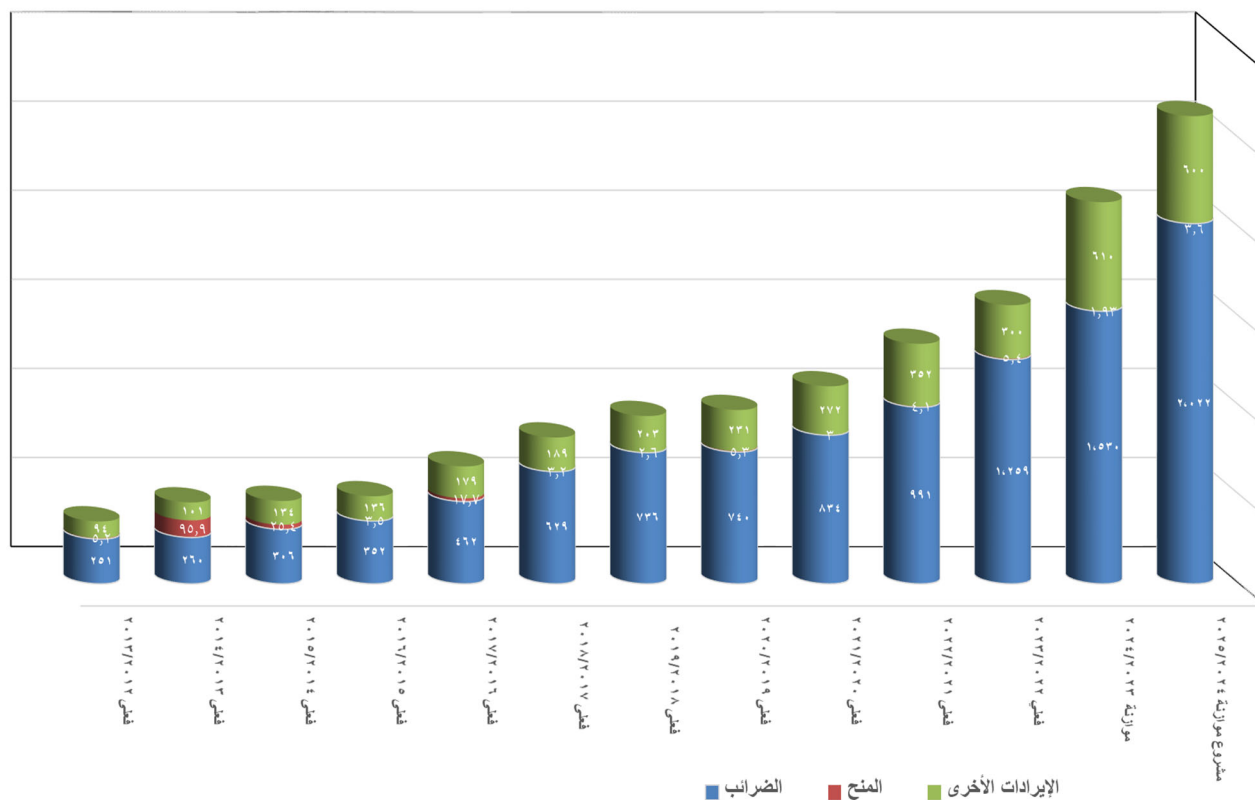
البيان	٢٠٢٥/٢٠٢٤		٢٠٢٤/٢٠٢٣		التغير (٢-١)		متوقع	فعلى		
	مشروع موازنة (١)	الوزن النسبى %	موازنة (٢)	الوزن النسبى %	قيمة	نسبة %				
الإيرادات العامة										
* الضرائب	٢٠٢١,٩٩١	٣٦,٥	١,٥٢٩,٩٩١	٣٥,٢	٤٩٢,٠٠٠	٣٢,٢	١,٥٥٠,٦٥٧	١,٢٥٨,٥٨٢	٩٩١,٤٠٢	٨٣٣,٩٩٣
* المنح	٣,٥٨٥	٠,١	١,٩٣١	٠,٠	١,٦٥٤	٨٥,٦	٤,٤٠٢	٥,٤٣٢	٤,٠٨١	٢,٩٥٥
* الإيرادات الأخرى	٥٩٩,٥٩٣	١٠,٨	٦١٠,١٨٨	١٤,٠	١٠,٥٩٦	١,٧	٨٦٥,٢٧٧	٢٩٩,٩٠٧	٣٥١,٦٩٤	٢٧١,٦٧٨
<u>جملة الإيرادات العامة</u>	<u>٢,٦٢٥,١٦٨</u>	<u>٤٧,٤</u>	<u>٢,١٤٢,١١٠</u>	<u>٤٩,٣</u>	<u>٤٨٣,٠٥٨</u>	<u>٢٢,٦</u>	<u>٢,٤٢٠,٣٣٦</u>	<u>١,٥٦٣,٩٢١</u>	<u>١,٣٤٧,١٧٨</u>	<u>١,١٠٨,٦٢٥</u>
<u>نسبة إلى الناتج المحلى الإجمالى</u>	<u>٪١٥,٤</u>		<u>٪١٨,١</u>				<u>٪١٧,٤</u>	<u>٪١٥,٥</u>	<u>٪١٧,٠</u>	<u>٪١٦,٠</u>
* المتحصلات من الإقراض ومبيعات الأصول المالية وغيرها من الأصول (بدون حصيلة الخصصة)	٦٧,٠٢٢	١,٢	٦٦,٧٥٠	١,٥	٢٧٢	٠,٤	٦٦,٧٥٠	٣٦,٠٥٦	٢٢,٦٩٧	٢٤,٦٠٤
* الاقتراض	٢,٨٤٩,٢٠٤	٥١,٤	٢,١٤٠,٣٥٤	٤٩,٢	٧٠٨,٨٥٠	٣٣,١	١,٨٦٩,٩٦٢	١,٤٧٩,٠٠٢	١,٠٠٩,٣٤١	١,٠٠٧,٢٢١
<u>إجمالى الموارد العامة</u>	<u>٥,٥٤١,٣٩٤</u>	<u>١٠٠,٠</u>	<u>٤,٣٤٩,٢١٤</u>	<u>١٠٠,٠</u>	<u>١,١٩٢,١٨٠</u>	<u>٢٧,٤</u>	<u>٤,٣٥٧,٠٤٩</u>	<u>٣,٠٧٨,٩٧٩</u>	<u>٢,٣٧٩,٢١٦</u>	<u>٢,١٤٠,٤٥١</u>
<u>نسبة إلى الناتج المحلى الإجمالى</u>	<u>٪٣٢,٤</u>		<u>٪٣٦,٧</u>				<u>٪٣١,٣</u>	<u>٪٣٠,٥</u>	<u>٪٣٠,٠</u>	<u>٪٣٠,٩</u>

أولاً: الإيرادات:

تتمثل جملة الإيرادات العامة فى الإيرادات التى يتم تحصيلها من عمليات التشغيل وأداء النشاط المباشر وغير المباشر الذى يتم خلال العام المالى، وتشمل الإيرادات الضريبية بأنواعها المختلفة منها الضرائب على الدخل والضريبة على القيمة المضافة والضرائب الجمركية والضرائب العقارية، كما تشتمل الإيرادات العامة على المنح المحصلة من الداخل والخارج، وكذلك على الإيرادات الأخرى المتمثلة فى الفوائد والأرباح المحققة من الهيئات الاقتصادية وشركات القطاع العام وشركات قطاع الأعمال العام والخاص فضلاً عن إيرادات الخدمات الحكومية بصفة عامة.

وقد قُدرت الإيرادات العامة بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥ نحو ٢,٦٢٥,١٦٨ مليون جنيه (١٥,٤٪ من الناتج المحلى الإجمالى) مقارنة بنحو ٢,١٤٢,١١٠ مليون جنيه بموازنة السنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤ (١٨,١٪ من الناتج المحلى الإجمالى) بزيادة تقدر بنحو ٤٨٣,٠٥٨ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ٢٢,٦٪.

ويوضح الشكل التالي تطور عناصر الإيرادات في مشروع موازنة العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٤ مقارنة بموازنة العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٣ وكذلك نسب الأداء الفعلي في السنوات من ٢٠١٢/٢٠١٣ حتى ٢٠٢٣/٢٠٢٢.



كما يوضح الجدول التالي يوضح الإيرادات في مشروع موازنة السنة المالية ٢٠٢٥/٢٠٢٤ مقارنة بالموازنة والمتوقع للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٣ وبالنسبة الفعلية للسنوات المالية من ٢٠٢١/٢٠٢٠ وحتى ٢٠٢٣/٢٠٢٢:

جدول رقم (١٢)
الإيرادات

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٢٠٢١/٢٠٢٠			٢٠٢٢/٢٠٢١	٢٠٢٣/٢٠٢٢	٢٠٢٤/٢٠٢٣	التغير (٢-١)		٢٠٢٤/٢٠٢٣		٢٠٢٥/٢٠٢٤		البيان
فعلى				متوقع		نسبة %	قيمة	الوزن النسبى %	موازنة (٢)	الوزن النسبى %	مشروع موازنة (١)	
٨٣٣,٩٩٣	٩٩١,٤٠٢	١,٢٥٨,٥٨٢	١,٥٥٠,٦٥٧	٣٢,٢	٤٩٢,٠٠٠	٧١,٤	١,٥٢٩,٩٩١	٧٧,٠	٢,٠٢١,٩٩١	* الضرائب		
٤١٨,٥٣٣	٥٠٥,٨٦٩	٦٦٠,٨٥٧	٨٢٨,٠٣٧	٣٥,٦	٢٩٣,٧٧٧	٣٨,٦	٨٢٦,٠١٩	٤٢,٧	١,١١٩,٧٩٦	- الضرائب العامة		
٣٣٩,٧١١	٣٩٧,٥٨١	٤٧٨,٦٢٤	٥٨٢,٠٦٣	٢٥,١	١٤٤,٦١٠	٢٦,٩	٥٧٥,٣٦٦	٢٧,٤	٧١٩,٩٧٦	- الضريبة على القيمة المضافة		
٣٦,١٣٠	٤٢,٩٥٦	٥٩,٣٩٠	٧٠,٩٥١	٧,٥	٤١,٠٣٠	٢,٧	٥٨,٢١٥	٣,٨	٩٩,٢٤٥	- الضرائب الجمركية		
٣٩,٦١٩	٤٤,٩٩٦	٥٩,٧١١	٦٩,٦٠٥	١٧,٩	١٢,٥٨٣	٣,٣	٧٠,٣٩٢	٣,٢	٨٢,٩٧٥	- باقى الإيرادات الضريبية		
%١٢,٠	%١٢,٥	%١٢,٥	%١١,١				%١٢,٩		%١١,٨	النسبة للنتاج المحلى الإجمالى		
٢,٩٥٥	٤,٠٨١	٥,٤٣٢	٤,٤٠٢	٨٥,٦	١,٦٥٤	٠,١	١,٩٣١	٠,١٤	٣,٥٨٥	* المنح		
%٠,٠٤	%٠,٠٥	%٠,٠٥	%٠,٠٣				%٠,٠٢		%٠,٠٢	النسبة للنتاج المحلى الإجمالى		
٢٧١,٦٧٨	٣٥١,٦٩٤	٢٩٩,٩٠٧	٨٦٥,٢٧٧	١,٧-	١٠,٥٩٦-	٢٨,٥	٦١٠,١٨٨	٢٢,٨	٥٩٩,٥٩٣	* الإيرادات غير الضريبية		
										من الفوائض والأرباح		
										وإيرادات الخدمات وغيرها		
%٣,٩	%٤,٤	%٣,٠	%٦,٢				%٥,٢		%٣,٥	النسبة للنتاج المحلى الإجمالى		
١,١٠٨,٦٢٥	١,٣٤٧,١٧٨	١,٥٦٣,٩٢١	٢,٤٢٠,٣٣٦	٢٢,٦	٤٨٣,٠٥٨	١٠٠,٠	٢,١٤٢,١١٠	١٠٠,٠	٢,٦٢٥,١٦٨	الإجمالى		
%١٦,٠	%١٧,٠	%١٥,٥	%١٧,٤				%١٨,١		%١٥,٤	النسبة للنتاج المحلى الإجمالى		
%٥١,٨	%٥٦,٦	%٥٠,٨	%٥٥,٥				%٤٩,٣		%٤٧,٤	نسبة الى إجمالي الموازنة		

وعلى الرغم من أن الموارد الضريبية تعد من أهم مصادر تمويل الموازنة العامة للدولة لما تمثله من أداة فاعلة لتدوير الموارد من الأنشطة المنتجة للدخول الأعلى لصالح الخدمات العامة والفئات الأولى بالرعاية بجانب ما تمثله من مورد حقيقي يسهم في تمويل الإنفاق الحكومي المتنامى والذي تضطلع به الدولة في مختلف المجالات مما يساهم في تخفيض الأعباء التمويلية على الخزانة العامة للدولة، وكونها أهم أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدولة لتحقيق أهداف خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار مراعاة البعد الاجتماعي، إلا أن معدلات الضرائب للناتج المحلي الإجمالي ما زالت تعد منخفضة نسبياً، خاصة إذا ما تم إستبعاد الضرائب المحصلة من جهات سيادية أو مملوكة للدولة مثل قطاع البترول والبنك المركزي وقناة السويس والضرائب على عوائد الأذون والسندات الحكومية، وتقوم وزارة المالية بتنفيذ خطة طموحة لزيادة حصيله الضرائب وربطها بالنشاط الاقتصادي وذلك عن طريق توسيع القاعدة الضريبية عن طريق زيادة معدلات الحصر الضريبي وإدخال الاقتصاد الغير رسمي إلى الإقتصاد الرسمي وايضاً حجم التجارة الإلكترونية والتي تزداد بمعدلات مضطردة ومحاربة التهرب الضريبي هذا بالإضافة إلى الاستمرار في ميكنة الإجراءات الضريبية ورفع كفاءة الإدارة الضريبية بجانب العمل على تحقيق شراكة حقيقية بين المصالح الإيرادية والممولين.

وتبلغ تقديرات الإيرادات الضريبية بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٥/٢٠٢٤ نحو ٢,٠٢١,٩٩١ مليون جنيه (١١,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي) مقابل نحو ١,٥٢٩,٩٩١ مليون جنيه (١٢,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي) بموازنة السنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٣ وبزيادة قدرها ٤٩٢,٠٠٠ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ٣٢,٢٪.

ويوضح الجدول التالى تطورات حصيله الإيرادات الضريبية خلال السنوات المالية

السابقة مقارنة بتقديراتها فى مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٥/٢٠٢٤:

جدول رقم (١٣)
تطور حصيلة الضرائب

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

فعلى			موازنة		السنوات المالية
الناتج المحلي	النسبة إلى	القيمة	الناتج المحلي	القيمة	
السنة السابقة	النسبة إلى		السنة السابقة		
%	%		%		
١٢,٨	%١٤,١	٧٥,٧٥٩	%١٤,٨	٧٩,٨٤٢	٢٠٠٥/٢٠٠٤
٢٩,١	%١٥,٨	٩٧,٧٧٩	%١٣,٢	٨١,٦٠٧	٢٠٠٦/٢٠٠٥
١٦,٩	%١٥,٣	١١٤,٣٢٦	%١٤,٢	١٠٥,٦٤٥	٢٠٠٧/٢٠٠٦
٢٠,٠	%١٥,٣	١٣٧,١٩٥	%١٣,٥	١٢٠,٨٢٤	٢٠٠٨/٢٠٠٧
١٩,٠	%١٥,٧	١٦٣,٢٢٢	%١٦,٠	١٦٦,٥٧٠	٢٠٠٩/٢٠٠٨
٤,٥	%١٤,١	١٧٠,٤٩٤	%١٢,١	١٤٥,٥٤٤	٢٠١٠/٢٠٠٩
١٢,٧	%١٤,٠	١٩٢,٠٧٢	%١٤,٦	٢٠٠,٤٢٤	٢٠١١/٢٠١٠
٨,٠	%١٢,٥	٢٠٧,٤١٠	%١٤,٠	٢٣٢,٢٣٢	٢٠١٢/٢٠١١
٢١,١	%١٣,٦	٢٥١,١١٩	%١٤,٥	٢٦٦,٩٠٥	٢٠١٣/٢٠١٢
٣,٧	%١٢,٤	٢٦٠,٢٨٨	%١٧,١	٣٥٨,٧٢٩	٢٠١٤/٢٠١٣
١٧,٥	%١٢,٦	٣٠٥,٩٥٧	%١٥,٠	٣٦٤,٢٩٠	٢٠١٥/٢٠١٤
١٥,٢	%١٣,٠	٣٥٢,٣١٥	%١٥,٦	٤٢٢,٤٢٧	٢٠١٦/٢٠١٥
٣١,١	%١٣,٣	٤٦٢,٠٠٧	%١٨,٠	٦٢٤,١٩٤	٢٠١٧/٢٠١٦
٣٦,٢	%١٣,٣	٦٢٩,٣٠٢	%١٢,٨	٦٠٣,٩١٨	٢٠١٨/٢٠١٧
١٧,٠	%١٢,٩	٧٣٦,١٢١	%١٣,٥	٧٧٠,٢٨٠	٢٠١٩/٢٠١٨
٠,٥	%١١,٧	٧٣٩,٦٣٣	%١٣,٦	٨٥٦,٦١٦	٢٠٢٠/٢٠١٩
١٢,٨	%١٢,٠	٨٣٣,٩٩٣	%١٣,٩	٩٦٤,٧٧٧	٢٠٢١/٢٠٢٠
١٨,٩	%١٢,٥	٩٩١,٤٠٢	%١٢,٤	٩٨٣,٠١٠	٢٠٢٢/٢٠٢١
٢٦,٩	%١٢,٥	١,٢٥٨,٥٨٢	%١١,٦	١,١٦٨,٧٩٥	٢٠٢٣/٢٠٢٢
٢٣,٢	%١١,١	١,٥٥٠,٦٥٧	%١٠,٩	١,٥٢٩,٩٩١	٢٠٢٤/٢٠٢٣ موازنة / متوقع
٠,٠	%٠,٠	٠	%١١,٨	٢,٠٢١,٩٩١	٢٠٢٥/٢٠٢٤ مشروع

جدول رقم (١٤)
مكونات الضرائب

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	٢٠٢٥/٢٠٢٤		٢٠٢٤/٢٠٢٣		٢٠٢٣/٢٠٢٢	٢٠٢٢/٢٠٢١	٢٠٢١/٢٠٢٠
	مشروع موازنة	موازنة	متوقع	فعلى			
- الضرائب العامة	١,١١٩,٧٩٦	٨٢٦,٠١٩	٨٢٨,٠٣٧	٦٦٠,٨٥٧	٥٠٥,٨٦٩	٤١٨,٥٣٣	
النسبة للناتج المحلى الإجمالى	%٦,٥	%٧,٠	%٥,٩	%٦,٥	%٦,٤	%٦,٠	
- الضريبة على القيمة المضافة	٧١٩,٩٧٦	٥٧٥,٣٦٦	٥٨٢,٠٦٣	٤٧٨,٦٢٤	٣٩٧,٥٨١	٣٣٩,٧١١	
النسبة للناتج المحلى الإجمالى	%٤,٢	%٤,٩	%٤,٢	%٤,٧	%٥,٠	%٤,٩	
- الضرائب الجمركية	٩٩,٢٤٥	٥٨,٢١٥	٧٠,٩٥١	٥٩,٣٩٠	٤٢,٩٥٦	٣٦,١٣٠	
النسبة للناتج المحلى الإجمالى	%٠,٦	%٠,٥	%٠,٥	%٠,٦	%٠,٥	%٠,٥	
- باقى الضرائب	٨٢,٩٧٥	٧٠,٣٩٢	٦٩,٦٠٥	٥٩,٧١١	٤٤,٩٩٦	٣٩,٦١٩	
النسبة للناتج المحلى الإجمالى	%٠,٥	%٠,٦	%٠,٥	%٠,٦	%٠,٦	%٠,٦	
الإجمالى	٢,٠٢١,٩٩١	١,٥٢٩,٩٩١	١,٥٥٠,٦٥٧	١,٢٥٨,٥٨٢	٩٩١,٤٠٢	٨٣٣,٩٩٣	
النسبة للناتج المحلى الإجمالى	%١١,٨	%١٢,٩	%١١,١	%١٢,٥	%١٢,٥	%١٢,٠	
نسبة الى إجمالى الإيرادات	%٧٧,٠	%٧١,٤	%٦٤,١	%٨٠,٥	%٧٣,٦	%٧٥,٢	
نسبة الى إجمالى الموازنة	%٣٦,٥	%٣٥,٢	%٣٥,٦	%٤٠,٩	%٤١,٧	%٣٩,٠	

وفيما يلي أهم مكونات الضرائب المشار إليها:

أولاً - الضرائب العامة:

تبلغ تقديرات الضرائب العامة بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥ نحو ١،١١٩،٧٩٦ مليون جنيه (٦,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي) مقارنة بنحو ٨٢٦،٠١٩ مليون جنيه بموازنة السنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤ (٧,٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي) بزيادة قدرها ٢٩٣،٧٧٧ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ٣٥,٦٪.

ثانياً - الضريبة على القيمة المضافة:

تبلغ تقديرات الضرائب على القيمة المضافة بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥ نحو ٧١٩،٩٧٦ مليون جنيه (٤,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي) مقارنة بنحو ٥٧٥،٣٦٦ مليون جنيه بموازنة السنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤ (٤,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي) بزيادة قدرها نحو مبلغ ١٤٤،٦١٠ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ٢٥,١٪.

ثالثاً: الضرائب الجمركية:

تبلغ تقديرات الضرائب الجمركية بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥ نحو ٩٩،٢٤٥ مليون جنيه (٠,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي) مقارنة بنحو ٥٨،٢١٥ مليون جنيه بموازنة السنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤ (٠,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي) بزيادة قدرها ٤١،٠٣٠ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ٧٠,٥٪.

وتوضح الجداول التالية تطور الحصيلة على مكونات الضرائب بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥ مقارنة بالموازنة والمتوقع للعام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤ والحصيلة الفعلية عن السنوات المالية من ٢٠٢٠/٢٠٢١ حتى ٢٠٢٢/٢٠٢٤.

جدول رقم (١٥)
الضرائب العامة

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٢٠٢٣/٢٠٢٢			٢٠٢٤/٢٠٢٣		٢٠٢٥/٢٠٢٤	البيان
فعلى			متوقع	موازنة	مشروع موازنة	
٢٠٢١/٢٠٢٠	٢٠٢٢/٢٠٢١	٢٠٢٣/٢٠٢٢				
٧٥,٥٦٢	٨٩,١٦٣	١١٣,١٢١	١٣٦,٤٣٥	١٣٠,٩٣٥	١٦٤,٩٣٧	أولاً : الضريبة على دخول الأشخاص الطبيعية :
٣٩,٩٩٧	٥٢,٣٩٦	٦٦,٢٠٢	٨٠,٠٠٥	٧٧,٠٠٥	١١٠,٩٨٠	- ضريبة المرتبات وما فى حكمها
٤,١٧٠	٥,٦٢٩	٨,٥٠٢	١١,٠٣٨	٩,٥٣٨	١٦,٠٢٦	- ضريبة النشاط التجارى والصناعى
١,١٣٥	١,٨٤٣	١,٨٢٠	٢,١٣٢	٢,٤٣٢	٢,٧٥٣	- ضريبة النشاط المهنى غير التجارى
						- ضريبة الثروة العقارية
١٢٠,٨٦٤	١٤٩,٠٣١	١٨٩,٦٤٤	٢٢٩,٦١٠	٢١٩,٩١٠	٢٩٤,٦٩٦	جملة
٣٩,٨١٧	٣٠,٥٥٢	٥٠,٥٣٨	٦١,٥٣٣	٦٤,٥٤٧	٨٤,١٦١	ثانياً : الضريبة على أرباح الأشخاص الاعتبارية :
٣٢,٤٥٠	٣٨,٩٥٢	٩٧,٠١٣	١١٥,٧٢٣	١٠٣,٧٢٣	١٥٧,٢٢٠	- ضرائب البترول
١٢٥,٢٦٨	١٦٤,٩٧١	١٧٤,٦١٦	٢٠٦,٠٠٠	٢٠٢,٠٠٠	٢٣٩,٩٣١	- ضرائب قناة السويس
						- ضرائب باقى الشركات
١٩٧,٥٣٥	٢٣٤,٤٧٥	٣٢٢,١٦٧	٣٨٣,٢٥٧	٣٧٠,٢٧٠	٤٨١,٣١٢	جملة
						ثالثاً : الضريبة على رؤوس الأموال المنقولة :
١٩,٣٠٠	١٧,٦٢١	٢,١٩٣	١٠,٩٧٦	٣٩,٠٠٠	٧٩,٧٥١	جملة
٢,٥١١	٢,٧٦٢	٣,٤٢٠	٣,٩٦٥	٣,٩٦٥	٥,٧٢٨	رابعاً : ضريبة الدمغة :
١٩,٦٤٧	٢٤,٥٥٨	٣١,٥٠٠	٣٥,٨٠٧	٣٥,٩٨٩	٤٤,٩٨٧	- الدمغة على المرتبات
						- الدمغة النوعية
٢٢,١٥٨	٢٧,٣٢٠	٣٤,٩٢٠	٣٩,٧٧٢	٣٩,٩٥٤	٥٠,٧١٥	جملة
٣,٠٧	٩٩٧	١,٢٠٥	١,٦٩٤	١,٩٩٤	٢,١٢٨	خامساً : باقى الضرائب :
٥٧,١٦١	٧٥,٠٨١	١٠٧,٧٧٨	١٦٠,٥٠٩	١٥٣,٥٠٩	٢٠٩,٠٩٧	- ضريبة التضامن الإجتماعى
٦٣	١٠٢	١,٠٢٥	٢٤٣	٢٤٣	٣٦٥	- الضرائب على الأذون والسندات
١,١٤٥	١,٢٤٢	١,٩٢٥	١,٩٧٧	١,١٣٨	١,٧٣٣	- ضرائب الأرباح الرأسمالية
						- أخرى
٥٨,٦٧٦	٧٧,٤٢٢	١١١,٩٣٣	١٦٤,٤٢٢	١٥٦,٨٨٤	٢١٣,٣٢٢	جملة
٤١٨,٥٣٣	٥٠٥,٨٦٩	٦٦٠,٨٥٧	٨٢٨,٠٣٧	٨٢٦,٠١٩	١,١١٩,٧٩٦	إجمالى الضرائب العامة
٪٦,٠	٪٦,٤	٪٦,٥	٪٥,٩	٪٧,٠	٪٦,٥	نسبة إلى الناتج المحلى الإجمالى
٪٣٧,٨	٪٣٧,٦	٪٤٢,٣	٪٣٤,٢	٪٣٨,٦	٪٤٢,٧	نسبة الى إجمالى الإيرادات
٪١٩,٦	٪٢١,٣	٪٢١,٥	٪١٩,٠	٪١٩,٠	٪٢٠,٢	نسبة الى إجمالى الموازنة

جدول رقم (١٦)
الضريبة على القيمة المضافة

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٢٠٢١/٢٠٢٠		٢٠٢٢/٢٠٢١	٢٠٢٣/٢٠٢٢		٢٠٢٤/٢٠٢٣	٢٠٢٥/٢٠٢٤	البيان
فعلى			متوقع	موازنة	مشروع موازنة		
* الضريبة على القيمة المضافة:							
٦٧,٥٤٤	٧٤,٤٠٨	١٠٦,٦٨١	١٣٥,٨٨٦	١٢٣,٣٨٦	١٦١,٩٩٢		- الضريبة على السلع المحلية
١١٢,٨٤٩	١٢٢,٦٥٢	١٥٨,٩٦٩	٢٠١,٨١٦	١٨٧,٨١٦	٢٥٠,٠٦٠		- الضريبة على السلع المستوردة
<u>١٨٠,٣٩٣</u>	<u>١٩٧,٠٦٠</u>	<u>٢٦٥,٦٥٠</u>	<u>٣٣٧,٧٠٢</u>	<u>٣١١,٢٠٢</u>	<u>٤١٢,٠٥٢</u>		جملة
* الضريبة على سلع الجدول رقم (١):							
(محلي ومستورد)							
٧٣,٣٩٠	٧٤,٩٤٤	٨١,٧٨١	٨٥,٠٩٩	٨٨,٤٩٩	٩٥,٦٢٤		- السجائر والتبغ
٢٣,٣٤٥	٥٧,٢٢٣	٣٦,٩٤١	٤٠,٣٨٥	٥٣,٣٨٥	٤٦,٧٣٢		- المنتجات البترولية
٩,٢٧٣	١٠,٦٣٧	٢٣,٠٦٧	٢٤,٤٠٤	٢٢,٨٠٦	٣٢,٧٧٧		- أخرى
<u>١٠٦,٠٠٧</u>	<u>١٤٢,٨٠٥</u>	<u>١٤١,٧٨٩</u>	<u>١٤٩,٨٨٨</u>	<u>١٦٤,٦٩١</u>	<u>١٧٥,١٣٣</u>		جملة
* الضريبة على الخدمات:							
١١,٣٣٨	١٣,٠٨٧	١٦,٠١١	١٩,٠٩٤	١٩,٠٩٤	٢٥,٩١٤		- خدمات الاتصالات الدولية والمحلية
٣٦,٧٠٦	٣٦,٦٤٤	٣٩,٦٨٦	٥٢,٠٩٨	٥٤,٠٩٨	٧١,٥٨٦		- خدمات التشغيل للغير
٢,٧٩٢	٥,٦٦٢	١٠,٤٦٥	١٢,٥٦٥	١١,٠٦٥	١٥,٤٣٧		- الخدمات المقدمة فى الفنادق والمطاعم السياحية
٢,٤٧٥	٢,٣٢٤	٥,٠٢٢	١٠,٧١٦	١٥,٢١٦	١٩,٨٥٤		- خدمات أخرى
<u>٥٣,٣١٠</u>	<u>٥٧,٧١٦</u>	<u>٧١,١٨٥</u>	<u>٩٤,٤٧٣</u>	<u>٩٩,٤٧٣</u>	<u>١٣٢,٧٩١</u>		جملة
<u>٣٣٩,٧١١</u>	<u>٣٩٧,٥٨١</u>	<u>٤٧٨,٦٢٤</u>	<u>٥٨٢,٠٦٣</u>	<u>٥٧٥,٣٦٦</u>	<u>٧١٩,٩٧٦</u>		إجمالي الضريبة على القيمة المضافة
<u>%٤,٩</u>	<u>%٥,٠</u>	<u>%٤,٧</u>	<u>%٤,٢</u>	<u>%٤,٩</u>	<u>%٤,٢</u>		نسبة إلى الناتج المحلى الإجمالى
<u>%٣٠,٦</u>	<u>%٢٩,٥</u>	<u>%٣٠,٦</u>	<u>%٢٤,٠</u>	<u>%٢٦,٩</u>	<u>%٢٧,٤</u>		نسبة الى إجمالي الإيرادات
<u>%١٥,٩</u>	<u>%١٦,٧</u>	<u>%١٥,٥</u>	<u>%١٣,٤</u>	<u>%١٣,٢</u>	<u>%١٣,٠</u>		نسبة الى إجمالي الموازنة

جدول رقم (١٧)
الضرائب والرسوم الجمركية

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	٢٠٢٥/٢٠٢٤	٢٠٢٤/٢٠٢٣		٢٠٢٣/٢٠٢٢	٢٠٢٢/٢٠٢١	٢٠٢١/٢٠٢٠
	مشروع موازنة	موازنة	متوقع	فعلى		
* الضريبة على الواردات :						
- الضرائب الجمركية القيمية	٩٧,٠٨٩	٥٦,٨٥٣	٦٨,٨٥٣	٥٧,٣٤٩	٤١,٩٧٩	٣٥,٠٣٩
جملة	<u>٩٧,٠٨٩</u>	<u>٥٦,٨٥٣</u>	<u>٦٨,٨٥٣</u>	<u>٥٧,٣٤٩</u>	<u>٤١,٩٧٩</u>	<u>٣٥,٠٣٩</u>
- ضريبة الوارد على السجائر والتبغ والدخان	٦٢٥	٥٤٤	٥٤٤	٢٤٣	٢٠١	٤٩١
جملة الضرائب على الواردات	<u>٩٧,٧١٤</u>	<u>٥٧,٣٩٧</u>	<u>٦٩,٣٩٧</u>	<u>٥٧,٥٩٢</u>	<u>٤٢,١٧٩</u>	<u>٣٥,٥٣٠</u>
* الضرائب على التجارة الدولية :						
- إيرادات الغرامات	١,٢٦١	٧٠٥	١,٢٨٦	١,٥٥٤	٦٥٤	٥٠٦
- إيرادات المضبوطات	٢٧٠	١١٣	٢٦٨	٢٤٤	١٢٣	٩٣
جملة الضرائب على التجارة الدولية	<u>١,٥٣٠</u>	<u>٨١٨</u>	<u>١,٥٥٤</u>	<u>١,٧٩٨</u>	<u>٧٧٧</u>	<u>٥٩٩</u>
إجمالي الضرائب الجمركية	<u>٩٩,٢٤٥</u>	<u>٥٨,٢١٥</u>	<u>٧٠,٩٥١</u>	<u>٥٩,٣٩٠</u>	<u>٤٢,٩٥٦</u>	<u>٣٦,١٣٠</u>
نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي	<u>٪٠,٦</u>	<u>٪٠,٥</u>	<u>٪٠,٥</u>	<u>٪٠,٦</u>	<u>٪٠,٥</u>	<u>٪٠,٥</u>
نسبة إلى إجمالي الإيرادات	<u>٪٣,٨</u>	<u>٪٢,٧</u>	<u>٪٢,٩</u>	<u>٪٣,٨</u>	<u>٪٣,٢</u>	<u>٪٣,٣</u>
نسبة إلى إجمالي الموازنة	<u>٪١,٨</u>	<u>٪١,٣</u>	<u>٪١,٦</u>	<u>٪١,٩</u>	<u>٪١,٨</u>	<u>٪١,٧</u>

جدول رقم (١٨)
الضرائب الأخرى

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	٢٠٢٥/٢٠٢٤		٢٠٢٤/٢٠٢٣		٢٠٢٣/٢٠٢٢		٢٠٢٢/٢٠٢١		٢٠٢١/٢٠٢٠	
	مشروع موازنة	موازنة	متوقع	فعلى	فعلى	فعلى	فعلى	فعلى	فعلى	فعلى
* رسوم تنمية الموارد ^{١/}	٣٠,١٩٠	٢٦,٣٣٤	٢٦,١٣٣	٢٢,٢٠٧	٢١,٦٢٨	١٩,٩٣٨				
* إتاحة قناة السويس	٢٠,٢٥٠	١٣,٩٥٠	١٣,٩٥٠	١٢,٢٩١	٥,٧٥٠	٤,٥٠٠				
* رسوم الإجراءات القنصلية	٨,١٧٩	٥,٣٩٨	٦,٢١٥	٦,٧٣٦	٣,٧٧٣	٢,٠٦١				
* رسوم الموانئ والمنائر	٧,٢٥٠	٣,٥٠٠	٦,١٥٠	٥,٠٢٣	٣,١٧٥	٢,٦٢٧				
* ضريبة الأراضي والمباني	٧,٩٦٨	٧,٨٨٦	٧,٠٨٦	٦,١٢١	٤,٥٩٩	٥,١٥٩				
* رسوم نقل الملكية	٢,٨٩٧	٢,٦٣٣	٢,٦٣٣	٢,١٦٧	١,٨٨٧	١,٧٧٠				
* المصروفات الإدارية للعمليات الاستيرادية	٢,٢٨٣	٧,٣٥٠	٣,٨٥٠	٢,٦٩٥	٢,٢٢٨	١,٧٦٠				
* رسوم تصاريح العمل	٣٤٧	٣١٤	٣١٤	٢٤٦	٢٠٣	١٠٣				
* إيرادات ضريبة أخرى ^{٢/}	٣,٦١٢	٣,٠٢٦	٣,٢٧٣	٢,٢٢٤	١,٧٥٤	١,٧٠١				
الإجمالي	٨٢,٩٧٥	٧٠,٣٩٢	٦٩,٦٠٥	٥٩,٧١١	٤٤,٩٩٦	٣٩,٦١٩				
نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي	%٠,٥	%٠,٦	%٠,٥	%٠,٦	%٠,٦	%٠,٦				
نسبة إلى إجمالي الإيرادات	%٣,٢	%٣,٣	%٢,٩	%٣,٨	%٣,٣	%٣,٦				
نسبة إلى إجمالي الموازنة	%١,٥	%١,٦	%١,٦	%١,٩	%١,٩	%١,٩				

^{١/} يتضمن رسم تنمية على (تذاكر السفر للخارج، مغادرة البلاد، المحاجر، تسيير السيارات، السيارات الجديدة).

^{٢/} يتضمن ضريبة الملاهي، إيرادات ورسوم ذات صفة محلية، ورسوم تراخيص العمل للأجانب، ورسوم جوازات السفر، رسوم خليج الأقطان.

المنح

-

تبلغ تقديرات المنح بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥ نحو ٣,٥٨٥ مليون جنيه (٠,٠٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي) مقابل نحو ١,٩٣١ مليون جنيه بموازنة السنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤ (٠,٠٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي) بزيادة قدرها نحو ١,٦٥٤ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ٨٥,٦٪.

وتشكل هذه المنح بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥ نسبة ٠,١٤٪ من إجمالي الإيرادات العامة البالغة نحو ٢,٦٢٥,١٦٨ مليون جنيه.

الإيرادات الأخرى

-

تبلغ تقديرات الإيرادات الأخرى بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥ نحو ٥٩٩,٥٩٣ مليون جنيه (٣,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي) مقارنة بنحو ٦١٠,١٨٨ مليون جنيه (٥,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي) بموازنة السنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤ بخفض قدره نحو ١٠,٥٩٥ مليون جنيه بنسبة خفض قدرها ١,٧٪.

تبلغ تقديرات الفائض من الهيئة المصرية العامة للبترول بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥ نحو ١,٠٠٧ مليون جنيه (٠,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي) مقارنة بنحو ٩١٢,٠ مليون جنيه بموازنة السنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤ (٠,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي) بزيادة قدرها ٩٥,٠ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ١٠,٤٪، ويؤول فائض الهيئة إلى الموازنة العامة للدولة عن نتائج أرباح نشاطها في السوق المحلي والخارجي، بالإضافة إلى نحو ١٠,٠١٧ مليون جنيه يمثل إتاوة البترول، ومع الأخذ في الاعتبار تحمل الموازنة العامة لدعم بعض المنتجات البترولية في السوق المحلية.

تبلغ تقديرات الفائض من هيئة قناة السويس بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥ نحو ٧٤,٢٠٣ مليون جنيه (٠,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي) مقارنة بنحو ٥٠,٧٩٥ مليون جنيه بموازنة السنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤ (٠,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي) بزيادة تقدر بنحو ٢٣,٤٠٨ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ٤٦,١٪ وذلك في ضوء التقديرات العالمية لنمو حركة التجارة الدولية، وقد تم تقدير فائض الهيئة في ضوء تقديرات رسوم المرور المرتبطة بحركة التجارة الدولية المارة بقناة السويس خلال السنة المالية المقبلة.

تبلغ تقديرات فائض الهيئات الاقتصادية الأخرى بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥ نحو ١٦,٨١٦ مليون جنيه (٠,١٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي)، ومن أهم هذه الفوائض فائض الهيئة العامة لميناء الإسكندرية بمبلغ ١,٧٢٣,١ مليون جنيه، وفائض هيئة ميناء دمياط بمبلغ ٥٠٥,٣ مليون جنيه، وفائض الهيئة العامة للموانئ البرية والجافة بمبلغ ٥١٨,٤ مليون جنيه، وفائض الهيئة العامة لموانئ البحر الأحمر بمبلغ ١,٩٩٩,٧ مليون جنيه، وفائض الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس بمبلغ ١,٤٨٠,٠ مليون جنيه، وفائض الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات بمبلغ ٤,٥٠٨,٢ مليون جنيه، وفائض الهيئة العامة للتنمية السياحية بمبلغ ١,٣٢٣,٥ مليون جنيه، وفائض الهيئة المصرية العامة للشراء الموحد والإمداد والتموين الطبي وإدارة التكنولوجيا الطبية بمبلغ ٨٨٥,٠ مليون جنيه.

◀ تبلغ تقديرات أرباح الشركات بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٥/٢٠٢٤ نحو ٢٠,٨٨٥ مليون جنيه (٠,١٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي) مقارنة بنحو ٨,٤٦٨ مليون جنيه بموازنة السنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٣ (٠,٠٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي) بزيادة قدره نحو ١٢,٤١٧ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ١٤٦,٦٪ وتتضمن أرباح شركات القطاع العام وقطاع الأعمال العام.

◀ تبلغ تقديرات إيرادات المناجم والمحاجر بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٥/٢٠٢٤ نحو ٢,٢٤٦ مليون جنيه (٠,٠١٪ من الناتج المحلي الإجمالي) مقارنة بنحو ٢,١٨٢ مليون جنيه بموازنة السنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٣ (٠,٠٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي) بزيادة قدرها نحو ٦٤,٠ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ٢,٩٪.

◀ تبلغ تقديرات موارد الصناديق والحسابات الخاصة بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٥/٢٠٢٤ نحو ٧٥,٠٩٠ مليون جنيه (٠,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي) مقارنة بنحو ٦٥,٨١٦ مليون جنيه بموازنة السنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٣ (٠,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي) بزيادة قدرها نحو ٩,٢٧٤ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ١٤,١٪.

◀ كما تتضمن الإيرادات الأخرى بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٥/٢٠٢٤ موارد متاحة لتمويل الاستثمارات نحو ٢٠٦,٣٥٩ مليون جنيه (١,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي) مقارنة بنحو ١٢٥,٥١٧ مليون جنيه بموازنة السنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٣ (١,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي) بزيادة قدرها ٨٠,٨٤٢ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ٦٤,٤٪.

والجدول التالي يوضح عناصر الإيرادات الأخرى وتطور الحصيلة خلال

الثلاث سنوات السابقة:

جدول رقم (١٩)
الإيرادات الأخرى

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	٢٠٢٥/٢٠٢٤		٢٠٢٤/٢٠٢٣		٢٠٢٣/٢٠٢٢		٢٠٢٢/٢٠٢١		٢٠٢١/٢٠٢٠	
	مشروع موازنة	موازنة	متوقع	فعلى	متوقع	فعلى	متوقع	فعلى	متوقع	فعلى
* فائض البترول	١٠٠٠٧	٩١٢	٩١٢	١٠٠٣٣٥	١٠٠٣٣٥	١٠٠٣٣٥	١٠٠٣٣٥	١٠٠٣٣٥	١٠٠٣٣٥	١٠٠٣٣٥
* فائض قناة السويس	٧٤٠٢٠٣	٥٠٠٧٩٥	٣٨٠٧٩٥	١٤٠٧٢٢	١٤٠٧٢٢	١٤٠٧٢٢	١٤٠٧٢٢	١٤٠٧٢٢	١٤٠٧٢٢	١٤٠٧٢٢
* فائض الهيئات الاقتصادية الأخرى	١٦٠٨١٦	١٤٠٤٦٤	١٤٠٤٦٤	١١٠١٦٨	١١٠١٦٨	١١٠١٦٨	١١٠١٦٨	١١٠١٦٨	١١٠١٦٨	١١٠١٦٨
* أرباح الشركات	٢٠٠٨٨٥	٨٠٤٦٨	٨٠٤٦٨	١٢٠٣٣٦	٨٠٤٦٨	٨٠٤٦٨	١٢٠٣٣٦	٨٠٤٦٨	١٢٠٣٣٦	٨٠٤٦٨
* موارد الصناديق والحسابات الخاصة ^{١/}	٧٥٠٠٩٠	٦٥٠٨١٦	٦٥٠٨١٦	٥٩٠٣٧٨	٥٩٠٣٧٨	٥٩٠٣٧٨	٥٩٠٣٧٨	٥٩٠٣٧٨	٥٩٠٣٧٨	٥٩٠٣٧٨
* قيمة ما يؤول لوزارة المالية من الصناديق والحسابات الخاصة	١٠٠٥٠٠	٩٠٣٠٠	٩٠٣٠٠	١١٠٥١٦	١١٠٥١٦	١١٠٥١٦	١١٠٥١٦	١١٠٥١٦	١١٠٥١٦	١١٠٥١٦
* رسوم قضائية وغرامات	٥٠٦٢٧	٥٠٥٩٣	٥٠٥٩٣	٥٠٣٨٩	٥٠٣٨٩	٥٠٣٨٩	٥٠٣٨٩	٥٠٣٨٩	٥٠٣٨٩	٥٠٣٨٩
* مقابل الخدمات الحكومية	٢٣٠٣٤٥	١٥٠٧٩٠	١٥٠٧٩٠	١٥٠٢٥٢	١٥٠٢٥٢	١٥٠٢٥٢	١٥٠٢٥٢	١٥٠٢٥٢	١٥٠٢٥٢	١٥٠٢٥٢
* الفوائد المحصلة	٣٦٠٧٨٤	١٥٠٩٨١	١٥٠٩٨١	٢٠٠٣٢٧	٢٠٠٣٢٧	٢٠٠٣٢٧	٢٠٠٣٢٧	٢٠٠٣٢٧	٢٠٠٣٢٧	٢٠٠٣٢٧
* إتاوة البترول	١٠٠٠١٧	١٢٠٤٥١	١٢٠٤٥١	٣٤٠١٥٥	٣٤٠١٥٥	٣٤٠١٥٥	٣٤٠١٥٥	٣٤٠١٥٥	٣٤٠١٥٥	٣٤٠١٥٥
* إيرادات المناجم	٢٠٢٤٦	٢٠١٨٢	٢٠١٨٢	١٠٤٢٢	١٠٤٢٢	١٠٤٢٢	١٠٤٢٢	١٠٤٢٢	١٠٤٢٢	١٠٤٢٢
* حصيلة بيع أصول غير إنتاجية (أراضي)	١٠٠٩٣	١٠٠٩٣	١٠٠٩٣	٣٠٢	٣٠٢	٣٠٢	٣٠٢	٣٠٢	٣٠٢	٣٠٢
* إتاوات الذهب	١٠٥٧٣	٦٦٠	٦٦٠	٥٩٤	٥٩٤	٥٩٤	٥٩٤	٥٩٤	٥٩٤	٥٩٤
* تعويضات وغرامات	٢٠٥٦٠	٢٠٤٧٧	٢٠٤٧٧	٢٠٤٣٥	٢٠٤٣٥	٢٠٤٣٥	٢٠٤٣٥	٢٠٤٣٥	٢٠٤٣٥	٢٠٤٣٥
* إيرادات أخرى مختلفة	٩٢٠٣٥٨	٧٩٠٥٦١	٧٩٠٥٦١	٥٥١٠٧٤٢	٥٥١٠٧٤٢	٥٥١٠٧٤٢	٥٥١٠٧٤٢	٥٥١٠٧٤٢	٥٥١٠٧٤٢	٥٥١٠٧٤٢
* موارد متاحة لتمويل الاستثمارات ^{٢/}	٢٠٦٠٣٥٩	١٢٥٠٥١٧	١٢٥٠٥١٧	٢٨٠٠٣١	٢٨٠٠٣١	٢٨٠٠٣١	٢٨٠٠٣١	٢٨٠٠٣١	٢٨٠٠٣١	٢٨٠٠٣١
* إيرادات رأسمالية أخرى	٦٠٩٣٨	١٨٠٠٢٠٠	١٨٠٠٢٠٠	٥٥٠٢٠٠	٥٥٠٢٠٠	٥٥٠٢٠٠	٥٥٠٢٠٠	٥٥٠٢٠٠	٥٥٠٢٠٠	٥٥٠٢٠٠
* أخرى	١٢٠٠٨٩	١٨٠٨٤٨	١٨٠٨٤٨	٢٠٠٧١٣	٢٠٠٧١٣	٢٠٠٧١٣	٢٠٠٧١٣	٢٠٠٧١٣	٢٠٠٧١٣	٢٠٠٧١٣
الإجمالي	٥٩٩٠٥٩٣	٦١٠٠١٨٨	٨٦٥٠٢٧٧	٢٩٩٠٩٠٨	٢٩٩٠٩٠٨	٢٩٩٠٩٠٨	٢٩٩٠٩٠٨	٢٩٩٠٩٠٨	٢٩٩٠٩٠٨	٢٩٩٠٩٠٨
نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي	%٣,٥	%٥,٢	%٦,٢	%٣,٠	%٣,٠	%٣,٠	%٤,٤	%٣,٩	%٣,٩	%٣,٩
نسبة إلى إجمالي الإيرادات	%٢٢,٨	%٢٨,٥	%٣٥,٨	%١٩,٢	%١٩,٢	%١٩,٢	%٢٦,١	%٢٤,٥	%٢٤,٥	%٢٤,٥
نسبة إلى إجمالي الموازنة	%١٠,٨	%١٤,٠	%١٩,٩	%٩,٧	%٩,٧	%٩,٧	%١٤,٨	%١٢,٧	%١٢,٧	%١٢,٧

^{١/} مدرج مقابلها بالاستخدامات ويتمثل جانب منها في حساب تمويل البحوث العلمية، حساب تحسين الخدمة بالمستشفيات وصناديق أخرى.

^{٢/} موارد ومصادر رأسمالية أخرى لتمويل الاستثمارات متضمنة نسبة الـ ١٥% لتمويل الاستثمارات من الصناديق والحسابات الخاصة، بالإضافة إلى الموارد والمصادر الأخرى لتمويل الاستثمارات.

المتحصلات من الإقراض ومبيعات الأصول المالية وغيرها من الأصول

—

تقدر المتحصلات من الإقراض ومبيعات الأصول المالية وغيرها من الأصول بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥ بنحو ٦٧,٠٢٢ مليون جنيه (٠,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي) مقابل نحو ٦٦,٧٥٠ مليون جنيه (٠,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي) بموازنة السنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤ بزيادة قدرها ٢٧٢,٠ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ٠,٤٪.

ومن هذه المتحصلات أقساط محصلة من شركات قطاع الأعمال العام بنحو ٢٧,٨٨٨,١ مليون جنيه وأقساط محصلة من الهيئات الاقتصادية بنحو ٨,٢٦١,١ مليون جنيه وأقساط محصلة من أجهزة الموازنة العامة للدولة (أقساط القروض الخارجية المعاد إقراضها من الخزانة العامة) بنحو ١٧,٥٢٩,٥ مليون جنيه والأقساط المحصلة من الجهات الأخرى بمبلغ ٧,٤١١,٧ مليون جنيه والمتحصلات من بيع الأصول وحقوق الملكية بنحو ٥,٤٠٠ مليون جنيه.

الاقتراض

—

يمثل الإقتراض المصدر الرئيسى لتمويل العجز الكلى بالموازنة العامة للدولة وكذلك تمويل سداد أقساط القروض المستحقة خلال السنة المالية وذلك عن طريق إصدار أذون وسندات على الخزانة العامة للدولة.

ونتيجة للتقديرات السابق عرضها (المصروفات، الإيرادات، صافي الحيازة) فإن العجز الكلى بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٥/٢٠٢٤ يصل إلى نحو ١،٢٤٣،٠٢٢ مليون جنيه، بينما يبلغ سداد أقساط القروض المحلية والأجنبية نحو ١،٦٠٦،١٨٢ مليون جنيه، ليصبح المبلغ المطلوب تمويله خلال السنة المالية ٢٠٢٥/٢٠٢٤ نحو ٢،٨٤٩،٢٠٤ مليون جنيه، منه نحو ٥،١٠١ مليون جنيه اقتراض خارجي (لتمويل الاستثمارات العامة) ومبلغ ٦،٨٦٢ مليون جنيه اقتراض خارجي لتمويل التزامات جارية وأخرى والباقي يتم تغطيته من خلال إصدار أذون وسندات على الخزانة العامة في الأسواق المحلية أو الأسواق الدولية.

الفصل الثالث

التوازنات المالية الأساسية

لمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٥/٢٠٢٤

السيدات والسادة أعضاء المجلس الموقر

وفقاً لما سبق عرضه من تحليل لعناصر كل من الإستخدامات والموارد بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٥/٢٠٢٤ تتضح الصورة الآتية التي تبين كيفية تحقيق التوازن المالي للموازنة العامة للدولة:

مليون جنيه	
٣,٨٧٠,١٦٨	* <u>المصروفات:</u> وتتمثل في الأجور وتعويضات العاملين، شراء المستلزمات من سلع وخدمات، فوائد القروض، الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية، المصروفات الأخرى، وشراء الأصول غير المالية "الاستثمارات".
٢,٦٢٥,١٦٨	* <u>الإيرادات:</u> وتتمثل في الإيرادات الضريبية، المنح المتاحة، الإيرادات غير الضريبية من فوائض وأرباح، إيرادات الخدمات التي تقدمها الدولة وغيرها.
١,٢٤٥,٠٠٠	* <u>العجز النقدي للموازنة:</u> ويترتب على عدم قدرة الإيرادات المتاحة على تغطية المصروفات العامة، وجود فجوة تمثل العجز النقدي في الموازنة العامة للدولة.
(١,٩٧٧)	* <u>صافي حيازة الأصول المالية:</u> وتمثل ما تدفعه الخزانة العامة من مساهمات أو إقراض مطروحاً منه ما تحصله من موارد تستحق على هذه الحيازات كاسترداد أقساط القروض.
١,٢٤٣,٠٢٢	* <u>العجز الكلي للموازنة:</u> ويمثل العجز النقدي للموازنة العامة مضافاً إليه أو مطروحاً منه صافي حيازة الأصول المالية، وهو العجز الذي يتطلب الأمر البحث عن مصادر لتمويله.
(٥٩١,٤٤٥)	* <u>العجز (الفائض) الأولي للموازنة:</u> ويمثل العجز الكلي بعد إستبعاد فوائد خدمة الدين

وحيث سبق تحليل مكونات المصروفات والإيرادات، فإنه ينبغي تحليل باقى العناصر المرتبطة للوصول إلى التوازن المالى للموازنة العامة للدولة، وتشمل:

- العجز النقدى للموازنة.
- صافي حيازة الأصول المالية.
- العجز الكلى للموازنة.
- إجراءات تمويل العجز الكلى في الموازنة العامة للدولة.

أولاً: العجز النقدي للموازنة:

يمثل العجز النقدي الظاهر بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥ الفجوة بين حجم مصروفات هذه الموازنة من ناحية، والمتاح لها من إيرادات من ناحية أخرى. تمثل هذه الفجوة نحو ١،٢٤٥،٠٠٠ مليون جنيه بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥ بنسبة ٧,٣٪ من الناتج المحلى الإجمالي المستهدف لتلك السنة المالية، وهو عجز يعكس الفرق بين إجمالي متحصلات الإيرادات العامة للدولة عن تغطية إجمالي نفقاتها العامة.

ومن ثم فإن العجز النقدي فى الموازنة العامة للدولة، وإن كان يرتبط بعمليات التشغيل والخصومات التى تلتزم بها الدولة خاصة متطلبات الأجور، الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية، نفقات التعليم والصحة، والاستثمارات العينية فضلاً عن فوائد الدين العام، فإنه يتم البحث بصورة دائمة عن الإيرادات التى تكفل تخفيض هذا العجز النقدي أو السعى لترشيد الإنفاق العام ذاته دون أن يؤثر على خطط الدولة فى الإستثمار والنمو وخلق فرص العمل وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين وسداد التزامات الدولة والإنفاق على الأمن القومى للدولة، وذلك للتخفيف من الحاجة إلى الإقتراض الجديد والحد من الزيادة فى الدين العام.

ثانياً: صافي حيازة الأصول المالية:

وفقاً للقواعد المالية الدولية؛ فإن حيازة الأصول المالية (بدون المساهمات لإعادة الهيكلة) المتمثلة في مساهمات الدولة في رؤوس أموال الهيئات والشركات وغيرها، وكذلك ما تتيحه الدولة من إقراض للغير، كل ذلك يمثل عبئاً إضافياً يضاف إلى العجز النقدي للموازنة العامة للدولة.

على الجانب المقابل فإن ما يتولد عن المتحصلات من الإقراض ومبيعات الأصول المالية وغيرها من الأصول (بدون حصيلة الخصخصة) يستبعد من العجز النقدي.

ومن حيازة الأصول المالية والمتحصلات الناجمة عن هذه الحيازة نصل إلى ما يُسمى بصافي الحيازة من الأصول المالية؛ وهو ما يُقدر بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٥/٢٠٢٤ بمبلغ -١،٩٧٧ مليون جنيه (-٠,٠١٪ من الناتج المحلي الإجمالي) مقابل نحو -٢٤،٣٧٥ مليون جنيه (-٠,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي) بموازنة السنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٣ بخفض قدره نحو ٢٢،٣٩٧ مليون جنيه.

ويوضح الجدول التالي عناصر صافي الحيازة من الأصول المالية:

جدول رقم (٢٠)
صافي حيازة الأصول المالية

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٢٠٢١/٢٠٢٠			التغير		٢٠٢٤/٢٠٢٣		٢٠٢٥/٢٠٢٤	البيان
فعلى			(٣-١)	(٢-١)	متوقع (٣)	موازنة (٢)	مشروع موازنة (١)	
٢٦,٩٧١	٢٣,٢٦٧	٢٥,٢٨٤	٢٢,٦٦٩	٢٢,٦٦٩	٤٢,٣٧٦	٤٢,٣٧٦	٦٥,٠٤٥	حيازة الأصول المالية :
								* وتتمثل أساساً في المساهمات في الهيئات والشركات والإقراض المتاح لبعض الجهات.
								يستبعد :
								* المساهمة في صندوق إعادة الهيكلة
٢٦,٩٧١	٢٣,٢٦٧	٢٥,٢٨٤	٢٢,٦٦٩	٢٢,٦٦٩	٤٢,٣٧٦	٤٢,٣٧٦	٦٥,٠٤٥	
								المتحصلات من الاقراض ومبيعات الأصول المالية وغيرها من الأصول :
٢٤,٧٧٥	٢٢,٦٩٧	٣٦,٠٥٦	٢٧٢	٢٧٢	٦٦,٧٥٠	٦٦,٧٥٠	٦٧,٠٢٢	* وتتمثل أساساً في الأقساط المحصلة من القروض والمتحصلات من بيع بعض الأصول المالية وحقوق الملكية.
١٧٠-								يستبعد :
								* حصيلة الخصخصة
٢٤,٩٤٥	٢٢,٦٩٧	٣٦,٠٥٦	٢٧٢	٢٧٢	٦٦,٧٥٠	٦٦,٧٥٠	٦٧,٠٢٢	
٢,١٩٦	٥٧٠	١٠,٧٧٢-	٢٢,٣٩٧	٢٢,٣٩٧	٢٤,٣٧٥-	٢٤,٣٧٥-	١,٩٧٧-	صافي الحيازة
%٠,٠٣	%٠,٠١	%٠,١١-			%٠,١٧-	%٠,٢١-	%٠,٠١-	نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي
%٠,٢٠	%٠,٠٤	%٠,٦٩-			%١,٠١-	%١,١٤-	%٠,٠٨-	نسبة إلى إجمالي الإيرادات
%٠,١٠	%٠,٠٢	%٠,٣٥-			%٠,٥٦-	%٠,٥٦-	%٠,٠٤-	نسبة إلى إجمالي الموازنة

ثالثاً: العجز الكلى للموازنة:

فى ضوء ما تقدم، فإنه بإضافة نتيجة صافي حيازة الأصول المالية إلى العجز النقدي نصل إلى العجز الكلى للموازنة العامة للدولة، الذي يقدر بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥ بنحو ١،٢٤٣،٠٢٢ مليون جنيه (٧,٣٪ من الناتج المحلى الإجمالى).

ومن الجدير بالذكر أن تقديرات العجز بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥ قد تضمنت زيادة فى الإلتزامات على جانب المصروفات، والتي من أهمها الإجراءات التي تم اتخاذها لتحسين دخول العاملين بالجهاز الإداري للدولة وكذلك زيادة متطلبات الباب الثانى شراء السلع والخدمات والمرتبطة بزيادة مخصصات شراء الأدوية والمستلزمات الطبية والتغذية والصيانة وغيرها من متطلبات إدارة دولاى العمل بالوزارات والهيئات الخدمية والتي تمس حياة المواطنين بشكل مباشر وزيادة أعباء خدمة الدين وزيادة الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية فضلاً عن الحفاظ على نفس مبلغ الاستثمارات الحكومية الممولة عن طريق الخزانة العامة بموازنة العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤.

رابعاً: العجز / الفائض الأولى للموازنة:

إذا ما تم استبعاد فوائد خدمة الدين العام المحلى والأجنبي نصل إلى العجز (الفائض) الأولى للموازنة حيث مقدر تحقيق فائض أولى بمشروع الموازنة المعروض يبلغ نحو ٥٩١,٤ مليار جنيه وهو أحد أهم العناصر التي تؤثر فى مسار الدين العام للدولة وبمعنى آخر من أجل أن تحصل الدولة على مسار منخفض للدين العام فلا بد من تحقيق فائض أولى.

جدول رقم (٢١)
العجز الكلي

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	٢٠٢٥/٢٠٢٤		٢٠٢٤/٢٠٢٣		٢٠٢٣/٢٠٢٢	٢٠٢٢/٢٠٢١	٢٠٢١/٢٠٢٠
	مشروع موازنة	موازنة	متوقع	فعلى			
* المصروفات	٣,٨٧٠,١٦٨	٢,٩٩٠,٩٢٤	٢,٩٩٩,٦٦٣	٢,١٨٤,٥٩٤	١,٨٣١,٠٢٢	١,٥٧٨,٧٧٤	
* الإيرادات	٢,٦٢٥,١٦٨	٢,١٤٢,١١٠	٢,٤٢٠,٣٣٦	١,٥٦٣,٩٢١	١,٣٤٧,١٧٨	١,١٠٨,٦٢٥	
العجز (الفائض) النقدي	١,٢٤٥,٠٠٠	٨٤٨,٨١٤	٥٧٩,٣٢٧	٦٢٠,٦٧٢	٤٨٣,٨٤٤	٤٧٠,١٤٩	
صافي حيازة الأصول المالية	١,٩٧٧-	٢٤,٣٧٥-	٢٤,٣٧٥-	١٠,٧٧٢-	٥٧٠	٢,١٩٦	
العجز (الفائض) الكلي	١,٢٤٣,٠٢٢	٨٢٤,٤٤٠	٥٥٤,٩٥٢	٦٠٩,٩٠١	٤٨٤,٤١٤	٤٧٢,٣٤٥	
العجز (الفائض) الأولى^١	٥٩١,٤٤٥-	٢٩٥,٦٤٦-	٨٠٥,١٤١-	١٦٤,٣٠٢-	١٠٠,٤١٢-	٩٣,١٥٢-	
نسبة الإيرادات إلى الناتج المحلي	%١٥,٤	%١٨,١	%١٧,٤	%١٥,٥	%١٧,٠	%١٦,٠	
نسبة المصروفات إلى الناتج المحلي	%٢٢,٦	%٢٥,٣	%٢١,٥	%٢١,٦	%٢٣,١	%٢٢,٨	
نسبة العجز (الفائض) النقدي إلى الناتج المحلي	%٧,٣	%٧,٢	%٤,٢	%٦,١	%٦,١	%٦,٨	
نسبة العجز (الفائض) الكلي إلى الناتج المحلي	%٧,٣	%٧,٠	%٤,٠	%٦,٠	%٦,١	%٦,٨	
نسبة العجز (الفائض) الأولى إلى الناتج المحلي	%٣,٥-	%٢,٥-	%٥,٨-	%١,٦-	%١,٣-	%١,٣-	

^١ يمثل العجز الكلي مطروحاً منه الفوائد

خامساً: إجراءات تمويل العجز الكلى للموازنة العامة:

إن الفجوة بين مصروفات الموازنة العامة للدولة وإيراداتها مضافاً إليها صافي حيازة الأصول المالية؛ تصل بنا إلى العجز الكلى فى الموازنة العامة للدولة، وهذا العجز يستدعى البحث عن مصادر لتمويله وتغطيته.

ويتعين فى هذا الشأن التفرقة بين أمرين هامين:

الأول: أن إجمالي التمويل الذي تحتاجه الموازنة العامة للدولة لا يقف عند حدود العجز الكلى بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥ بنحو ١،٢٤٣،٠٢٢ مليون جنيه، وإنما يمتد الأمر إلى البحث عن مصادر تمويل لتغطية أقساط القروض المحلية والخارجية؛ والمقدر لها بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥ نحو ١،٦٠٦،١٨١ مليون جنيه.

الثاني: أن صافي الاقتراض يمثل الزيادة الحقيقية فى الدين العام المحلى والخارجي، حيث ينبغى أن يُستبعد من الإحتياجات التمويلية الجديدة كلاً من أقساط القروض المحلية والخارجية المسددة بوصفها إنتقاصاً وتخفيضاً لأرصدة الدين العام عن السنوات السابقة.

وتبعاً لذلك فإن صافي الاقتراض الذي تحتاجه الموازنة فى السنة المالية المقبلة ٢٠٢٤/٢٠٢٥ يبلغ نحو ١،٢٤٣ مليار جنيه مقابل نحو ٨٢٤،٤ مليار جنيه بموازنة السنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤ بزيادة قدرها ٤١٨،٦ مليار جنيه بنسبة زيادة قدرها ٥١،٠٪ وهو ما يوضحه الجدول التالى:

جدول رقم (٢٢)
صافى الاقتراض

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٢٠٢١/٢٠٢٠	٢٠٢٢/٢٠٢١	٢٠٢٣/٢٠٢٢	٢٠٢٤/٢٠٢٣		٢٠٢٥/٢٠٢٤	البيان
			متوقع	موازنة	مشروع موازنة	
٤٧٢,٣٤٥	٤٨٤,٤١٤	٦٠٩,٩٠١	٥٥٤,٩٥٢	٨٢٤,٤٤٠	١,٢٤٣,٠٢٢	العجز (الفائض) الكلى
						يضاف
٥٣٤,٧٠٦	٥٢٤,٩٢٧	٨٦٩,١٠١	١,٣١٥,٠١٠	١,٣١٥,٩١٤	١,٦٠٦,١٨٢	سداد أقساط القروض المحلية والخارجية
<u>١,٠٠٧,٠٥١</u>	<u>١,٠٠٩,٣٤١</u>	<u>١,٤٧٩,٠٠٢</u>	<u>١,٨٦٩,٩٦٢</u>	<u>٢,١٤٠,٣٥٤</u>	<u>٢,٨٤٩,٢٠٤</u>	<u>إجمالى التمويل</u>
						(يستبعد)
٥٣٤,٧٠٦	٥٢٤,٩٢٧	٨٦٩,١٠١	١,٣١٥,٠١٠	١,٣١٥,٩١٤	١,٦٠٦,١٨٢	الخفض فى الدين العام بمقدار المسدد من الأقساط
١٧٠-	٠	٠	٠	٠	٠	صافى حصيلة الخصخصة
<u>٤٧٢,٥١٥</u>	<u>٤٨٤,٤١٤</u>	<u>٦٠٩,٩٠١</u>	<u>٥٥٤,٩٥٢</u>	<u>٨٢٤,٤٤٠</u>	<u>١,٢٤٣,٠٢٢</u>	<u>صافى الاقتراض</u>

الفصل الرابع

مشروع موازنة الخزانة العامة

للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥

السيدات والسادة أعضاء المجلس الموقر

وفقاً لأحكام قانون المالية العامة الموحد الصادر برقم ٦ لسنة ٢٠٢٢ ولائحته التنفيذية
تعد موازنة الخزانة العامة للدولة وفقاً للمعايير الدولية ويعرض فيها:

- العجز أو الفائض النقدي.
- العجز أو الفائض الكلي.
- العجز (الفائض) الأولي.
- مصادر تمويل العجز الكلي.
- تمويل العجز في موازنات الجهات الداخلة في الموازنة العامة للدولة ويؤول إليها فوائض تلك الجهات.

وتوضح الجداول أرقام (٢٣)، (٢٤)، ما يلي:

١. الصورة الإجمالية لموازنة الخزانة العامة وما تظهره من عجز نقدي وعجز كلي ومصادر التمويل والعجز الذي سيمول من الخزانة العامة.
٢. النتائج العامة للموازنة العامة للدولة حسبما تبرزها موازنة الخزانة العامة.
٣. موازنة الحكومة العامة.

جدول رقم (٢٣)
موازنة الخزانة العامة
الصورة الإجمالية للموازنة العامة للدولة

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٢٠٢٤/٢٠٢٣	مشروع موازنة السنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥				البيان
	إجمالي	الهيئات الخدمية	الإدارة المحلية	الجهاز الإداري	
موازنة					
١,٥٢٩,٩٩١	٢,٠٢١,٩٩١	٦,٥٤٨	١,٠٤٦	٢,٠١٤,٣٩٧	# الإيرادات
١,٩٣١	٣,٥٨٥	١,٨٢١	.	١,٧٦٤	- الضرائب
٦١٠,١٨٨	٥٩٩,٥٩٣	١٦٧,٩٧٨	٢٩,٨٣٧	٤٠١,٧٧٨	- المنح
٢,١٤٢,١١٠	٢,٦٢٥,١٦٨	١٧٦,٣٤٦	٣٠,٨٨٣	٢,٤١٧,٩٤٠	- الإيرادات الأخرى
					جملة الإيرادات
٤٧٠,٠٠٠	٥٧٥,٠٠٠	٨٧,٩٦٥	٢٤٦,٦٨٣	٢٤٠,٣٥٢	# المصروفات
١٣٩,٣٨١	١٦٦,٧٠٥	٣٤,٣٨٧	٢١,٠٠٨	١١١,٣١١	- الأجور وتعويضات العاملين
١,١٢٠,٠٨٦	١,٨٣٤,٤٦٨	٦,٨١٧	١,٣٠٢	١,٨٢٦,٣٤٩	- شراء السلع والخدمات
٥٢٩,٦٨٥	٦٣٥,٩٤٣	٢٢,٥٥٦	٩٩٣	٦١٢,٣٩٣	- الفوائد
١٤٥,٠٨٣	١٦٢,٢٣٨	٨,٧٨٩	٣,١٩٧	١٥٠,٢٥٢	- الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية
٥٨٦,٦٩٠	٤٩٥,٨١٥	١٨٢,٧٧٠	٣٣,٧١٦	٢٧٩,٣٢٩	- المصروفات الأخرى
٢,٩٩٠,٩٢٤	٣,٨٧٠,١٦٨	٣٤٣,٢٨٤	٣٠,٦,٨٩٨	٣,٢١٩,٩٨٦	- شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)
٨٤٨,٨١٤	١,٢٤٥,٠٠٠	١٦٦,٩٣٨	٢٧٦,٠١٥	٨٠٢,٠٤٧	جملة المصروفات
					العجز (الفائض) النقدي
٦٦,٧٥٠	٦٧,٠٢٢	٦٣٢	.	٦٦,٣٩٠	# صافي حيازة الأصول المالية
٤٢,٣٧٦	٦٥,٠٤٥	١,٦٣٥	.	٦٣,٤١٠	- المتحصلات من الإقراض ومبيعات الأصول (بدون الخصصة)
٢٤,٣٧٥	١,٩٧٧	١,٠٠٤	.	٢,٩٨١	- حيازة الأصول المالية المحلية والخارجية (بدون مساهمة الخزانة في صندوق تمويل الهيكلية)
٨٢٤,٤٤٠	١,٢٤٣,٠٢٢	١٦٧,٩٤١	٢٧٦,٠١٥	٧٩٩,٠٦٦	صافي حيازة الأصول المالية
٢٩٥,٦٤٦	٥٩١,٤٤٥	١٦١,١٢٤	٢٧٤,٧١٤	١,٠٢٧,٢٨٣	العجز (الفائض) الكلي
					العجز (الفائض) الأولي
					# مصادر التمويل للعجز الكلي
٢,٠٣٨,٥٩٠	٢,٧٠٩,١٠٧	١٧٣,٤٨٦	٢٧٥,٢٩٠	٢,٢٦٠,٣٣٢	= الاقتراض وإصدار الأوراق المالية المحلية
.	.	.	.	.	* إصدار الأوراق المالية بخلاف الأسهم لتمويل عجز الموازنات
٢,٠٣٨,٥٩٠	٢,٧٠٩,١٠٧	١٧٣,٤٨٦	٢٧٥,٢٩٠	٢,٢٦٠,٣٣٢	- إقتراض من مصادر أخرى
					جملة الاقتراض وإصدار الأوراق المالية المحلية
٩٠,٠٠٠	١٢٨,١٣٥	.	.	١٢٨,١٣٥	= الاقتراض وإصدار الأوراق المالية الأجنبية
٨,٦٥٣	٥,١٠١	١,٢٧٥	١,٥٩٠	٢,٢٣٦	* إصدار الأوراق المالية بخلاف الأسهم لتمويل عجز الموازنات
٣,١١١	٦,٨٦٢	٢,٧٥٠	٦٥	٤,٠٤٦	- لتمويل الاستثمارات
١٠١,٧٦٤	١٤٠,٠٩٧	٤,٠٢٦	١,٦٥٥	١٣٤,٤١٧	- لتمويل الالتزامات الجارية
٢,١٤٠,٣٥٤	٢,٨٤٩,٢٠٤	١٧٧,٥١١	٢٧٦,٩٤٤	٢,٣٩٤,٧٤٨	جملة الاقتراض وإصدار الأوراق المالية الأجنبية
١,٣١٥,٩١٤	١,٦٠٦,١٨٢	٩,٥٧٠	٩٢٩	١,٥٩٥,٦٨٢	إجمالي الاقتراض وإصدار الأوراق المالية بخلاف الأسهم
٨٢٤,٤٤٠	١,٢٤٣,٠٢٣	١٦٧,٩٤١	٢٧٦,٠١٥	٧٩٩,٠٦٦	- يستبعد سداد القروض المحلية والأجنبية
٨٢٤,٤٤٠	١,٢٤٣,٠٢٣	١٦٧,٩٤١	٢٧٦,٠١٥	٧٩٩,٠٦٦	صافي الاقتراض وإصدار الأوراق المالية بخلاف الأسهم
					صافي مصادر تمويل العجز الكلي

جدول رقم (٢٤)
موازنة الخزانة العامة

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

الاستخدامات			الموارد			النتائج		
البيان	مشروع موازنة	موازنة	البيان	مشروع موازنة	موازنة	البيان	مشروع موازنة	موازنة
	٢٠٢٥/٢٠٢٤	٢٠٢٤/٢٠٢٣		٢٠٢٥/٢٠٢٤	٢٠٢٤/٢٠٢٣		٢٠٢٥/٢٠٢٤	٢٠٢٤/٢٠٢٣
إجمالي المصروفات	٣,٨٧٠,١٦٨	٢,٩٩٠,٠٩٢	إجمالي الإيرادات	٢,٦٢٥,١٦٨	٢,١٤٢,١١٠	العجز النقدي	١,٢٤٥,٠٠٠	٨٤٨,٨١٤
حيازة الأصول المالية المحلية والأجنبية (بدون مساهمة الخزانة في صندوق تمويل الهيكل)	٦٥,٠٤٥	٤٢,٣٧٦	متحصلات من الاقراض ومبيعات الأصول المالية وغيرها (بدون حصيلة الخصصة)	٦٧,٠٢٢	٦٦,٧٥٠	صافي حيازة الأصول المالية	١,٩٧٧-	٢٤,٣٧٥-
إجمالي المصروفات وحيازة الأصول المالية	٣,٩٣٥,٢١٣	٣,٠٣٣,٣٠٠	إجمالي الإيرادات ومتحصلات الاقراض	٢,٦٩٢,١٩٠	٢,٢٠٨,٨٦٠	العجز الكلي	١,٢٤٣,٠٢٢	٨٢٤,٤٤٠
الفوائد	١,٨٣٤,٤٦٨	١,١٢٠,٠٨٦		٠	٠		٠	٠
إجمالي المصروفات وحيازة الأصول بدون الفوائد	٢,١٠٠,٧٤٥	١,٩١٣,٢١٤	إجمالي الإيرادات ومتحصلات الاقراض	٢,٦٩٢,١٩٠	٢,٢٠٨,٨٦٠	الفائض الأولي	٥٩١,٤٤٥-	٢٩٥,٦٤٦-
سداد القروض المحلية والأجنبية	١,٦٠٦,١٨٢	١,٣١٥,٩١٤	الإقتراض وإصدار الأوراق المالية	٢,٨٤٩,٢٠٤	٢,١٤٠,٣٥٤	صافي الإقتراض	١,٢٤٣,٠٢٣	٨٢٤,٤٤٠
مساهمة الخزانة في صندوق تمويل الهيكل	٠	٠	حصيلة الخصصة	٠	٠	صافي حصيلة الخصصة	٠	٠
الإجمالي	٥,٥٤١,٣٩٤	٤,٣٤٩,٢١٤	الإجمالي	٥,٥٤١,٣٩٤	٤,٣٤٩,٢١٤		١,٨٩٤,٦٠٠	١,٣٥٣,٢٣٣

الفصل الخامس

العلاقات مع الهيئات الاقتصادية

السيدات والسادة أعضاء المجلس الموقر

تقضي المادة الثالثة من قانون المالية العامة الموحد الصادر برقم (٦) لسنة ٢٠٢٢، بأن تتضمن الموازنة العامة للدولة المخصصات المالية للبرامج التي يقوم بها كل من الجهاز الإداري للدولة ووحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة الخدمية وما يتبعها من وحدات ذات طابع خاص والصناديق والحسابات الخاصة والمشروعات الممولة من الحسابات الخاصة.

ولا تتضمن الموازنة العامة للدولة المخصصات المالية لبرامج الهيئات العامة الاقتصادية والوحدات الاقتصادية وصناديق التمويل ذات الطابع الاقتصادي التي يصدر بتحديداتها قرار من رئيس مجلس الوزراء والتي تعد بشأنها موازنات تقدم من الوزير إلى مجلس الوزراء لإحالتها إلى مجلس النواب لاعتمادها، وتقتصر العلاقة بين موازنات هذه الهيئات والوحدات والصناديق وبين الموازنة العامة للدولة على الفائض الذي يؤول للدولة وكذلك حصة الخزنة في توزيعات الأرباح، وما يتقرر لهذه الموازنات من قروض ومساهمات.

وتبعاً لذلك فقد تم إرسال مشروعات موازنات تلك الهيئات الاقتصادية إلى مجلسكم الموقر.

لذلك فإنه يتعين في هذا المقام الإشارة إلى العلاقات بين الموازنة العامة للدولة وبين الهيئات الاقتصادية بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥ والتي تسفر عن:

مليار جنيه

البيان	مشروع موازنة ٢٠٢٥/٢٠٢٤	موازنة ٢٠٢٤/٢٠٢٣
ما يؤول للموازنة العامة من الهيئات الاقتصادية	٤١٤,٧	٢٩٨,٩
ما تدفعه الموازنة العامة للهيئات الاقتصادية	٥٤٠,٨	٤٨١,٤
الصافي	(١٢٦,١)	(١٨٢,٥)

من الملاحظ من الجدول السابق أن ما يؤول من الهيئات الاقتصادية للموازنة العامة للدولة بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥ يبلغ نحو ٤١٤,٧ مليار جنيه، في حين أن ما تدفعه الموازنة العامة للدولة لتلك الهيئات يبلغ نحو ٥٤٠,٨ مليار جنيه بصافي علاقة سالبة تقدر بنحو ١٢٦,١ مليار جنيه وهو ينخفض عن صافي العلاقة السالبة والمقدرة للعام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٣ بمقدار تحسن قدره ٥٦,٤ مليار جنيه.

وتوضح الجداول التالية العلاقة بين الموازنة العامة للدولة والهيئات الاقتصادية.

جدول رقم (٢٥)

بيان إجمالي ما يؤول من الهيئات الاقتصادية للموازنة العامة للدولة وما يؤول إليها

(بالآلاف جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

التغير	موازنة	مشروع	ما يؤول من الموازنة العامة للدولة	التغير		موازنة	مشروع	ما يؤول للموازنة العامة للدولة
				-	+			
-	+	٢٠٢٤/٢٠٢٣	٢٠٢٥/٢٠٢٤	-	+	٢٠٢٤/٢٠٢٣	٢٠٢٥/٢٠٢٤	
	٥٤,٣٩٢,٢٦٥	٤٥١,٧٠٣,٦٠١	٥٠٦,٠٠٩,٥٨٦٦		٢٥,٨٥٦,٧٥٦	٦٦,١٦٩,٧٨١	٩٢,٠٢٦,٥٣٧	<u>من الهيئات الاقتصادية</u>
	٤,٦٣٧,٣٢٨	٢١,٠٠٧,٩٧٦	٢٥,٦٩٥,٣٠٤		٧٤,٣٧٧,٢٣٠	١٧٤,٧٠٣,٧١٨	٢٤٨,٩٨٠,٩٤٨	١- فائض الحكومة
	٠	١,١٠٠,٠٠٠	١,١٠٠,٠٠٠		٣,٨٦٥,٧٨٢	٢٦,٤٠١,٢١٨	٣٠,٢٦٧,٠٠٠	٢- الضرائب الداخلية
	٣١,٠٨٣٣	٢,٠٨٨,١٦٧	٢,٣٩٩,٠٠٠		٣,٨٤٢,٢٣٢	٢٣,٥٨٧,٠٩٩	٢٧,٤٢٩,٣٣١	٣- الإتاوات
	٠	٥,٥٠٠,٠٠٠	٥,٥٠٠,٠٠٠		٧,٩٥٣,٧٥٨	٨٠,٨٤٤,٢٥٠	١٦٠,٣٨٠,٠٠٨	(قناة السويس ، هيئة البترول)
								٤- الرسوم
								٥- أخرى
	٥٩,٣٤٠,٤٢٦	٤٨١,٤٤٩,٧٤٤	٥٤٠,٧٩٠,١٧٠		١١٥,٧٩٥,٧٥٨	٢٩٨,٩٤٦,٠٦٦	٤١٤,٧٤١,٨٢٤	<u>جملة ما يؤول للخزينة</u>
	٠	٠	٠		٥٦,٤٤٥٥,٣٣٢-	١٨٢,٥٠٣,٦٧٨	١٢٦,٠٠٤,٨٣٤٦	صافي العلاقة
	٠	٠	٠		٥٩,٣٤٠,٤٢٦	٤٨١,٤٤٩,٧٤٤	٥٤٠,٧٩٠,١٧٠	(زيادة ما تنفقه عن ما يؤول)
	٥٩,٣٤٠,٤٢٦	٤٨١,٤٤٩,٧٤٤	٥٤٠,٧٩٠,١٧٠		٥٩,٣٤٠,٤٢٦	٤٨١,٤٤٩,٧٤٤	٥٤٠,٧٩٠,١٧٠	<u>الإجمالي</u>

جدول رقم (٢٦)
ما يؤول من الهيئات الاقتصادية للموازنة العامة للدولة

(بالآلف جنيهه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	مشروع موازنة ٢٠٢٥/٢٠٢٤	موازنة ٢٠٢٤/٢٠٢٣	التغير
ما يؤول من الهيئات الاقتصادية للموازنة العامة للدولة			
١- فائض الحكومة من:			
الهيئة العامة للبترول	١,٠٠٧,٠٠٠	٩١١,٧٠٠	٩٥,٣٠٠
هيئة قناة السويس	٧٤,٢٠٣,١٩٨	٥٠,٧٩٤,٥٧١	٢٣,٤٠٨,٦٢٧
هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة	٣,٣٥٠,٠٠٠	٣,٠٤٠,١٦٣	٣٠٩,٨٣٧
باقي الهيئات الاقتصادية	١٣,٤٦٦,٣٣٩	١١,٤٢٣,٣٤٧	٢,٠٤٢,٩٩٢
إجمالي فائض الحكومة	٩٢,٠٢٦,٥٣٧	٦٦,١٦٩,٧٨١	٢٥,٨٥٦,٧٥٦
٢- ضرائب الدخل من:			
الهيئة العامة للبترول	٧٤٦,٠٨٥	٦٧٥,٣٣٣	٧٠,٧٥٢
الهيئة العامة للبترول (الشريك الأجنبي)	٨٣,٤١٤,٩١٥	٦٣,٨٧٢,٢٤٠	١٩,٥٤٢,٦٧٥
هيئة قناة السويس	١٥٧,٢١٩,٨٠٢	١٠٣,٧٢٣,٤٢٩	٥٣,٤٩٦,٣٧٣
باقي الهيئات الاقتصادية	٧,٦٠٠,١٤٦	٦,٤٣٢,٧١٦	١,١٦٧,٤٣٠
إجمالي الضرائب الداخلية	٢٤٨,٩٨٠,٩٤٨	١٧٤,٧٠٣,٧١٨	٧٤,٢٧٧,٢٣٠
٣- الاتاوات من:			
الهيئة العامة للبترول	١٠,٠١٧,٠٠٠	١٢,٤٥١,٢١٨	٢,٤٣٤,٢١٨
هيئة قناة السويس	٢٠,٢٥٠,٠٠٠	١٣,٩٥٠,٠٠٠	٦,٣٠٠,٠٠٠
إجمالي الاتاوات	٣٠,٢٦٧,٠٠٠	٢٦,٤٠١,٢١٨	٣,٨٦٥,٧٨٢
٤- الرسوم:			
ضرائب ورسوم سلعية	١٩,٤٤١,٨٩٠	٢٣,٢٨٢,٩٤٨	٣,٨٤١,٠٥٨
رسم دمغة نوعى (هيئة البترول)	٧,٩٨٧,٤٤١	٣٠,٤١٥١	٧,٦٨٣,٢٩٠
إجمالي الرسوم	٢٧,٤٢٩,٣٣١	٢٣,٥٨٧,٠٩٩	٣,٨٤٢,٢٣٢
٥- أخرى:			
المحول من هيئة الأوقاف إلى وزارة الأوقاف	١,٦٥٥,٨٢٣	١,٥٣٤,٢٧١	١٢١,٥٥٢
المحول من هيئة مشروعات التعمير إلى وزارة الزراعة (المراقبات)	١٥,٠٠٠	١٤,٢٧٠	٧٣٠
الفوائد المعاد إقراضها التى تؤول للخزانة	٥,٣٧٠,٥٥١	١,٨٠٥,٩٢١	٣,٥٦٤,٦٣٠
الأقساط المعاد إقراضها التى تؤول للخزانة	٨,٢٦١,١٠٧	٤,٠٦٣,١٣٨	٤,١٩٧,٩٦٩
المخصص من هيئة البترول للطرق والكبارى	١١١,٣٣٣	١١٣,٩٦٠	٢,٦٢٧
المخصص لوزارة التنمية المحلية (صيانة طرق)	٥٥,٦٦٧	٥٦,٩٨٠	١,٣١٣
إعانات للغير (للمحافظات السياحية)	١٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠	٠
تكاليف خدمات المصالح	٥٥٨,٥٢٧	٤٨٥,٧١٠	٧٢,٨١٧
إجمالي أخرى	١٦,٠٣٨,٠٠٨	٨,٠٨٤,٢٥٠	٧,٩٥٣,٧٥٨
إجمالي ما يؤول للموازنة العامة للدولة	٤١٤,٧٤١,٨٢٤	٢٩٨,٩٤٦,٠٦٦	١١٥,٧٩٥,٧٥٨

جدول رقم (٢٧)
ما يؤول من الموازنة العامة للدولة للهيئات الاقتصادية

(بالآلف جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	مشروع موازنة ٢٠٢٥/٢٠٢٤	الموازنة ٢٠٢٤/٢٠٢٣	التغير
١- الدعم (الإعانات) الى:			
الهيئة العامة للبترول	١٥٤,٤٩٩,٠٠٠	١١٩,٤١٩,٢٣٧	٣٥,٠٧٩,٧٦٣
هيئة السلع التموينية	١٣٤,١٥٠,٠٠٠	١٢٧,٧٠٠,٠٠٠	٦,٤٥٠,٠٠٠
الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي	٢١٤,٢٢٨,٤٥٧	٢٠٢,٠٥٤,٦١٨	١٢,١٧٣,٨٣٩
باقي الهيئات الاقتصادية	٣,٢١٨,٤٠٩	٢,٥٢٩,٧٤٦	٦٨٨,٦٦٣
إجمالي الدعم (الإعانات)	٥٠٦,٠٩٥,٨٦٦	٤٥١,٧٠٣,٦٠١	٥٤,٣٩٢,٢٦٥
٢- المساهمات:			
٣- الهيئة الوطنية للإعلام (خدمات مؤداه لأجهزة الدولة)	٢٥,٦٩٥,٣٠٤	٢١,٠٥٧,٩٧٦	٤,٦٣٧,٣٢٨
٤- اشتراكات غير القادرين (الهيئة العامة للتأمين الصحي الشامل)	١,١٠٠,٠٠٠	١,١٠٠,٠٠٠	٠
٥- ما يؤول من الخزنة العامة للهيئة القومية لسكك حديد مصر	٢,٣٩٩,٠٠٠	٢,٠٨٨,١٦٧	٣١٠,٨٣٣
	٥,٥٠٠,٠٠٠	٥,٥٠٠,٠٠٠	٠
إجمالي ما يؤول من الموازنة العامة للدولة للهيئات الاقتصادية	٥٤٠,٧٩٠,١٧٠	٤٨١,٤٤٩,٧٤٤	٥٩,٣٤٠,٤٢٦

الفصل السادس

موازنة الحكومة العامة

في إطار تحرك وزارة المالية نحو ترسيخ مبدأ شمولية الموازنة بما يسهم في إظهار قوة المالية العامة للدولة بشكل أكثر دقة وبما يتفق مع الأسس والمعايير الدولية المتعارف عليها لدى عرض البيانات المالية للدول المختلفة.

فقد عكفت وزارة المالية على دراسة مقترح حساب المؤشرات المالية وفقاً لمفهوم الحكومة العامة من خلال ضم قيم موارد واستخدامات الهيئات العامة الاقتصادية الى موارد واستخدامات الموازنة العامة للدولة (بعد استبعاد العلاقات المتبادلة بينهما) وذلك دون التأثير على طبيعة عمل تلك الهيئات أو مراكزها القانونية أو النظم المحاسبية المعمول بها أو علاقتها بالخزانة العامة للدولة.

وقد صدر القانون رقم ١٨ لسنة ٢٠٢٤ بتعديل بعض احكام قانون المالية العامة الموحد رقم ٦ لسنة ٢٠٢٢ والذي يهدف الى توفير آليات تشريعية تمكننا من ضبط معدلات العجز والدين للناتج المحلي الإجمالي، حيث سيتم حساب المؤشرات الرسمية للمالية العامة للدولة على أساس إيرادات ومصروفات موازنة «الحكومة العامة» التي تم استحداثها، لتشمل قيم موارد واستخدامات كافة الهيئات العامة الاقتصادية والخدمية والجهات الإدارية للدولة والمحليات، ليبلغ إجمالي مصروفات الحكومة العامة ٦,٦ تريليون جنيه، وإيراداتها ٥,٣ تريليون جنيه بمشروع موازنة العام المالي ٢٠٢٤ / ٢٠٢٥.

وتوضح الجداول أرقام (٢٨)، (٢٩)، ما يلي:

١. الصورة الاجمالية لموازنة الحكومة العامة.
٢. أهم المؤشرات المالية لموارد واستخدامات موازنة الحكومة العامة .

جدول رقم (٢٨)
موازنة الحكومة العامة

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

التمويل				الموارد				الاستخدامات			
الإجمالي	العمليات العامة الاقتصادية	الموازنة العامة للدولة	البيان	الإجمالي	العمليات العامة الاقتصادية	الموازنة العامة للدولة	البيان	الإجمالي	العمليات العامة الاقتصادية	الموازنة العامة للدولة	البيان
١٠,٣٢٩,١٢٤	٤٣٩,٨٨٦	٨٨٩,٣٣٨	العجز النقدي	٥,٢٩٩,٤٢٣	٢,٧٦٦,٢٨٢	٢,٥٣٢,١٤٢	إجمالي الإيرادات	٦٠,٦٢٨,٥٤٧	٣,٢٠٦,١٦٧	٣,٤٢٢,٣٨٠	إجمالي المصروفات
١٩,٤١٦ -	٠	١٩,٤١٦ -	صافي حيزارة الأصول المالية	٥٨,٧٦١	٠	٥٨,٧٦١	المحصولات من الاقراض ومبيعات الأصول المالية وغيرها من الأصول (بدون حصيلة الخصخصة)	٣٩,٣٤٩	٠	٣٩,٣٤٩	حيزارة الأصول المالية المحلية والأجنبية (بدون مساهمة الخزانة في صندوق تمويل الهيكلية)
١٠,٣٠٩,٧١٢	٤٣٩,٨٨٦	٨٦٩,٨٢٦	العجز الكلي	٥,٣٥٨,١٨٤	٢,٧٦٦,٢٨٢	٢,٥٩١,٩٠٣	إجمالي الإيرادات ومحصولات الاقراض	٦٠,٦٢٧,٨٩٦	٣,٢٠٦,١٦٧	٣,٤٢١,٧٢٩	إجمالي المصروفات وحيزارة الأصول المالية
								١٩,٤٢٦,٥٩٠	١١٧,٤٩٣	١,٨٣٩,٠٩٧	الدين الثالث - القوائد
(٦٣٦,٨٧٨)	٣٢٢,٣٩٣	(٩٥٩,٢٧١)	العجز (الفائض) الأولي	٥,٣٥٨,١٨٤	٢,٧٦٦,٢٨٢	٢,٥٩١,٩٠٣	إجمالي الإيرادات ومحصولات الاقراض	٤٠,٧٢١,٣٠٦	٣,٠٨٨,٦٧٥	١,٦٣٢,٦٣٢	إجمالي المصروفات وحيزارة الأصول بدون القوائد
١,٣٠٩,٧١٢	٤٣٩,٨٨٦	٨٦٩,٨٢٦	صافي الاقراض	٣,٠٨٦,٨٦٢	٦١٠,٨٥٤	٢,٤٧٦,٠٠٨	الاقراض وإصدار الأوراق المالية بخلاف الأسهم	١,٧٧٧,١٥٠	١٧٠,٩٦٨	١,٦٠٦,١٨٢	سداد القروض المحلية والأجنبية
				٨,٤٤٥,٠٠٤٦	٣,٣٧٧,١٣٦	٥,٠٠٦٧,٩١٠	الإجمالي	٨,٤٤٥,٠٠٤٦	٣,٣٧٧,١٣٦	٥,٠٠٦٧,٩١٠	الإجمالي

جدول رقم (٢٩)

مؤشرات موارد واستخدامات موازنة الحكومة العامة للسنة المالية ٢٠٢٥/٢٠٢٤

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	موازنة الحكومة العامة المجمعة (موازنة عامة - هيئات عامة إقتصادية)			موازنة الحكومة العامة بدون العلاقة مع الهيئات العامة الإقتصادية		
	الموازنة العامة	الهيئات العامة الإقتصادية	الإجمالي	الموازنة العامة	الهيئات العامة الإقتصادية	الإجمالي
# الإيرادات	٢,٦٢٥,١٦٨	٣,٢٣٤,٣٩٥	٥,٨٥٩,٥٦٣	٢,٥٣٣,١٤٢	٢,٧٦٦,٢٨٢	٥,٢٩٩,٤٢٣
١ - الضرائب	٢,٠٢١,٩٩١	٠	٢,٠٢١,٩٩١	٢,٠٢١,٩٩١	٠	٢,٠٢١,٩٩١
% نسبة إلى جملة الإيرادات	%٧٧,٠	%٠,٠	%٣٤,٥	%٧٩,٨	%٠,٠	%٣٨,٢
% نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي	%١١,٨	%٠,٠	%١١,٨	%١١,٨	%٠,٠	%١١,٨
٢ - المنح	٣,٥٨٥	٥٧١	٤,١٥٦	٣,٥٨٥	٥٧١	٤,١٥٦
% نسبة إلى جملة الإيرادات	%٠,١	%٠,٠	%٠,١	%٠,١	%٠,٠	%٠,١
% نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي	%٠,٠	%٠,٠	%٠,٠	%٠,٠	%٠,٠	%٠,٠
٣ - الإيرادات الأخرى	٥٩٩,٥٩٣	٣,٢٣٣,٨٢٣	٣,٨٣٣,٤١٦	٥٠٧,٥٦٦	٢,٧٦٥,٧١٠	٣,٢٧٣,٢٧٧
% نسبة إلى جملة الإيرادات	%٢٢,٨	%١٠٠,٠	%٦٥,٤	%٢٠,٠	%١٠٠,٠	%٦١,٨
% نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي	%٣,٥	%١٨,٩	%٢٢,٤	%٣,٠	%١٦,٢	%١٩,١
# المصروفات	٣,٨٧٠,١٦٨	٣,٢١١,٥٣٨	٧,٠٨١,٧٠٦	٣,٤٢٢,٣٨٠	٣,٢٠٦,١٦٧	٦,٦٢٨,٥٤٧
١ - الأجور وتعويضات العاملين	٥٧٥,٠٠٠	٦٠,٣٥١	٦٣٥,٣٥١	٥٧٥,٠٠٠	٦٠,٣٥٠,٨	٦٣٥,٣٥١
% نسبة إلى جملة المصروفات	%١٤,٩	%١,٩	%٩,٠	%١٦,٨	%١,٩	%٩,٦
% نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي	%٣,٤	%٠,٤	%٣,٧	%٣,٤	%٠,٤	%٣,٧
٢ - شراء السلع والخدمات	١٦٦,٧٠٥	١,٧٣٤,٧٠٩	١,٩٠١,٤١٣	١٦٦,٧٠٥	١,٧٣٤,٧٠٨,٦	١,٩٠١,٤١٣
% نسبة إلى جملة المصروفات	%٤,٣	%٥٤,٠	%٢٦,٨	%٤,٩	%٥٤,١	%٢٨,٧
% نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي	%١,٠	%١٠,١	%١١,١	%١,٠	%١٠,١	%١١,١
٣ - الفوائد	١,٨٣٤,٤٦٨	١٢٢,٨٦٣	١,٩٥٧,٣٣١	١,٨٢٩,٠٩٧	١١٧,٤٩٢,٧	١,٩٤٦,٥٩٠
% نسبة إلى جملة المصروفات	%٤٧,٤	%٣,٨	%٢٧,٦	%٥٣,٤	%٣,٧	%٢٩,٤
% نسبة إلى جملة الإيرادات	%٦٩,٩	%٣,٨	%٣٣,٤	%٧٢,٢	%٤,٢	%٣٦,٧
% نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي	%١٠,٧	%٠,٧	%١١,٤	%١٠,٧	%٠,٧	%١١,٤
٤ - الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية	٦٣٥,٩٤٣	٧٣١	٦٣٦,٦٧٤	١٩٣,٥٢٥	٧٣١,٣	١٩٤,٢٥٦
% نسبة إلى جملة المصروفات	%١٦,٤	%٠,٠	%٩,٠	%٥,٧	%٠,٠	%٢,٩
% نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي	%٣,٧	%٠,٠	%٣,٧	%١,١	%٠,٠	%١,١
٥ - المصروفات الأخرى	١٦٢,٢٣٨	٩٥٩,٥٢٩	١,١٢١,٧٦٧	١٦٢,٢٣٨	٩٥٩,٥٢٩,٠	١,١٢١,٧٦٧
% نسبة إلى جملة المصروفات	%٤,٢	%٢٩,٩	%١٥,٨	%٤,٧	%٢٩,٩	%١٦,٩
% نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي	%٠,٩	%٥,٦	%٦,٦	%٠,٩	%٥,٦	%٦,٦
٦ - شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)	٤٩٥,٨١٥	٣٣٣,٣٥٥	٨٢٩,١٧٠	٤٩٥,٨١٥	٣٣٣,٣٥٥,١	٨٢٩,١٧٠
% نسبة إلى جملة المصروفات	%١٢,٨	%١٠,٤	%١١,٧	%١٤,٥	%١٠,٤	%١٢,٥
% نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي	%٢,٩	%١,٩	%٤,٨	%٢,٩	%١,٩	%٤,٨
العجز (الفائض) النقدي	١,٢٤٥,٠٠٠	٢٢,٨٥٧-	١,٢٢٢,١٤٣	٨٨٩,٢٣٨	٤٣٩,٨٨٦	١,٣٢٩,١٢٤
# صافي حيازة الأصول المالية	١,٩٧٧-	٠	١,٩٧٧-	١,٩٤١١-	٠	١,٩٤١١-
٤ - متصلات القرض ومبيعات الأصول المالية بدون حصيلة المخصصة	٦٧,٠٢٢	٠	٦٧,٠٢٢	٥٨,٧٦١	٠	٥٨,٧٦١
% نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي	%٠,٤	%٠,٠	%٠,٤	%٠,٣	%٠,٠	%٠,٣
٧ - حوزة الأصول المالية المحلية والأجنبية بدون مساهمة الخزنة في صندوق تمويل الهيئة	٦٥,٠٤٥	٠	٦٥,٠٤٥	٣٩,٣٤٩	٠	٣٩,٣٤٩
% نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي	%٠,٤	%٠,٠	%٠,٤	%٠,٢	%٠,٠	%٠,٢
العجز الكلي	١,٢٤٣,٠٢٢	٢٢,٨٥٧-	١,٢٢٠,١٦٦	٨٦٩,٨٢٦	٤٣٩,٨٨٦	١,٣٠٩,٧١٢
# صافي الاقتراض	١,٢٤٣,٠٢٢	٢٢,٨٥٧-	١,٢٢٠,١٦٦	٨٦٩,٨٢٦	٤٣٩,٨٨٦	١,٣٠٩,٧١٢
٥ - الاقتراض وإصدار الأوراق المالية بخلاف الأسهم	٢,٨٤٩,٢٠٤	١٥٦,٣٧٣	٣,٠٠٥,٥٧٧	٢,٤٧٦,٠٠٨	٦١٠,٨٥٤	٣,٠٨٦,٨٦٢
% نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي	%١٦,٩	%٠,٩	%١٧,٦	%١٤,٥	%٣,٦	%١٨,١
٨ - سداد القروض المحلية والأجنبية	١,٦٠٦,١٨٢	١٧٩,٢٣٠	١,٧٨٥,٤١١	١,٦٠٦,١٨٢	١٧٠,٩٦٨	١,٧٧٧,١٥٠
% نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي	%٩,٤	%١,٠	%١٠,٤	%٩,٤	%١,٠	%١٠,٤
قيمة (الفائض) / العجز الأولي	(٥٩١,٤٤٥)	(١٤٥,٧٢٠)	(٧٣٧,١٦٥)	(٩٥٩,٢٧١)	٣٢٢,٣٩٣	(٦٣٦,٨٧٨)
نسبة الإيرادات إلى الناتج المحلي الإجمالي	%١٥,٤	%١٨,٩	%٣٤,٣	%١٤,٨	%١٦,٢	%٣١,٠
نسبة المصروفات إلى الناتج المحلي الإجمالي	%٢٢,٦	%١٨,٨	%٤١,٤	%٢٠,٠	%١٨,٧	%٣٨,٨
نسبة العجز (فائض) النقدي إلى الناتج المحلي الإجمالي	%٧,٣	-%٠,١	%٧,١	%٥,٢	%٢,٦	%٧,٨
نسبة العجز الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي	%٧,٣	-%٠,١	%٧,١	%٥,١	%٢,٦	%٧,٧
نسبة العجز الأولي (الفائض) إلى الناتج المحلي الإجمالي	-%٣,٥	-%٠,٩	-%٤,٣	-%٥,٦	%١,٩	-%٣,٧
نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي	%٨٨,٢	%١٣,٧	%١٠١,٩	%٨٤,١	%١٢,٣	%٩٦,٤

وحتى يتسنى لوزارة المالية اعداد موازنة الحكومة العامة فقد تم استبعاد العلاقات المتبادلة بين الموازنة العامة للدولة والهيئات الاقتصادية والمحددة على النحو التالي:

استبعاد المساهمات فى الهيئات الاقتصادية من اعتمادات الموازنة العامة للدولة وكذلك تم استبعادها من إيرادات الهيئات الاقتصادية سواء إيرادات رأسمالية أو تحويلات، وبالتالي يظهر الأثر المالى لتلك المساهمات مرة واحدة فقط ضمن بنود المصروفات بالهيئات الاقتصادية حسب بنود الإنفاق لكل هيئة.

استبعاد فوائد القروض المعاد إقراضها وكذلك الأقساط المحصلة من الإقراض والخاصة بالهيئات الاقتصادية من جانب الموارد بالموازنة العامة للدولة وكذلك استبعادها من جانب المصروفات بالهيئات الاقتصادية، ليظهر مرة واحدة فقط الأثر المالى لأعباء تلك القروض ضمن موازنة قسم الدين العام بالموازنة العامة للدولة.

استبعاد الفوائض المحصلة من الهيئات الاقتصادية من جانب الإيرادات بالموازنة العامة للدولة وإثبات كامل الإيرادات المحصلة من الهيئات الاقتصادية ضمن إيرادات الهيئات الاقتصادية، وبالتالي تظهر تلك الإيرادات مرة واحدة فقط ضمن موازنات الهيئات الاقتصادية.

استبعاد بنود الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية من اعتمادات الموازنة العامة للدولة وكذلك تم استبعاد ما يقابل تلك البنود بإيرادات الهيئات الاقتصادية، وبالتالي يظهر الأثر المالى لبنود الدعم مرة واحدة فقط ضمن مصروفات الهيئات الاقتصادية حسب طبيعة نشاط كل هيئة.

استبعاد أرصدة القروض المعاد إقراضها عن طريق الخزانة العامة من إجمالي دين الهيئات الاقتصادية لدى تحويل البيانات في ضوء أن تلك القروض مثبتة ضمن الدين العام لأجهزة الموازنة العامة للدولة.

استبعاد كافة الحسابات النظامية من إيرادات ومصروفات الهيئات الاقتصادية حيث أن تلك الحسابات مدرجة لإثبات بعض المعاملات دفترياً وفقاً لقواعد النظام المحاسبى الموحد.

ويوضح الجدولين التاليين رقمى (٣٠ ، ٣١) الموازنة العامة للدولة وكذا موازنة الهيئات العامة الاقتصادية بعد استبعاد العلاقات المتبادلة بينهم:

جدول رقم (٣٠) الموازنة العامة للدولة بعد الاستبعادات وفقا لمشروع موازنة الحكومة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥

(بالمليون جنيه)

الموازنة العامة للدولة بدون العلاقة	الاستبعادات (علاقة المبيعات الاقتصادية بالموازنة العامة للدولة وفقا لقانون المالية العامة الموحد وكذلك الدعم والإعانات)										الموازنة العامة للدولة		
	اجمالي الاستبعادات	اشتراكات غير القادرين (التأمين الصحي الشامل)	اعانات أخرى	ما يؤول من الخزينة للسكة الحديد	مساهمات في المبيعات العامة الاقتصادية من الخزينة العامة	أنشطة القروض الخارجية العاد إقراضها من الخزينة العامة	أرباح الأسهم من قناة السويس	أرباح الأسهم من هيئة البترول	أرباح الأسهم من المبيعات الاقتصادية	فوائد القروض الخارجية والحداد إقراضها من الخزينة			
٥٠,٦٧,٩١١	٤٧٣,٤٨٣	٠	٠	٠	٠	٨,٢٦١	٧٤,٢٠٣	١,٠٠٧	١٦,٨١٦	٠	٥,٥٤١,٣٩٤	# الموارد	
٢,٠٢١,٩٩١	٠										٢,٠٢١,٩٩١	١ - الضرائب	
٣,٥٨٥	٠										٣,٥٨٥	٢ - المنح	
٥٠٧,٥٦٦	٩٢,٠٢٧						٧٤,٢٠٣	١,٠٠٧	١٦,٨١٦		٥٩٩,٥٩٣	٣ - الإيرادات الاخرى	
٥٨,٧٦١	٨,٢٦١					٨,٢٦١					٦٧,٠٢٢	٤ - منفصلت اقرض وبيعت الأصول المالية بدون حقبة الخصمة	
٢,٤٧٦,٠٠٨	٣٧٣,١٩٦										٢,٨٤٩,٢٠٤	٥ - الأقرض وأصدر الأوراق المالية بخلاف الأسهم	
٥,٠٦٧,٩١١	٤٧٣,٤٨٣	٢,٣٩٩	٤٣٤,٥١٨	٥,٥٠٠	٢٥,٦٩٥	٠	٠	٠	٠	٥,٣٧١	٥,٥٤١,٣٩٤	# الاستعدادات	
٥٧٥,٠٠٠	٠										٥٧٥,٠٠٠	١ - الاجور والتعويضات للعاملين	
١٦٦,٧٠٥	٠										١٦٦,٧٠٥	٢ - شراء السلع والخدمات	
١,٨٢٩,٠٩٧	٥,٣٧١									٥,٣٧١	١,٨٣٤,٤٦٨	٣ - الفوائد	
١٩٣,٥٢٥	٤٤٢,٤١٧	٢,٣٩٩	٤٣٤,٥١٨	٥,٥٠٠							٦٣٥,٩٤٣	٤ - الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية	
١٦٢,٢٣٨	٠										١٦٢,٢٣٨	٥ - المصروفات الأخرى	
٤٩٥,٨١٥	٠										٤٩٥,٨١٥	٦ - شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)	
٣٩,٣٤٩	٢٥,٦٩٥				٢٥,٦٩٥						٦٥,٠٤٥	٧ - حقوق الأصول المالية والأجنبية بدون مساهمة الخزينة في صندوق تمويل هجينة	
١,٢٠٦,١٨٢	٠										١,٢٠٦,١٨٢	٨ - سداد القروض المحلية والأجنبية	

جدول رقم (٣١) موازنة الهيئات العامة الاقتصادية بعد الاستيعادات وفقا لمشروع موازنة الحكومة العامة للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥

(بالمليون جنيه)

موازنة الهيئات الاقتصادية بدون العلاقة	الاستيعادات (علاوة الهيئات الاقتصادية بالموازنة العامة للدولة وفقا لقانون المالية العامة الموحد وكذلك الدعم والإعانات)						موازنة الهيئات الاقتصادية		
	اجمالى الاستيعادات	اشتراكات غير القادرين (التأمين الصحي الشامل	اعانات أخرى	ما يؤول من الخزانة للسكة الحديد	أنساق القروض الخارجية لمعاد إقراضها من الخزانة العامة	فوائد القروض الخارجية والمعاد اقراضها من الخزانة			مساهمات في الهيئات العامة الاقتصادية من الخزانة العامة
٣,٣٧٧,١٣٦	١٣,٦٣٢	٢,٣٩٩	٤٣٤,٥١٨	٥,٥٠٠	٠	٠	٢٥,٦٩٥	٣,٣٩٠,٧٦٨	# الموارد
٠	٠							٠	١ - الضرس ائب
٥٧١	٠							٥٧١	٢ - المنح
٢,٧٦٥,٧١١	٤٦٨,١١٣	٢,٣٩٩	٤٣٤,٥١٨	٥,٥٠٠		٢٥,٦٩٥	٣,٢٣٣,٨٢٣	٣ - الايرادات الاخرى	
٠	٠						٠	٠ - مخصصات ائراض ومبيعات الاصول المالية بدون حصيلة الخصخصة	
٦١٠,٨٥٤	٤٥٤,٤٨١-						١٥٦,٣٧٣	٥ - الاقراض واصدار الاوراق المالية بخلاف الاسهم	
٣,٣٧٧,١٣٦	١٣,٦٣٢	٠	٠	٠	٨,٢٦١	٥,٣٧١	٣,٣٩٠,٧٦٨	# الاستخدامات	
٦٠,٣٥١	٠						٦٠,٣٥١	١ - الاجور والتعويضات للعاملين	
١,٧٣٤,٧٠٩	٠						١,٧٣٤,٧٠٩	٢ - شراء السلع والخدمات	
١١٧,٤٩٣	٥,٣٧١					٥٣٧١	١٢٢,٨٦٣	٣ - القوائد	
٧٣١	٠						٧٣١	٤ - الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية	
٩٥٩,٥٢٩	٠						٩٥٩,٥٢٩	٥ - المصروفات الاخرى	
٣٣٣,٣٥٥	٠						٣٣٣,٣٥٥	٦ - شراء الاصول غير المالية (الاستثمارات)	
٠	٠						٠	٧ - حوزة الاصول المحلية والاجنبية بدون مساهمة الخزانة في صندوق تمويل الهيطة	
١٧٠,٩٦٨	٨,٢٦١				٨,٢٦١		١٧٩,٢٣٠	٨ - سداد القروض المحلية والاجنبية	

الخاتمة

السيد الأستاذ الدكتور/ رئيس مجلس النواب

السيدات والسادة أعضاء المجلس الموقر

لقد حرصت خلال عرض الملامح الرئيسية لمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥ على الوضوح والشفافية الكاملة مع مجلسكم الموقر فأنتم نواب الشعب وأنتم شركاء في المسؤولية ووحدة الهدف الذي نسعى إليه جميعاً وهو تحقيق التنمية الشاملة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي وهو ما تعمل السياسة المالية من خلال مشروع الموازنة المعروض على حضراتكم الوصول إليه وذلك ارتكازاً على المحاور الآتية:-

- الواقعية في تقدير الإيرادات العامة المستهدفة وذلك في ضوء القدرة التكلفة للمجتمع الضريبي ومؤشرات الأداء الاقتصادي ومعدلات النمو المستهدفة في قطاعات الدولة.
- الفاعلية والرشادة في تقدير المصروفات وضبط النفقات إلى أقل الحدود الممكنة بشكل يضمن الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة دون التأثير على استمرار أنشطة الدولة والقدرة على تحقيق الأهداف الإستراتيجية.
- رفع كفاءة البنية الأساسية لتحسين مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين وخلق فرص عمل للعديد من المواطنين.
- إن حقوق الدولة وملكيته لمؤسساتها لا بد أن تحقق نتائج مثمرة، وأن إدارة هذه المؤسسات والملكيات العامة إنما ينبغي أن تكون لصالح الخزانة العامة، وأن يتحقق العائد الملائم على رؤوس أموال تلك المؤسسات دون إغفال لما يناط بالبعض منها من أداء الدور الاجتماعي للدولة.

وفى الختام أود ان أؤكد على التنسيق الدائم والمستمر بين السياستين المالية والنقدية إعمالاً لحكم المادتين رقمى (١٥ ، ١٦) من قانون المالية العامة الموحد الصادر برقم (٦) لسنة ٢٠٢٢، وذلك تحقيقاً للانضباط المطلوب فى الأداء الاقتصادى واستقرار سعر الصرف والحفاظ على القوة الشرائية للجنيه المصرى والسيطرة على التضخم ورفع معدلات التصدير وتحسين موازنة المعاملات التجارية، وزيادة معدلات النمو بصفة عامة وخاصة تلك التى تؤدى إلى خلق المزيد من فرص العمل والتعامل مع التحديات والخدمات التى يواجهها الاقتصاد المصرى.

وأخيراً فإن مهمة الإصلاح والبناء والتنمية هي مهمة تشاكرىه يتكاتف الجميع على حملها سعياً لرفعة هذا الوطن وتحقيقاً لما نصبوا إليه جميعاً من عزة وكرامة لوطننا العزيز.

والله ولى السوفى

